المشهد الفلسطيني الراهن

الباب الثالث

الأوضاع الاقتصادية

obeikan.com

obeikan.com

يتميز الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية، تميزه عن باقي اقتصاديات البلدان العربية، فمنذ نكبة عام ١٩٤٨ ، وفقدانه لقاعدته الإنتاجية، تعرض ما بقي من مكوناته، لأوضاع سياسية جديدة في الضفة الغربية عبر إلحاقها للنظام الأردني، وفي قطاع غزة عبر الوصاية المصرية عليها، فرضت على اقتصاد كل من الضفة والقطاع، التكيف مع الأوضاع الجديدة .

وعلى أثر الاحتلال الصهيوني، للضفة والقطاع، في يونيو/ حزيران ١٩٦٧ ، تعرض الاقتصاد الفلسطيني فيهما لأوضاع قسرية جديدة أفقدته القدرة على النمو والتطور بعيدا عن شروط الاحتلال وتحكمه في كافة الموارد[1] الاقتصادية

(1) بالنسبة للموارد الطبيعية في قطاع التعدين والثروة المعدنية في الضفة والقطاع ، يبين د.محمد عبد الهادي في دراسته المنشورة في فصيلة «صامد الاقتصادي» العدد رقم (٩٢) حزيران ١٩٩٣ :- إن هناك خامات الحديد موجودة في منطقة الضفة الغربية بالقرب من نابلس حيث تتراوح نسبة خام الحديد في الصخور بين ٢٦-٢٨٪ وهي كمية غير اقتصادية ولكنها تستدعي مزيدا من البحث وإجراء الدراسات الجيولوجية في تلك المنطقة . من ناحية ثانية فإن هذه الدراسات كشفت عن وجود معدن اليورانيوم المبعوث في صخور الفوسفات في المنطقة بين أريحا والقدس ، وتدل الدراسات على أن كمية اليورانيوم في فوسفات الضفة لا يختلف كثيرا عن مثيلاتها في العالم فهي تتراوح ما بين ٣٠-٢٦٠ غرام في الطن (وفي هذا الصدد فإن العدو الإسرائيلي ينتج ما بين ٥٠-٧٠ طن من اليورانيوم سنويا) أما الفوسفات فقد أثبتت الدراسات وجود خامات منتشرة في عدة مواقع تغطي ما مساحته ١٠٠ كم٢ ويتراوح سمكها ما بين ٦-١٠ أمتار ومنها ما هو موجود حول مقام النبي موسى بالقرب من أريحا في الضفة . ويقدر احتياطي الفوسفات في الضفة بحوالي ٢٢٠ مليون طن . كما يوجد الجبس في مناطق أهمها شرق الخليل ومنطقة النبي موسى ومنطقة غزة ، وتصل سماكة الجبس في منطقة النبي موسى إلى حوالي ٩٥ متر والمعروف أن منطقة البحر الميت منطقة غنية بالأملاح التي يمكن استغلالها وأهمها كلوريد المغنيسيوم وكلوريد الصوديوم وكلوريد الكالسيوم وكلوريد البوتاسيوم وبروميد المغنيسيوم وهي أملاح تخدم في عدة استعمالات صناعية في النسيج والحياكة والأسمنت والطعام والصابون والسماد والدهان والعقاقير والأصباغ . كما تتوفر حجارة البناء وأهمها الحجر المزي الأحمر في منطقة عين كارم والحجر الحلو في منطقة القدس –بيت لحم ، والحجر الملكي وهو حجر جيري متبلور خشن وقاسي في منطقة دير غسانة بين القدس و نابلس و هي أنواع=

والقطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية، عبر سياسات وأوامر عسكرية، حالت دون تطور أو نمو البنية الاقتصادية بما يتعارض مع تلك السياسات، وعبر تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، بما يضمن استمرار ترابط وتواصل هذه التبعية في كل الظروف .

ومع توقيع إعلان المبادئ في أوسلو، تم خلق أسس ومعطيات لبداية مرحلة جديدة من مراحل التطور في حياة شعبنا الفلسطيني في الضفة والقطاع، لا تؤثر في الجانب السياسي فحسب، بل أيضا تؤثر في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بصورة متداخلة ومترابطة عضويا بين كافة هذه الجوانب، وكان قيام السلطة الفلسطينية في أيار ١٩٩٤، التعبير الرئيسي المباشر عن طبيعة هذه المرحلة الجديدة وتداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كعنوان موحد ورئيسي شامل لم يسبق لقيادة م.ت.ف أو قيادة السلطة أن تعاطت معه بهذه الشمولية والاتساع

= وكميات أكسبت الضفة الغربية شهرة واسعة في البلاد العربية و المطلوب الاهتمام بمسح أماكن وجود هذه الحجارة ووضع الإحصائيات الواضحة من احتياطي كلٍ منها ، كما ويرتبط وجود الرخام بوجود الحجر الجيري المتبلور حيث ينتشر الرخام بأنواعه الأحمر و الأسود و الأصفر في منطقة بيت ساحور ، و الرخام الأبيض في الخليل و نابلس . لدينا أيضاً كميات رمل الزجاج في منطقة غزة بالذات . كما يوجد أيضاً الصخر الزيتي في الضفة الغربية في منطقة على الطريق بين القدس و أريحا إلى الجنوب من منطقة النبي موسى ، حيث يقدر الاحتياطي بحوالي عشرة ملايين طن و تبلغ نسبة الزيت فيه ١١٪ ، و قد استخدم هذا النوع من الصخور الزيتية قديماً في صناعة الأواني المزخرفة .

البترول والغاز الطبيعي: تم حفر أول بئر للكشف عن البترول عام ١٩٥٨ بالقرب من رام الله وأدى الحفر إلى ظهور بوادر على وجود البترول بعمق ٤٥٠٠ متر عام ١٩٧٣ ثم توقف العمل نهائيًا بعد هذا التاريخ وهناك بئر أريحا الذي وصل الحفر فيه إلى ١٩٤٥ متر كما تم اكتشاف الغاز مؤخرًا في منطقة غزة على الساحل وفي داخل البحر ويقدر الطاقة الإنتاجية له ٦٠ مليار م٣ (حسب سلطة الطاقة والموارد الطبيعية ونقاش أعضاء المجلس التشريعي حول موضوع الغاز في أوائل شهر سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٥).

والترابط والتعقيد، بسبب طغيان أو أولوية الدور أو الجانب السياسي في المرحلة السابقة على كل ما عداه من أدوار أو جوانب، ذلك أن استلام السلطة الفلسطينية لمهامها على أجزاء محدودة جغرافيا من الأراضي الفلسطينية لم تتجاوز حتى تطبيق «خطة شارون» أو إعادة الانتشار من قطاع غزة في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٥، نسبة ١٨٪ من المساحة الإجمالية للأراضي المحتلة، وتسلمها لصلاحيات ومسئوليات إدارية جديدة، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها من المجالات، كان من المفترض أن يدفعها إلى سلوك مغاير حسب توقعات أبناء شعبنا وفق تحليلهم العفوي البسيط للسلطة عند قيامها، إلا أن هذا السلوك لم يكن ممكنا حيث استمرت السلطة برموزها وقياداتها في التعاطي مع الواقع والمسئوليات الجديدة، بمفاهيم ووتائر وأدوات وأساليب تقاطعت إلى حد كبير مع الشروط الإسرائيلية كما وردت في اتفاقات أوسلو وبروتوكول باريس وغير ذلك من الاتفاقيات ضمن رسم بياني استمر في هبوطه المتدرج دون تحقيق أية خطوات إيجابية رغم استمرار عملية التفاوض العبثية منذ عام ١٩٩٤ إلى اليوم (٢٠١٠)، بل على العكس تماماً، تزايد التوسع العدواني الصهيوني عبر بناء الجدار والمستوطنات والحواجز والمعازل مع تزايد الوجود الصهيوني في الضفة والقدس بما يصل إلى أكثر من نصف مليون نسمة بداية العام ٢٠١٠.

ولذلك، وفي سياق متابعتنا لهذه المرحلة الجديدة منذ بدايتها، على قاعدة رفضنا السياسي والاقتصادي لكل معطياتها واتفاقاتها، لم نفاجأ بعدم جدية السلطة الفلسطينية في السعي نحو صياغة السياسات الوطنية الاقتصادية التنموية، والتصدي للمشكلات الحياتية الأساسية بما يخدم تطلعات ومصالح جماهيرنا الفلسطينية التي علقت – في الشهور الأولى على قيام السلطة – وبصورة عفوية آمالا كبيرة تمحو من واقعهم وأذهانهم آثار الذل والقهر والمعاناة على مدى ثلاثين عاما

من الاحتلال، ولكن – وخلال شهور قليلة لم تتجاوز العام – اصطدمت تلك الآمال بممارسات سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية، شكلت نقيضا لكل ما توقعته أو عولت عليه جماهيرنا، إذ أن تلك الممارسات ساهمت في تكريس عوامل الفساد الاقتصادي والإداري، إلى جانب استمرار عملية الهبوط السياسي، الأمر الذي أدى إلى انتشار مظاهر القلق والإحباط في الأوساط الشعبية بسبب تردي أحوالها الاجتماعية في مقابل تزايد واتساع الفجوة بالنسبة لتوزيع الدخل والثروة وانتشار مظاهر الثراء غير المشروع لدى العديد من المسئولين في الجهاز البيروقراطي للسلطة وأجهزتها الأمنية، وبالتالي توفر العوامل والظروف المهيأة لتوسع حركة حماس وانتشارها في الضفة وقطاع غزة إلى جانب دورها في مقاومة الاحتلال ورفضها لكافة الاتفاقات المعقودة معه، ومن ثم تفجَّر التناقضات السياسية بينها وبين حركة فتح والسلطة، التي استمرت طوال الفترة – في مسار صاعد – منذ عام ١٩٩٦ حتى الانتفاضة عام ٢٠٠٠ حيث استطاعت حماس استغلال ظروف الانتفاضة والمقاومة من ناحية والظروف الاجتماعية والسياسية المتردية من ناحية أخرى، ونجحت في استقطاب الآلاف الذين اندفعوا للالتحاق في صفوفها نتيجة لرفضهم ممارسات السلطة وفسادها واستبدادها، وفي هذه الظروف اشتدت الضغوط الداخلية من الفصائل السياسية والجمهور، إلى جانب الضغوط الخارجية، المطالبة بالإصلاح الديمقراطي، وإجراء الانتخابات الديمقراطية للمجلس التشريعي التي تأخرت ما يقرب عشر سنوات، لغاية ٢٥ يناير / كانون الثاني ٢٠٠٦ وأدت إلى فوز حماس وحصولها على الأغلبية في المجلس وقيامها بالمشاركة مع حركة فتح في الحكومة العاشرة، لكن استمرار تفاقم وتفجر الصراع الداخلي، إلى جانب فرض الحصار الإسرائيلي، أدى كل ذلك للوصول إلى لحظة الانفجار والصراع الدموي المسلح بين فريقي الصراع، الذي انتهى بسيطرة حركة حماس على السلطة

في قطاع غزة يوم ١٤/ ٦/ ٢٠٠٧ ومن ثم تفكك النظام السياسي للسلطة، وانفراد حركة حماس بحكومة غير شرعية في غزة في أجواء من القلق والإحباط، وانفراد حركة فتح عبر حكومة سلام فياض غير الشرعية في الضفة، في أجواء مليئة بالإحباط واليأس بسبب استمرار تمسك رئيس السلطة وحكومته بنهج التفاوض العبثي وتقديم التنازلات السياسية دون طائل للعدو الإسرائيلي.

وفي مثل هذه الأوضاع، كان من الطبيعي أن تتزايد عوامل التفكك والانهيار في مكوِّنات الاقتصاد الفلسطيني، علاوة على حصار قطاع غزة ثم العدوان المباشر عليه نهاية ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٨ ويناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩ الذي قام بتدمير القسم الأكبر من البنية التحتية إلى جانب تدمير معظم المنشآت الصناعية والزراعية وغير ذلك من المنشآت، مما أدى إلى المزيد من إضعاف وهشاشة الاقتصاد الفلسطيني المنقسم .

نورد فيما يلي، تطورات الأداء الاقتصادي الفلسطيني واتجاهاته الرئيسية وابرز تحدياته قبل وأثناء سنوات الحصار والانقسام، تعبر عنها المؤشرات الرئيسية التالية :

١ - يرتبط التحسن النسبي الذي شهدته الأراضي الفلسطينية بتحسن الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية نتيجة استمرار الدعم الأمريكي والأوروبي، في حين لا يزال النشاط الاقتصادي في قطاع غزة يعاني التدهور والانكماش نتيجة للانقسام من ناحية وللحصار الخانق الذي تفرضه إسرائيل على القطاع من ناحية أخرى .

٢ - اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الوارد والصادر، بعد حدوث تحول بالغ الأهمية لجهة تقلص القاعدة الإنتاجية الفلسطينية وتراجع قطاعات الإنتاج السلعي/ الزراعة والصناعة/ وهي القطاعات القادرة على خلق دخل متجدد، واتجاه مطرد للتحوّل نحو قطاع الخدمات غير الإنتاجية- ولهذا الموضوع تأثير بالغ الأهمية لجهة تعميق وزيادة التشوه في تركيبة الاقتصاد الفلسطيني وتهميشه.

٣- تسارع النمو في القطاع الحكومي – خاصة بعد الانقسام واستيعاب حكومة حماس للآلاف من عناصرها - بما يفوق وحاجة القطاع أو مع قدرة الاقتصاد المحلي فيه على تحمل تمويل تكاليف هذا النمو، فضلاً عن أن هذا النمو في عدد العاملين في القطاع الحكومي وفي تكاليف هذا القطاع لا يصاحبه تحسن في الأداء الحكومي كماً أو نوعاً مما أدى إلى تحول القسم الأكبر منه إلى شكل من أشكال البطالة المقنعة.

٤- التناقض المطرد في قدرة الاقتصاد المحلي الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة وتراجع قدرته على التشغيل واستيعاب العمالة الفلسطينية، تحت وطأة تكريس الانقسام بين حكومتي فتح وحماس غير الشرعيتين الأمر الذي أدى إلى تنامي ظاهرة البطالة بشكليها السافر والمقنَّع. حيث لم يستطع سوق العمل الفلسطيني أن يوفر جزءا كبيرا من فرص العمل الجديدة خاصة في قطاع غزة مع استمرار الحصار والانقسام، فيما انخفضت الأهمية النسبية للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية في سوق العمل الإسرائيلي من ٢٣٪ في نهاية عام ١٩٩٩ إلى ٢,١٠٪ عام ٢٠٠٩[1]، علاوة على اتساع الفجوة بين نمو القوى العاملة والقدرة على التشغيل في الاقتصاد المحلي.

٥- بالنسبة لتطورات التجارة الخارجية الفلسطينية، ارتفعت قيمة الواردات السلعية من ٢٣٨٢,٨ ألف دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٣٤٦٦,١٨٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨، وكذلك ارتفعت قيمة الصادرات من ٤٠٠,٨٦ مليون دولار إلى ٥٥٨,٤٥ مليون دولار خلال الفترة نفسها، أكثر من ٩٠٪ منها صادرات الضفة الغربية، وقد حقق الميزان التجاري عجزا بقيمة ٢٩٠٧,٧٢ مليون دولار عام ٢٠٠٨، علما بأن إسرائيل لا تزال تهيمن على هذه التجارة، حيث أن نسبة وارداتنا منها تصل إلى ٤,٧٣٪ مقابل ٥,٢٪ فقط من الدول العربية، و١,٢٤٪ من باقي بلدان العالم، ولا يختلف الأمر بالنسبة للصادرات التي تصل حصة إسرائيل فيها

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة للربع الرابع ٢٠٠٩، ص٣٩.

أكثر من ٧,٨٨٪[1]، هذه الأرقام تجعل الاهتمام بتطوير العلاقة التجارية مع البلدان العربية باتجاه توسيع قاعدة المصالح المشتركة وتعزيز فرص نمو هذا التعاون مع الأولويات الضرورية في هذا الجانب رغم إدراكنا بحصر هذه العلاقة بين الضفة الغربية والدول العربية، في مقابل استحالة أي عملية تجارية مع الدول العربية من قطاع غزة مع الانقسام، علمًا بان الحصار الذي فرضته «إسرائيل» على القطاع شجع الواردات السلعية أو عملية التهريب عن طريق الإنفاق - رغم المخاطر المترتبة- حيث وصلت حوالي ٦٥٠ مليون دولار سنويا، علماً بأن هذا الرقم قابل للزيادة إذا ما تم استعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني من خلال تفعيل اتفاقات التعاون التجاري مع مصر والبلدان العربية والعالم الخارجي .

٦- تنامي الاتجاه لزيادة العون الدولي للشعب الفلسطيني، حيث ارتفعت حجم المساعدات الدولية من حوالي ٥١٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٦٣٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥، فيما تضاعفت بشكل كبير منذ العام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ بقيمة ١٠١٩، ١٣٢٢، ١٩٥٣ مليون دولار على التوالي[2]، وهي لا تغطي آثار وظروف الحصار ونتائجه المدمرة للاقتصاد والمنشآت إلى جانب آلاف البيوت التي دمرت أثناء العدوان الصهيوني ديسمبر ٢٠٠٨ ويناير ٢٠٠٩ والمعاناة الناجمة عن هذا الدمار في ظل استمرار الحصار، الأمر الذي يفرض تقديم المزيد من العون، لكن استجابة الدول الأوروبية للضغوط الأمريكية حالت دون تقديم أية معونات جدية، وهو أمر لا نستغربه قياسا بالدول العربية « الشقيقة » التي استجابت بدورها للضغوط الأمريكية ولم تقم بدورها في تقديم الدعم المادي لشعبنا عموماً وفي قطاع غزة خصوصاً إلا بالقدر الذي أوحت به واشنطن !

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية- السلع والخدمات ٢٠٠٨: نتائج أساسية، فلسطين رام الله ، ٢٠٠٩.

(2) المراقب الاقتصادي، عدد (١٨) ، مرجع سبق ذكره، صفحة المؤشرات.

٧- منذ عام ١٩٩٦ ، تزايد الاتجاه نحو إحلال القروض محل المنح في تمويل الاستثمار العام حيث تدل معطيات تقرير معهد ماس المشار إليه، على ارتفاع حجم الدين العام الفلسطيني من ٣٠٩ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى ١٤٠٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨[١]، بما يعني استمرار ارتهان الإنفاق الحكومي التطوري لما يتوفر من عون دولي، سواء كمنح أو قروض .

٨- استمرار محدودية حجم الائتمان المصرفي، حيث تشير البيانات إلى أن نسبة التسهيلات الائتمانية لم تتجاوز ٤٠٪ في أحسن حالها، حيث تراجعت هذه النسبة من ٥ , ٣٦٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٣ , ٣١٪ عام ٢٠٠٨ وبالطبع فإنها تتراجع وتنخفض بدرجات عالية في المرحلة الراهنة، رغم أن السياق الطبيعي أو المنطقي في العلاقة في ظروفنا الراهنة يتطلب تزايد الدور الوطني للبنوك المحلية في دعم قطاعي الصناعة والزراعة والمشاريع الصغيرة، في الأراضي الفلسطينية عموماً وفي قطاع غزة المحاصر خصوصاً، إلا أن استمرار الانقسام والصراع بين حكومتي فتح وحماس، ساهم في تغييب الدور الواجب أن تقوم به البنوك في هذا الظرف.

٩- بلغ معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٧ وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقية ٥ , ٣٤٪، (بواقع ٦ , ٢٣٪ في الضفة الغربية و٧ , ٥٥٪ في قطاع غزة). في حين أن ٣ , ٥٧٪ من الأسر الفلسطينية يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني، (بواقع ٢ , ٤٧٪ في الضفة الغربية و٩ , ٧٦٪ في قطاع غزة)[٢] .

١٠- هبط حجم الاستثمار الكلي من ١٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٣ إلى ٤٩٦ مليون دولار عام ١٩٩٦، ثم ارتفع إلى ٤ , ٢١٦٢ مليون دولار عام ١٩٩٩، بينما انخفضت إلى ٢ , ٧٢٧ مليون دولار عام ٢٠٠٢ وبلغ عام ٢٠٠٧ حوالي ١٣١٠

(1) المرجع نفسه .

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير مستوى المعيشة ٢٠٠٧، رام الله ٢٠٠٨.

مليون دولار[1]، ومن المتوقع انخفاض حجم الاستثمار خاصة في قطاع غزة بسبب التدمير الإسرائيلي لمئات المصانع والمنشآت الزراعية والخدمية من ناحية ونتيجة الحصار الصهيوني الذي رفض طوال العامين الآخرين (٢٠٠٩ و ٢٠١٠) توريد مواد ومستلزمات الصناعة والبناء من ناحية أخرى. إضافة لتراجع مطرد في معدلات نمو الاستثمار الخاص، في قطاع غزة تحديداً سواء بالنسبة لإنشاء المشاريع الجديدة، أو بالنسبة للقيام بالتوسعات في المشاريع القائمة، بل أن هناك آلاف الشركات الإنشائية والصناعية والتجارية قد أغلقت وتوقفت تماماً، ما يعني تفاقم التراجع الاقتصادي في هذه المجالات . أما على صعيد الاستثمار والتطوير في المنشآت الاقتصادية والإنشاءات والصناعة في الضفة الغربية، يمكن ملاحظة صعود رسمها البياني ضمن سياسات مرسومة لا تخرج عن شروط وقواعد ما يسمى بـ«السلام الاقتصادي» كما طرحه رئيس حكومة العدو الإسرائيلي بنيامين نتيناهو بداية عام ٢٠٠٩ ، وهي خطة ستؤدي لعزل الاقتصاد في قطاع غزة عن امتداده في الضفة الفلسطينية ضمن المشهد الغزاوي أو ما يسمى بـ «إمارة غزة».

١١- انخفاض الدخل الحقيقي للفرد من ١٤٠٧ دولار عام ١٩٩٤ إلى ١٢٩٠ دولار عام ٢٠٠٨ أي انخفض بنسبة ٩٪ خلال هذه الفترة، مع العلم بان السوق الفلسطيني يسوده نفس مستوى الأسعار السائدة في السوق الإسرائيلي، الذي يبلغ متوسط نصيب الفرد فيه من الناتج القومي الإجمالي ٢٣٠٠٠ دولار، أي أن نسبة متوسط دخل الفرد في فلسطين تشكل ٦ , ٥٪ فقط من متوسط دخل الفرد في إسرائيل عام ٢٠٠٧[2]. بل انه حتى عند مقارنة القوة الشرائية لتلك المبالغ مع

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، ٢٠٠٩. فلسطين في أرقام ٢٠٠٨، رام الله، ٢٠٠٩ ص٤١.

(2) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني وآخرين، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد ١٨، ص٦.

الأردن وسوريا ومصر، فان القيمة الحقيقية لمتوسط نصيب الفرد الفلسطيني من الدخل القومي الإجمالي تصل إلى نحو ٧٨٪ من متوسط نصيب الفرد في مصر و٦٩٪ في سوريا و٤٣٪ في الأردن عام ٢٠٠٧[1].

شكل (٣-١)

معدل دخل الفرد الحقيقي في الأراضي الفلسطينية

خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٨ بالمليون دولار

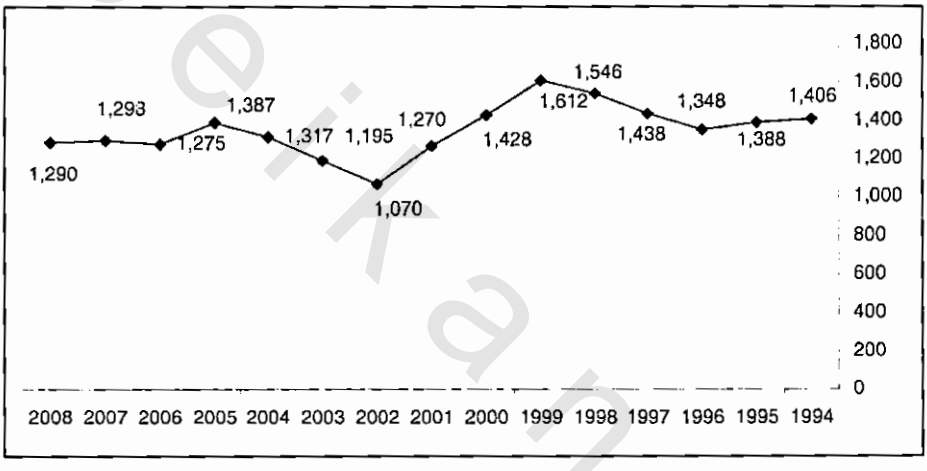

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب الإحصاء السنوي رقم ١٠، ص٤٨٥.

١٢- نلاحظ من الشكل التالي تذبذب الدخل القومي منذ إنشاء السلطة بناء على المؤثرات الداخلية والمحيطة، حيث ارتفع من ٣٤٠٧ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٥٢٨٦ مليون دولار عام ١٩٩٩، ثم بدأ بالانخفاض والتذبذب بعد انتفاضة الأقصى والاستقلال حتى وصل ٥٠٤٨ مليون دولار عام ٢٠٠٧ يتوزع بنسبة ٧٢,٨٪ للضفة الغربية و٢٧,٢٪ لقطاع غزة. علما بان هذا التذبذب الايجابي لا

(١)المصدر السابق.

يعبر عن تحسن في النمو الحقيقي، إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد السكان عام ١٩٩٤ التي لم يتجاوز ٢,٢ مليون نسمة ارتفع إلى حوالي ٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٩، وما يعنيه ذلك من ارتفاع في مجموع القوى العاملة من ٤٢٠ ألف عامل عام ١٩٩٤ إلى ٩٦٣٥٠٠ عامل نهاية ٢٠٠٩، كل ذلك في ظل محدودية سوق العمل الفلسطيني الذي لا يستوعب أكثر من ٧٠٠٠-١٠٠٠٠ فرصة عمل سنويا، في حين يدخله أكثر من ٣٥-٤٠ ألف طالب عمل سنويا . ومن المتوقع زيادة الفجوة في الدخل ومستوى المعيشة بين الضفة الغربية وقطاع غزة تحت استمرار الحصار والانقسام وانعدام أي شكل من أشكال الاستثمار ومشاريع التنمية في قطاع غزة، بينما تستمر عملية النمو والتطور الصناعي والتجاري والزراعي والمشاريع الاستثمارية في الضفة في سياق مخطط أمريكي إسرائيلي مرسوم.

شكل (٣-٢)

تطور إجمالي الدخل القومي الحقيقي للأراضي الفلسطينية
خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ بالمليون دولار

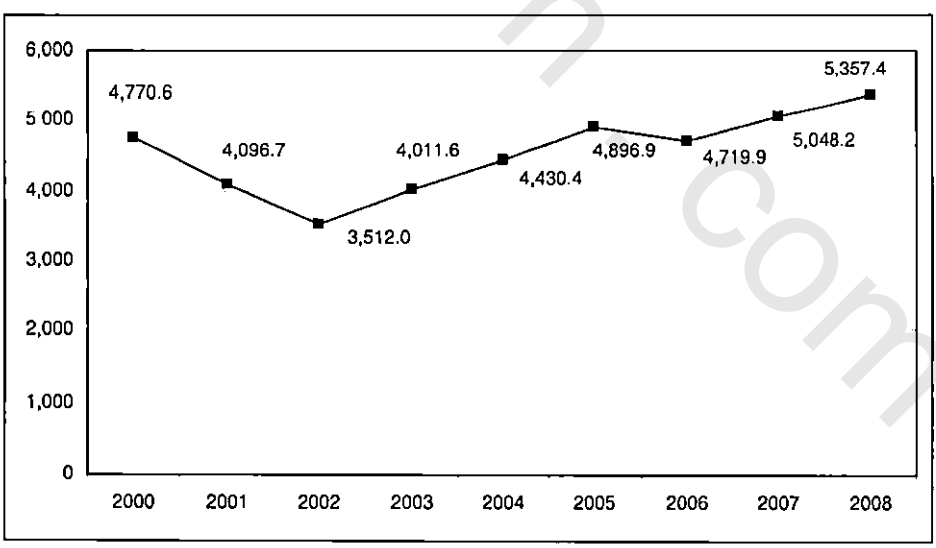

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب الإحصاء السنوي رقم ١٠، ص٤٨٤.

من ناحية أخرى، فإن الارتفاع في معدل الناتج القومي، أو معدلات النمو الاقتصادي لا يعتبر مقياسا موضوعيا، إنه مقياس كمي فقط، فليس من الحقيقة تقسيم مجموع الناتج القومي على مجموع عدد السكان والذي ينتج عنه دخل الفرد السنوي يمثل نتيجة موضوعية أو حقيقية تعبر عن الواقع، إذ أن هذه النتيجة لدخل الفرد السنوي، لا تتخطى كونها معادلة حسابية كمية فقط تستخدم لغايات توضيح المؤشرات الاقتصادية لأي دولة من الدول، دون أن يعني ذلك أن هذه النتيجة تعبر عن الواقع المعاش بالفعل، فالمعروف أن الفقراء – عند مستوى خط الفقر- الذين يعيشون في الضفة والقطاع- حيث قدر خط الفقر المتوسط للأسرة المرجعية (المكونة من ستة أفراد، بالغين اثنين وأربعة أطفال) في الأراضي الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٧ حوالي ٣٧٥،٢ شيكلاً إسرائيلياً (حوالي ٥٩٣ دولار أمريكي)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية ٩٧٥،١ شيكلاً إسرائيلياً جديداً (حوالي ٤٩٣ دولار أمريكي). أي ان معدل الدخل السنوي للاسرة (٥٩١٦ دولار) او (٩٨٦ دولار) للفرد سنويا كمعدل متوسط [1]، هذا هو المقياس الذي يجب أن نعتمده ونتعاطى معه لأنه المدخل الصحيح الذي يبين لنا حقائق الواقع بعيدا عن الاستنتاجات الكمية أو الحسابية وهذا يتطلب منا أن لا نكتفي بالاستنتاجات التفصيلية، وإنما الغوص في معطيات الواقع –عبر العلاقة الجدلية بين العام والخاص- المتمثلة في وعينا للأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة التي يمكن أن تتبناها فصائل وأحزاب المعارضة الفلسطينية ، ومن هذه الأهداف التي يشترط تحققها بإنهاء الانقسام :

- إلغاء «بروتوكول باريس» كمقدمة نحو فك الارتباط والتبعية والتكيُّف مع

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أحوال السكان المقيمين في الأراضي الفلسطينية رام الله ، ٢٠٠٩، ص٤٣.

الاقتصاد الإسرائيلي ووقف التضخم في حجم الواردات، انطلاقا من أسس ومفاهيم اقتصاد التقشف، أو اقتصاد المقاومة والصمود انسجاما مع متطلبات هذه المرحلة .

- العمل على ضمان معدلات عالية من النمو لقطاعي الإنتاج الرئيسيين عندنا، الصناعة والزراعة بحيث يخدم ويُفعِّل كل منهما الآخر عبر دور معين للتخطيط المركزي في القضايا الإستراتيجية .

- العمل على ضمان معدلات عالية من التشغيل على قاعدة الاحتياجات والإنتاجية وتكافؤ الفرص، في الداخل أو في إطار السوق العربي، الذي يجب العمل على تفعيله -كما ونوعا- بكل السبل، باعتبار المحيط العربي خيارنا الوحيد .

- الحفاظ على ثبات الأسعار للسلع الأساسية الضرورية بالنسبة للشرائح الفقيرة بصورة أساسية وتوزيعها أو بيعها بموجب نظام معين، والمطالبة برفع أجور الفئات الفقيرة بنسبة تعادل الارتفاع في الأسعار أو الغلاء .

- تطوير دور القطاع العام الحكومي والتعاوني والمختلط بعيدا عن أشكال الاحتكار بما يخدم احتياجات الجماهير الشعبية وبما يسهم في تطوير التجارة الخارجية دون الإضرار باحتياجات السوق المحلي .

جدول (٣-١)

يوضح مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي
في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بالأسعار الثابتة

النشاط الاقتصادي	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الناتج المحلي الإجمالي (بالألف دولار)	٤٥١١,٧	٤٧٤٩,٦	٤١٩٨,٤	٤٥٥٩,٥	٤٣٢٢,٣	٤٥٣٥,٧	٤٦٣٩,٧
مساهمة الزراعة (٪)	١٠,٤	٧,٩	٧,١	٥,٢	٥,٦	٥,٦	٤,٦
مساهمة الصناعة (٪)	١٤,٦	١٧	١٧,١	١٧	١٥	١٣,٨	١٣,٦
مساهمة التجارة الداخلية (٪)	١١	٩,٨	٩,٨	٩,٤	٩,٦	٩,٢	١٠,٨

النشاط الاقتصادي	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
مساهمة الإنشاءات (٪)	١٣,٧	٥	٥,٧	٦,٨	٧,٢	٦,٢	٤,٩
مساهمة الخدمات الأخرى (٪)	٥١,٩	٦٠,٣	٦٠,٣	٦١,٦	٦٢,٦	٦٥,٢	٦٦,١

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي عدد ١٧، ص٦٥.

من ناحية أخرى، فقد انخفضت عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة من ٦٨٠٥٣ مؤسسة أواخر سبتمبر أيلول ٢٠٠٠ ويعمل فيها (٢٠٤) آلاف عامل إلى ٦٥٥٩٩ مؤسسة ويعمل فيها ١٨٦٨٤٧ عامل عام ٢٠٠٣ حسب نتائج المسوحات الاقتصادية للعام ٢٠٠٣ ثم ارتفعت عدد المؤسسات الاقتصادية إلى ٩٧٢٤٢ مؤسسة عام ٢٠٠٨ وتشغِّل ٢٥٨٠٢١ عامل[1]، علما بحدوث تراجع كبير في هذا العدد وخصوصا في قطاع غزة بعد الحرب الأخيرة ونتيجة للحصار المتواصل كما بينت نتائج المسوحات الاقتصادية لعام ٢٠٠٩.

لقد أدى توسع الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، في السلطة، إلى تضخم قطاع الخدمات إلى حد جعل نسبته في الناتج الإجمالي أكثر من ٦٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨، إذا افترضنا أن نسبة ٤٪ فقط من قطاع الصناعة مرتبطة بالخدمات (مما يعني في تقديرنا أن مساهمة الصناعة لا تتجاوز ١٠٪)، ولا يعود هذا التضخم في قطاع الخدمات إلى النسبة العالية جدا من المستخدمين في وزارات ومؤسسات السلطة وحسب، بل كذلك إلى توجيه الاستثمارات الخاصة لهذا القطاع لغايات الربح السريع من جهة، وبسبب هذا التراكم المتزايد للخدمات الناشئة عن زيادة التشغيل أو التوظيف في أجهزة السلطة المنقسمة إلى حكومتين في رام الله وفي

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج المسوحات الاقتصادية، إعلان صحفي، ٢٠٠٤، ٢٠٠٩، ص٢٥.

غزة عموما، ولتلبية «الاحتياجات الخاصة» لأعداد كبيرة من الشرائح البيروقراطية العليا والكومبرادورية والعقارية والأثرياء الجدد من السوق السوداء والأنفاق واحتكار الاسعار، وكافة الشرائح الطفيلية الأخرى، خاصة في قطاع غزة، والطفيلية، ولذلك لم يكن مستغربا تزايد انتشار المطاعم ووسائل اللهو والفنادق والاستراحات والمتاجر والمقاهي في الضفة والقطاع رغم الحصار والانقسام، إلى جانب المؤسسات الصناعية ذات الطابع الإنتاجي المرتبط بهذا التوسع الكبير في الخدمات –خاصة في الضفة– مثل صناعة الأثاث الفاخر والمفروشات وغيرها من الصناعات ذات الطابع الاستهلاكي وقيمه السالبة التي تعزز تراجع القطاع الصناعي الانتاجي. هذه الأوضاع وغيرها من عوامل، هيأت ظروفا مواتية تنسجم مع النزعة البرجوازية الرثة والطفيلية إلى الربح السريع والمضمون، وتوجهها إلى العمل في الفروع الخدماتية غير الإنتاجية، مما ساهم في إبقاء الصناعة في وضع قاصر ومتخلف، بمعنى بقاءها ضمن الحالة الفردية، أو العائلية بدون تركيز ملموس لرأس المال عبر الشركات الصناعية المساهمة العامة، أو الشركات الصناعية ذات التشغيل العالي للعمالة (أكثر من مائة عامل) ، إلى جانب بقاء ارتباط جزء من صناعاتنا في الضفة الغربية – حتى الآن– بالصناعات الإسرائيلية خاصة في مجال الملابس والأحذية والأثاث وغيرها، سواء عبر تسهيل عملية الإنتاج –بسبب رخص الأيدي العاملة– أو بالشراكة أو التعاقدات من الباطن، إلى جانب غياب مساهمة القطاع العام الحكومي في قطاع الصناعة وتوجهه بدلا من ذلك إلى القطاعات الطفيلية (إقامة المشاريع السياحية والخدماتية التي تسهِّل عمليات الإثراء الطفيلي السريع عبر العمولات والرشاوى وغير ذلك من الوسائل غير المشروعة) .

إن حديثنا عن هذه المؤشرات لا يلغي وجود أنماط استهلاكية في الضفة والقطاع

وصلت حد الترف المفجع لدى بعض الشرائح الاجتماعية البورجوازية العليا عموماً والتجارية الكومبرادورية وتجار الأنفاق خصوصاً عبر التحكم في الأسعار واحتكار السلع والتهريب وغير ذلك من الممارسات التي ساهمت في تزايد الارتفاع في الأسعار في قطاع غزة بصورة غير مسبوقة.

على أي حال في ظروفنا الفلسطينية الراهنة، فإن الفقر لا يتوقف عند انخفاض الدخل أو البطالة وانخفاض مستوى المعيشة، بل يشمل أيضا غياب الإمكانية لدى الفقراء وأسرهم من الوصول إلى الحد الأدنى من فرص العلاج وتأمين الاحتياجات الضرورية.

والأخطر أن هذه الظاهرة من استفحال الفقر والبطالة، قد ساهمت في توليد المزيد من الإفقار في القيم مما سهَّل ويسهِّل استغلال البعض من الفقراء والمحتاجين في العديد من الانحرافات الأمنية والاجتماعية، بحيث لم تعد ظاهرة الفقر مقتصرة على الاحتياجات المباشرة، بل أصبح مجتمعنا الفلسطيني عموماً يعيش فقراً في القيم وفقراً في النظام وفي القانون والعدالة الاجتماعية والسبب الرئيسي في ذلك لا يعود إلى الحصار الأمريكي ـ الإسرائيلي فحسب، بل أيضاً إلى الانقسام واستمرار الصراع بين فتح وحماس، والآثار السياسية والاقتصادية الضارة الناجمة عنه.

إننا نعي أن استعراضنا لهذه الأوضاع وغيرها الكثير، ينطوي على أهمية قصوى في هذه المرحلة المصيرية، من أجل مواصلة النضال الديمقراطي والضغط الجماهيري على حركتي فتح وحماس لانهاء الانقسام والعودة إلى الاحتكام للنظام الأساسي والتعددية الديمقراطية والسلطة التشريعية، بما يمكننا من بلورة رؤية وأسس وطنية صادقة تحدد حركة ومسار الاقتصاد الفلسطيني الآن وفي المستقبل، تستشرف الإمكانات والخيارات المتاحة من أجل الصمود والمقاومة ومجابهة الحصار العداوني الصهيوني، والتمكن من مواجهة التحديات الراهنة، المتشابكة والمتداخلة

بدءاً من تحدي الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية، وتحدي التغيير الديمقراطي والبناء الداخلي، وتحدي الموارد المحدودة و خاصةً المياه، وتحدي الأمن الغذائي، وتحدي الاستخدام و التشغيل، إذ ان وعينا بهذه التحديات خطوة لا بد منها لتذليل كل الصعاب على طريق تحقيق أهدافنا الوطنية والمجتمعية، وأهمية الجمع التكاملي بين الاقتصاد الوطني والتنمية من جهة ومقاومة المحتل وتعزيز عوامل الصمود الداخلي من جهة أخرى، بحيث تصبح التنمية – عبر المشاركة الشعبية – شكلاً و رافداً من روافد المقاومة والصمود جنباً إلى جنب مع عملية التغيير السياسي والديمقراطي التي نناضل من أجل تحقيقها .

وفي هذا السياق، سنتناول فيما يلي اهم القطاعات الاقتصادية المتمثلة في كل من القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والصيد والمياه في الضفة وقطاع غزة والقطاع الصناعي والقطاع التجاري، ثم نستعرض بعد ذلك اثار الاغلاق والحصار على الانشطة الاقتصادية في قطاع غزة، وصولا الى نهاية الحديث عن الاوضاع الاقتصادية عبر تناولنا للاوضاع التنموية برؤية مستقبلية.

أولاً : الزراعة و الثروة الحيوانية والصيد :

إن الحديث عن القطاع الزراعي، أو أي قطاع إنتاجي آخر، ضمن أجواء وتفاعلات الصراع الأساسي التناحري في مواجهة العدو الصهيوني، وفي أجواء وتفاعلات وعوامل التراجع والخلل والتناقضات الداخلية، التي لا يبدو في الأفق القريب استعداداً جدياً من السلطة وحكومتيها غير الشرعيتين (فتح وحماس) لتغيير مسارها بالمعنى الإيجابي الوطني الاجتماعي الموحد، هو حديث تتبدى أهميته في بعدين أساسيين في إطار عملية النضال الديمقراطي التغييري ، وهما :-

١- معطيات الواقع الزراعي في الضفة والقطاع .

٢- المشاكل والعقبات التي تواجه تنمية وتطوير القطاع الزراعي .

١ - معطيات الواقع الزراعي :

إن الحديث عن قطاع الزراعة هو حديث عن أهم القطاعات الإنتاجية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يعتمد عليه أكثر من ٢٠٪ من السكان بهذا الشكل أو ذاك، ولكن الإشكالية أو العقبة الكبرى التي يتعرض لها القطاع الزراعي، هي تلك الناتجة عن تراجعه بشكل حاد وخطر منذ عام ١٩٩٤ إلى اليوم، فبعد أن كان يساهم بنسبة تزيد عن ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٣ وما قبل، أصبحت مساهمته لا تتجاوز ٨ , ٤٪ عام ٢٠٠٩[١].

٢- الموارد الأرضية

تقدر مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي ٦٠٢٠ كم٢ ، وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الضفة والقطاع بحوالي ٢ , ٢٥٥٩ ألف دونم وهي تشكل نسبة ٥ , ٤٢٪ من مجموع الأراضي الفلسطينية[٢]، أما المساحة المزروعة بالفعل فتقدر مساحتها ١٨١٥ ألف دونم (٨ , ٨٥٪ منها زراعة بعلية، و٢ , ١٤٪ زراعة مروية) تتوزع بنسبة ٤ , ٩١٪ في الضفة، ما يعادل ٦ , ١٦٩٤ ألف دونم، ونسبة ٦ , ٨٪ في قطاع غزة، ما يعادل ٤٤ , ١٥٩ ألف دونم [٣].

وتقسم الأراضي الفلسطينية من حيث الخواص الزراعية إلى ٥ مناطق هي :

- المنطقة الساحلية (قطاع غزة) ويتراوح سقوط الأمطار فيها ٣٥٠ – ٤٠٠ ملم، والنمط المحصولي السائد فيها هو الحمضيات والخضراوات والفواكه .

- المنطقة شبه الساحلية، وتقع في الركن الشمالي الغربي من الضفة، ومتوسط

(1)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية**، الربع الرابع ٢٠٠٩، ص١٧.

(2)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **تقرير إحصائي حول استعمالات الأراضي الفلسطينية للعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨**.

(3)نشرة المؤشرات الربعية ٢٠٠٤، مرجع سابق ذكره، ص٨.

سقوط الأمطار فيها حوالي ٦٠٠ ملم، والنمط المحصولي السائد هو الخضار المحمية والحمضيات والمحاصيل الحقلية والزيتون .

- **منطقة الأراضي الوسطى المرتفعة** : وتمتد من جنين شمالا إلى الخليل جنوبا، ويبلغ معدل سقوط الأمطار فيها ما بين ٤٠٠-٧٠٠ ملم، ويسود فيها زراعة الأشجار المثمرة وخاصة الزيتون والمحاصيل الحقلية .

- **منطقة المنحدرات الشرقية**: وتمتد من المنطقة الشرقية في جنين شمالا إلى البحر الميت جنوبا، وتتراوح كمية الأمطار ما بين ١٥٠-٣٥٠ ملم وتستخدم في الرعي وزراعة .

- **منطقة الغور**: ويتراوح سقوط المطر فيها من ١٠٠-٢٥٠ ملم وهي منطقة ملائمة لزراعة الخضار الشتوية والفواكه شبه الاستوائية .

من خلال دراستنا للجدول التالي نلاحظ أن نسبة الأراضي المروية إلى مجموع المساحات المزروعة في الضفة الغربية لا تتجاوز ٨,٧٥٪ (١٤٨١٥٣ دونم) ، في حين تصل نسبة الأراضي البعلية إلى ٩١,٢٥٪ (١٥٤٥٨٩ دونم) منها حوالي ٨٠٠ ألف دونم مخصصة لأشجار الزيتون التي تحتل مكانة خاصة في قلب ووجدان الإنسان الفلسطيني لما لها من رمزية على امتداد التاريخ الفلسطيني، بالإضافة الى ٢٥٠ ألف دونم للفاكهة البعلية من اللوزيات والعنب والتين والدرَّاق والمشمش والبرقوق والرمان والجوز والتوت والسفرجل ... الخ . أما في قطاع غزة فتبلغ مساحة الأراضي الزراعية المرويَّة (١١٥٤١٣ دونم) بنسبة ٧٢ ٪ من إجمالي الأراضي الزراعية في القطاع، ونسبة الأراضي الزراعية البعلية ٢٨٪ (٤٤٧٩٦ دونم) .

في تقديرنا أن محدودية المساحات الزراعية المرويَّة في الضفة الغربية، تشكل أحد أهم أسباب ومظاهر ضعف الإنتاج الزراعي، بما يستدعي وضع الخطط التنفيذية

لزيادة هذه المساحة إلى الضعف على الأقل، إلى جانب استصلاح الأراضي الزراعية في محيط القرى، رغم المعوقات والعراقيل التي يزرعها العدو الإسرائيلي في الضفة . وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن الاهتمام بزيادة إنتاجية العمل الزراعي، بالتوعية وتقديم الدعم للمزارعين لاستخدام المعدات والأدوات الحديثة المرتبطة بالإنتاج والتسويق، مسألة لا بد من إيلائها اهتماما خاصا.

obeikan.com

جدول (٣ -٢)

المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة والخضروات والمحاصيل الحقلية في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

المحافظة/المنطقة	أشجار الفاكهة				الخضروات				المحاصيل الحقلية			المجموع العام
	مثمر		غير مثمر		بعلي	مروي مكشوف	مروي محمي	المجموع	بعلي	مروي	المجموع	
	بعلي	مروي	بعلي	مروي								
الأراضي الفلسطينية	١٠٤٨٤٠٥	٦١٩٠٦	٤٨٣٣٧	١٣٧٣٩	٣٤٤٦٠	١٠٦٤١٣	٤٥٣٠٣	١٨٦١٧٦	٤٥٩١٨٢	٣٦٢٠٥	٤٩٥٣٨٨	١٨٥٣٩٥١
الضفة الغربية	١٠٣٩٧٥٥	١٩٣٧٢	٤٧٩٦٨	٥٤٦٤	٣١٦٢٨	٨٠٧١٩	٢٧٥٩٨	١٣٩٩٤٥	٤٢٦٢٣٨	١٥٠٠٠	٤٤١٢٣٨	١٦٩٣٧٤٢
جنين	١٩٢١٨٥	٣٠٣	٤٦٣٥	٩٤	٨٠٣٦	١٣٦٨٠	٤٨٩١	٢٦٦٠٧	١٢٦١٢١	١٠٤٥	١٢٧١٦٦	٣٥٠٩٩٠
طوباس	١٥١٨٦	٥٥٩	٢٨٤٦	٣٣٣	٣٣٦٠	١٠٩٣٥	٥٦٤١	١٩٩٣٦	٥٨٨١٠	٤٤٧٠	٦٣٢٨٠	١٠٢١٤٠
طولكرم	١٢٥٩٨٤	٣٤٨٦	٤٠٣١	٧٣٨	١٤٤٩	٧١٤٥	٩١٣٤	١٧٧٢٨	٧٧٢٦	١١٥٩	٨٨٨٥	١٦٠٨٥٢
نابلس	١٨٥١١١	٨١٣٨	٣٢٥٣	٢٥٥	٢٩٤	٣٢٨٢	٢٣٣٥	٥٩١١	٣٥٩٤٩	٢٤٧٠	٣٨٤١٩	٢٤٦٠٨٧
قلقيلية	٥٥١٣٨	٢٤٢٥	٣٧٨٨	٧٠٠	٩١٣	٢٤٠٩	٢٦٥١	٥٩٧٣	٣٣٣٨	٣٠٢	٣٦٤٠	٧٢٦٧٢
سلفيت	٧٧٧٠٤	٩٢	٣٨٨١	–	٥٢٠	١٢٤٤	١١٦	١٨٨٠	٤٠٨٥	–	٤٠٨٥	٨٧٦٤٢
رام الله والبيرة	١٥٦٨٩٥	٥٢	٤١٢١	٦٩	٦٥٤٣	٧٨٩	١١٥	٧٤٤٧	٤٥٨٠٩	–	٤٥٨٠٩	٢٠٤٣٩٣
أريحا	–	٣٧٨٣	–	٣١٢٠	–	٣٥٠٧٢	١٨٥٩	٣٦٩٣١	–	٥٤٣٨	٥٤٣٨	٤٩٢٧٢
القدس	١٨٧٤٤	–	١٠٥١	–	٣٢٧	٤٢	٨٢	٣٩٧	٣١٥٥	١٠	٣١٦٥	٢٣٣٥٧
بيت لحم	٤١٦١٨	٢٥٠	١٣٢٤	–	٦٤٢	١٥٦٥	٢١٣	٢٤٢٠	١٠٠٨٢	٢٠	١٠١٠٢	٥٥٧١٤

المحافظة/المنطقة	أشجار الفاكهة				الخضروات				المحاصيل الحقلية			المجموع العام
	مثمر		غير مثمر		بعلي	مروي مكشوف	مروي محمي	المجموع	بعلي	مروي	المجموع	
	بعلي	مروي	بعلي	مروي								
الخليل	١٦١١٩٢	٤٢٧٤	١٩٠٣٨	١٥٥	٩٥٤٤	٤٥٥٦	٦١٥	١٤٧١٥	١٣١١٦٣	٨٦	١٣١٢٤٩	٣٣٠٦٢٣
قطاع غزة	٨٦٥٠	٤٢٥٣٤	٣٦٩	٨٢٧٥	٢٨٣٢	٢٥٦٩٤	١٧٧٠٥	٤٦٢٣١	٣٢٩٤٥	٢١٢٠٥	٥٤١٥٠	١٦٠٢٠٩
شمال غزة	١٤٢	٢٦٢٦	٢٠	٢٤٥٩	١٩٣	٥١٢٢	٣٨٧١	٩١٨٦	٣٨٤٠	٥٣٦٤	٩٢٠٤	٢٣٦٣٧
غزة	٢٩٦٨	١٢٣٤٠	١٨٠	١٠٤٤	١٤٠	١٧٠٩	٣٦٩	٢٢١٨	٢١٢٣	١٥٠	٢٢٧٣	٢١٠٢٣
دير البلح	١٥٧٦	١٠٦٤٦	-	١٩٨٢	-	٦٦٠٤	٢٢٧٢	٨٨٧٦	٥٢٥٢	١١٣٥	٦٣٨٧	٢٩٤٦٧
خانيونس	٢٣٤٨	١٢٦٦٥	١٤٩	١٨٤٨	٢٣١٤	٧١٧٢	٥٠٩٥	١٤٥٨١	١٧٦٥٠	٨٦٧٦	٢٦٣٢٦	٥٧٩١٧
رفح	١٦١٦	٤٢٥٧	٢٠	٩٤٢	١٨٥	٥٠٨٧	٦٠٩٨	١١٣٧٠	٤٠٨٠	٥٨٨٠	٩٩٦٠	٢٨١٦٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، رام الله. ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩

إن هذا التوجه سيوفر إمكانية رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية، خاصةً المحاصيل الحقلية التي لا تتجاوز نسبة اكتفائنا الذاتي منها سوى ١٨٪ أو (١١٨) ألف طن من مجموع استهلاكنا منها الذي يصل إلى (٦٥٠) ألف طن، رغم أن المساحة المزروعة من هذه المحاصيل الحقلية البعلية (التي تشمل القمح والشعير والعدس والحمُّص والذرة والفول والثوم والبصل والبطاطا والدخان والحلبة واللوبيا والسمسم والكرسنة وأخرى) تبلغ مساحتها (٥٠١٥١٩) دونم، إلا أن الإنتاجية العامة للمحاصيل ضعيفة، خاصة القمح الذي تبلغ إنتاجية الدونم الواحد منه في الأراضي البعلية (١٧٣ كغم)، في حين أن الأراضي المرويَّة المزروعة بالقمح ومساحتها لا تتجاوز ألف وستمائة دونم فقط (في الضفة والقطاع) تصل إنتاجية الدونم الواحد من القمح إلى (٣٠٠ كغم)، وكذلك الأمر بالنسبة لكافة المحاصيل الحقلية الأخرى، فبالمقارنة بين إنتاجية الدونم الواحد في الأراضي البعلية إلى الأراضي المروية يتبين لنا أن إنتاجية الدونم المروي تتراوح بين ١٧٣٪ للقمح، وترتفع إلى ٤٤٠٪ في إنتاج البطاطا والذرة والبصل ... إلخ .آخذين بعين الاعتبار أن هذه الإنتاجية لمحاصيل الأراضي المروية – والبعلية أيضا – عندنا هي اقل من إنتاجية مثيلاتها في مصر وبعض البلدان العربية، مما يدلل على عدم إيلاء هذه المحاصيل الاهتمام المطلوب، رغم أنها تمثل جزءاً هاماً من الاحتياجات الأساسية في الضفة والقطاع.

٣- الثروة الحيوانية:

تشير الإحصاءات الزراعية للعام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، الخاصة بأعداد المواشي إلى وجود (٣٢٩٨٦) رأس بقر، منها (٢٨٤٧٧) رأس في الضفة تتركز معظمها في نابلس والخليل وجنين وطوباس، و (٤٥٠٩) رأس في قطاع غزة، و(١٠١٠٩٨١) رأس من الأغنام، منها (٦٣٩١٥٩) في الض .

وتتركز معظمها في محافظة الخليل، و(٤٩٧٤٠) في قطاع غزة، علما بان نسبة الأغنام في محافظة الخليل ٦ ,٢٧٪ من إجمالي الأغنام في الأراضي الفلسطينية و(٣٢٢٠٨٢) رأس من الماعز، منها (٣١٠٨٠٩) في الضفة، و(١١٢٧٣) في قطاع غزة[١]. وقد بلغت كمية إنتاج اللحوم الحمراء ٧ ,٣٦ ألف طن عام ٢٠٠٣، بواقع ١ ,٣٤ ألف طن في الضفة و٦ ,٢ ألف طن في قطاع غزة[٢] ارتفعت في الضفة إلى حوالي (٣٦) ألف طن عام ٢٠٠٨ في حين تراجعت الكمية في قطاع غزة إلى أقل من الفي طن بسبب الحصار الإسرائيلي .

بالنسبة لأعداد الدواجن بلغ عدد الدجاج اللاحم (٢٧٦٨٢) ألف طير في الأراضي الفلسطينية منها ١ ,٥٤٪ في الضفة الغربية، و ٩ ,٤٥ ٪ في قطاع غزة، وقد بلغت كمية إنتاج اللحوم البيضاء (الدجاج اللاحم) ٦٣ ألف طن عام ٢٠٠٣، بواقع ٢ ,٤٤ ألف طن في الضفة و٨ ,١٨ ألف طن في قطاع غزة، أما الدجاج البياض فقد بلغ العدد الإجمالي ٢٦٩٥ ألف طير منها ١٩٩٥ ألف في الضفة، و(٧٠٠) ألف طير في قطاع غزة[٣]. وقد شكل عدد الدجاج البياض في محافظة رام الله والبيرة ما نسبته ٧ ,١٩٪ من إجمالي الدجاج البياض في الأراضي الفلسطينية. اضافة لذلك بلغت كمية اللحوم البيضاء(الدجاج اللاحم) ٤٧٠٦٠ طن عام ٢٠٠٨ بقيمة ٤٣ ,١١٣ مليون دولار[٤].

هذا وتقدر عدد خلايا النحل خلال العام الزراعي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ حوالي (٦٦٧٣٣) خلية في الأراضي الفلسطينية، منها ٦٣٧٨٢ خلية حديثة و٢٩٥١ خلية

(1)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية، ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، صرام الله ٣١-٣٥.
(2)المرجع نفسه.
(3)المصدر نفسه، ص١٣٧.
(4)المصدر نفسه ، ص٨.

قديمة (بلدية) وتعتبر محافظة الخليل أكثر المحافظات تربية للنحل، حيث بلغت نسبة خلايا النحل فيها ٧ , ١٢٪ من إجمالي خلايا النحل في الأراضي الفلسطينية.

أما الإنتاج من الثروة السمكية فهو متذبذب حسب الأوضاع الأمنية والسياسية، فقد ارتفعت كمية الأسماك المصطادة من ٣٦٠٠ طن عام ١٩٩٨ ، إلى ٣٦٥٠ طن عام ١٩٩٩، ثم هبطت إلى ٢٦٢٣ طن عام ٢٠٠٠ ، ثم هبطت إلى (١٥٠٧) طن عام ٢٠٠٢ بسبب تشديد الحصار البحري والبري على القطاع منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية في أيلول ٢٠٠٠، فيما بلغت كمية الأسماك المصطادة عام ٢٠٠٨ حوالي ١٨٤٤ طن، وقد تركز صيد الأسماك في محافظة غزة بنسبة ٥ , ٨٢٪ من إجمالي كمية الصيد.

وفي هذا السياق، فإن أوضاع صغار الصيادين في قطاع غزة الذين يصل عددهم إلى أكثر من (٤٥٠٠) صياد من مجموع الصيادين البالغ (٥٠٠٠) صياد، بحاجة إلى مزيد من الاهتمام والمتابعة، خاصة وأن أكثر من ٤٠٪ من الصيادين يعملون بالأجرة لدى مالكين المراكب، ومعظم هؤلاء (أكثر من ٥٠٪ منهم) لديهم مراكب صغيرة (فلوكة أو قارب مع مجداف، أو حسكة) بالكاد تؤمن لهم احتياجاتهم المعيشية رغم ما يتعرضون له من معاناة وأخطار ليس بسبب البحر، ولكن بسبب الدوريات العسكرية البحرية من العدو الإسرائيلي، وحرمانهم من الصيد ليس في ما يطلق عليه « المياه الاقتصادية » وهي منطقة تقع بين المياه الدولية والمياه الإقليمية، فحسب، بل حرمانهم من الصيد في مياهنا الاقليمية التي تمتد إلى ٢٢ ميل بحري حيث يفرض العدو الإسرائيلي حصاره على الصيادين ولا يسمح لهم بالصيد إلا في حدود ثلاثة أميال فقط .

وفي ضوء ذلك كله فإن الإنتاج السنوي من الأسماك لا يتجاوز ألفي طن، بسبب هذه المعوقات من جهة، وبسبب عدم توفر مراكب الصيد الحديثة، التي يمكن

تأمينها عبر تطوير وتفعيل دور «الجمعية التعاونية للصيادين» في قطاع غزة، بحيث يمكن رفع الطاقة الإنتاجية السنوية من السمك إلى ضعف الكمية الحالية بما يغطي ٥٠٪ من الاستهلاك السنوي الذي يصل إلى تسعة آلاف طن .

٤- الإنتاج الزراعي والقيمة المضافة :

بصورة عامة، بلغ إجمالي الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية ١٣٦٦,٦ مليون دولار خلال العام الزراعي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ موزعة بنسبة ٦٠,٩٪ للإنتاج النباتي بواقع ٤٤,٤٪ للضفة الغربية و١٦,٥٪ في قطاع غزة من قيمة الإنتاج الزراعي للأراضي الفلسطينية، وبلغت نسبة الإنتاج الحيواني ٣٩,١٪ بواقع ٣١,٢٪ للضفة الغربية و٧,٩٪ لقطاع غزة من إجمالي قيمة الإنتاج الحيواني [1].

فيما بلغت القيمة المضافة للقطاع الزراعي ٨٧٦,٢ مليون دولار، حيث حقق الإنتاج النباتي قيمة مضافة بمقدار ٦٤٩,٣ مليون دولار تتوزع بنسبة ٧١,٢٪ للضفة الغربية و٢٨,٨٪ لقطاع غزة. فيما حقق الإنتاج الحيواني قيمة مضافة بمقدار ٢٢٦,٩ مليون دولار تتوزع بنسبة ٧٦,١٪ للضفة الغربية و٢٣,٩٪ لقطاع غزة. وقد استمر التراجع في القطاع الزراعي، وخصوصا في قطاع غزة نتيجة للحصار والإغلاق والتدمير المتكرر للبنية التحتية الزراعية والاقتصادية، والذي لم تتعاط معه السلطة الفلسطينية على الصعيد الداخلي، في الزراعة والصناعة بصورة خاصة، وفق متطلبات الصمود المادي الذي يستنهض كل القوى الإنتاجية في مسار موحد مع القوى الوطنية ونضالها اليومي ضد العدو، ولذلك نقول إن جزءا مهمًا من هذا التراجع والهبوط يعود على السلطة الفلسطينية بسبب سلوكيتها المتفردة البيروقراطية التي لم تبلور، رغم شدة الهجوم الصهيوني، موقفا وقيادة وطنية جماعية لهذه المرحلة العصيبة حيث بات كل شعبنا يتطلع إلى عملية التغيير والتوحد على

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. الإحصاءات الزراعية، مصدر سبق ذكره.

البرنامج الوطني دون طائل.

٥- أهم المشاكل والعقبات التي تواجه تنمية وتطوير القطاع الزراعي :

١. مصادرة الأراضي، والإغلاقات، والحصار، وشق الطرق الالتفافية، والتجريف، وإعاقة التسويق، والاعتداء المباشر، من قبل العدو الصهيوني، إلى جانب قيام العدو بالاستيلاء بالقوة على مصادر المياه، وتدمير البنية التحتية الزراعية من آبار وعيون ومحطات أبحاث وطرق زراعية .

٢. غياب التخطيط التنموي للقطاع الزراعي، وعدم تطوير القوانين والتشريعات الزراعية، وفي هذا السياق فإننا نؤكد على ضرورة مناقشة وإقرار «مشروع القانون الزراعي » بهدف تحديد وإرساء استراتيجية زراعية فلسطينية تتناسب مع أهمية القطاع الزراعي .

٣. ضعف دور مؤسسات الإقراض الزراعي، والبنوك في تقديم الدعم والتسهيلات للمزارعين الفقراء، الذين يتعرضون لأبشع أساليب الاستغلال حين يضطرون للاستدانة على حساب محاصيلهم، من التجار والطفيليين، لعدم إمكانية الحصول على قروض ميسَّرة من البنوك المحلية .

٤. تخلف قطاع التسويق الزراعي، وضعف بنيته التحتية التي تشمل عدم توفر شبكة مواصلات جيدة خاصة بالنسبة للطرق من القرى إلى المدن، إلى جانب عدم توفر المعدات الحديثة اللازمة لما بعد جني المحصول، مثل وحدات التدريج والتعبئة والتغليف، وتحكم المتنفذين من أصحاب هذه المعدات - الذين هم أيضا من كبار المصدرين - في تحديد أسعار الإنتاج لصغار الفلاحين، وغياب الجهاز التسويقي فيها الذي يمكن الفلاح من المتابعة والحصول على المعلومات، كل ذلك عدا تعقيدات المعابر والإجراءات الأمنية والإدارية المتعمدة من العدو، وفي هذا السياق فإننا نؤكد على ضرورة تأسيس المجلس الأعلى للتسويق الزراعي الفلسطيني

وتفعيل الاتحادات والجمعيات و النقابات العاملة في القطاع الزراعي .

٥. هناك مشاكل ذات طابع اقتصادي / اجتماعي ترتبط بتفتت الملكية الذي يؤدي إلى ضعف الإنتاج والإنتاجية، بل وأحيانا الإهمال، نظراً لقلة الإيراد وتدني العائد من الزراعة، وترك العديد من الفلاحين الصغار عملهم في القرية بحثاً عن أعمال أو فرص بديلة أخرى، وإلى جانب ذلك ضعف وفوقية المنظمات غير الحكومية في تعاملها مع الفلاحين الفقراء، وعدم فعالية برامجها ذات الطابع الاغاثي والبحثي وفي القضايا الشكلية بعيدا عن جوهر قضايا الفلاحين المرتبطة بالأرض والعملية الإنتاجية .

٦. التطور الأحادي الجانب للبنية التحتية لصالح الزراعة المروية المملوكة في جزء منها لبعض كبار الملاك وأصحاب المصالح في السلطة، مقابل الإهمال شبه الكامل لأراضي الزراعة البعلية .

٧. غياب السياسة التنموية الزراعية الآنية، والمستقبلية، وسيادة التخبط والعشوائية في هذا القطاع المهم، إلى جانب غياب الدراسات الجدية المفصلة لموضوع المياه وكل ما يرتبط به أو يتفرع عنه بصورة شاملة وعلمية .

٨. غياب دور الاستثمارات الحكومية أو القطاع العام في الزراعة، وغياب أي شكل جدي من أشكال العمل التعاوني بين الفلاحين، وهو ما يجب أن نعمل على تفعيله عبر برامج مدروسة، والمطالبة بزيادة حصة القطاع الزراعي من ميزانية السلطة ومن مساعدات المانحين، وتوفير القروض الميسرة للمزارعين، ووضع السياسات الزراعية الهادفة إلى التنسيق مع الهيئات والمؤسسات الزراعية العربية لإعداد خطط النمط الزراعي والتعاون في السياسات التسويقية و تبادل المعلومات .

٩. قلة الموارد الطبيعية المتاحة (الأرض – المياه).

١٠. صغر حجم الملكيات الزراعية وتفتتها وعدم تفعيل التشريعات التي تحمي

الأراضي الزراعية من تحويلها الى استخدامات أخرى.

١١. ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي بسبب ارتفاع عنصر المخاطرة.

١٢. عدم قيام مشاريع زراعية كبيرة نموذجية ذات تنوع إنتاجي.

١٣. عدم وجود مصادر تمويل وإقراض موجه للقطاع الزراعي.

١٤. ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتاجية مما ترتب عليه ضعف إنتاجية وحدة المساحة.

١٥. ضعف الإمكانيات المالية لوزارة الزراعة ودوائرها المختلفة وبالتالي عدم قدرتها على أداء دورها، وخاصة في مجالات الإرشاد والوقاية والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا وتطوير الثروة السمكية والتسويق وغيرها من الأنشطة الحيوية الأخرى.

١٦. عدم قدرة النمو السنوي في إنتاج الخضار على تلبية الاحتياجات المتزايدة المترتبة على الزيادة السكانية مما يترتب تزايد الاتساع في الفجوة بين الإنتاج والاحتياجات.

١٧. يعاني القطاع الزراعي الفلسطيني –خاصة في قطاع غزة– من مشكلة ارتفاع ملوحة مياه الري واستنزاف المياه الجوفية بشكل يتناسب مع معدل التغذية لهذه المياه الأمر الذي سيؤثر على الإنتاجية وصلاحية الأراضي الزراعية، ما يستدعي البدء بانشاء محطات علاج المياه العادمة واستخدام المياه المكررة للاحتياجات الزراعية .

١٨. هناك نسبة فاقد مرتفع بعد الحصاد لبعض المحاصيل الزراعية وخاصة الموجهة للأسواق المحلية نتيجة عدم إتباع أساليب الفرز والتعبئة المناسبة.

١٩. يعاني قطاع الإنتاج الحيواني من ارتفاع كلفة الإنتاج المترتبة على استيراد معظم المستلزمات بطريقة غير مباشرة.

٢٠. إحجام شركات التأمين عن التعامل التأميني مع القطاع الزراعي، الأمر الذي لا يشجع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي (خاصة في أراضي الضفة الغربية).

في ضوء ما تقدم نؤكد على تطبيق مجموعة من الإجراءات الهادفة الى تطور القطاع الزراعي نذكر منها ما يلي:

١. ضرورة تعديل الأنماط الإنتاجية بما يتناسب واحتياجات الاستهلاك المحلي، إلى جانب وقف استيراد الخضار والفواكه التي يتم انتاجها محلياً.

٢. ضرورة ايلاء القطاع الزراعي الفلسطيني اهتماماً اكبر من خلال توفير الأموال اللازمة لتمكين المزارعين من تنفيذ البرامج ولمشاريع الموضوعة وخاصة بعد ما أصاب القطاع الزراعي الفلسطيني من تدمير وتجريف بسبب الممارسات الإسرائيلية.

٣. العمل على إدخال التقنيات الحديثة في مجال الانتاج بما يؤدي الى رفع معدل الانتاجية للدونم.

٤. استخدام البيانات الخاصة بالميزة النسبية للإنتاج الزراعي في تعديل الأنماط الإنتاجية بما يساهم في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وخاصة المياه وطاقة العمل.

٥. العمل على توفير مصادر تمويل وإقراض ضرورية لإقامة مشاريع زراعية نموذجية.

٦. تنظيم حملة قومية شاملة للتوعية الغذائية الصحية المناسبة تساهم بها القوى السياسية و الجامعات والمدارس والإذاعة والتلفزيون ووزارات الصحة والاقتصاد والزراعة وغيرها بهدف تعديل الأنماط الاستهلاكية والحد من الإسراف.

٧. ترشيد عملية الرعي، وتجنب الرعي الجائر للمحافظة على المراعي وتنميتها

بما يساهم في زيادة أعداد القطيع والارتفاع بالقدرات الإنتاجية من اللحوم الحمراء والحليب ومشتقاته.

٨. إلغاء الضرائب المفروضة على مدخلات الإنتاج الأمر الذي يعزز من الحافز لدى المزارعين ويرفع العائد المزرعي.

٩. تنمية وتطوير الثروة السمكية من خلال ترشيد عملية الصيد وإتباع الأساليب الصحيحة وتشجيع الاستزراع السمكي وتقديم دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع إنتاج الأسماك في البرك والأحواض.

١٠. العمل على وضع وتنفيذ مشاريع استصلاح اراضي وخاصة في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) بهدف زراعتها بالمحاصيل التي يمكن ان تسهم في تحقيق نسبة هامة من الاكتفاء الذاتي.

١١. الاستفادة من الأراضي التي أخلاها العدو الإسرائيلي في قطاع غزة في إقامة مشاريع إنتاجية نموذجية تساهم في سد الفجوة الغذائية في بعض المحاصيل الزراعية.

١٢. تطوير الإرشاد الزراعي وتأمين الإمكانيات المادية والبشرية التي تمكنه من أداء دوره بكفاءة تساهم في رفع معدل الإنتاج عن المعدلات المنخفضة حالياً.

١٣. تنفيذ حملات توعية وإرشاد ميداني لعمل على خفض فاقد الإنتاج لصالح توفير كميات يمكن توجيهها لسد الاحتياجات الاستهلاكية.

١٤. الاستغلال الأمثل للموارد المائية القليلة المتاحة وتطوير أساليب الري بهدف توفير المياه لري مساحات جديدة وتحسين نوعية المياه المتاحة.

١٥. إدخال سلالات جديدة من الأبقار والأغنام ذات قدرة تحويلية عالية لوحدة الأعلاف المستهلكة بهدف زيادة إنتاج اللحم والحليب.

١٦. تشجيع المشاريع الريفية الصغيرة المنتجة في مجالات تربية الحيوانات

والدواجن وتقديم الأعلاف والعناية البيطرية للمربين وإيجاد مصادر لهذه المشاريع.

١٧. تشجيع الزراعات المنزلية لزيادة الإنتاج من بعض أنواع الخضار والفواكه بهدف المساهمة في سد العجز.

١٨. إدخال أصناف خضار جديدة تتميز بارتفاع الإنتاجية ومقاومة الأمراض والآفات وملاءمتها للظروف الجوية.

١٩. زيادة القدرة التخزينية المتوفرة حالياً للاستفادة من فائض الانتاج وقت الذروة وطرحها في الأسواق عند الحاجة.

٢٠. إدخال أصناف حمضيات جديدة تتميز بارتفاع الإنتاجية وتجديد المساحات المزروعة بالحمضيات، حيث نلاحظ هبوطاً جاداً في زراعة وانتاج هذه السلعة التي كانت من أهم السلع الزراعية في قطاع غزة.

٢١. تفعيل التشريعات والقوانين التي تحد من تحويل الأراضي الزراعية إلى استخدامات بديلة يترتب عليها انحسار المساحات الزراعية.

وأخيرا فإن الاهتمام بالمسألة الزراعية – بكل جوانبها – في بلدنا من حيث تطويرها وزيادة مساحاتها وإنتاجيتها للإسهام في تأمين العديد من السلع الزراعية، من الخضار والفواكه التي نقوم باستيرادها من إسرائيل، نذكر منها على سبيل المثال، الجزر والبصل والثوم والملفوف والشمام والبطيخ والعنب، علاوة على الاهتمام بزيادة مساحة المحاصيل الحقلية عبر الأراضي الممكن استصلاحها، وزراعتها بالمحاصيل البعلية، وهي أراضي لا تقل مساحتها عن نصف مليون دونم.

٦- الموارد المائية :

منذ إنشاء دولة العدو الإسرائيلي، كانت المياه – وستظل – أحد أهم مصادر وأسباب الصراع، فقد حددت المياه جغرافية إسرائيل وتوسعاتها منذ عام ١٩٤٨

مروراً بعدوان الخامس من يونيو/ حزيران في عام ١٩٦٧ وصولاً إلى اللحظة السياسية الراهنة، الأمر الذي يفسر مسار الجدار العازل منذ البدء في إنشائه في صيف عام ٢٠٠٢ حتى الآن (٢٠١٠)، حيث سيلتهم أكثر من ١٥٪ من أراضي الضفة الفلسطينية البالغة مساحتها الكلية خمسة آلاف وثمانمائة كيلومتر مربع. وسيحجز في ذات الوقت أنه أهم الأحواض المائية الفلسطينية في الضفة الغربية من الجهة الغربية للجدار لصالح المحتلين الإسرائيليين واستخداماتهم المختلفة، سواء للزراعة أو للشرب أو للصناعة، تاركاً بذلك الفلسطينيين في عجز وشح كبيرين في ظل زيادة سكانية عالية تزيد عن ٣,٥٪ سنوياً بينهم، الأمر الذي سيؤدي إلى تعطيش الفلسطينيين واتساع ظاهرة التصحر في أرضهم الزراعية، علاوة على تفاقم مشكلة ملوحة المياه التي أنتشرت في أكثر من ٨٠٪ من مصادر المياه في قطاع غزة، وما سينتج عن ذلك من مخاطر صحية واجتماعية أكثر من خطيرة تهدد حياة الأهالي عموماً والأطفال والشباب خصوصاً، ما سيراكم مزيداً من المعاناة والبؤس على الصعيد الاجتماعي وأثاره الخطيرة على الصعيد السياسي .

٧- مصادر المياه الفلسطينية :

تنقسم مصادر المياه الجوفية في فلسطين إلي قسمين رئيسيين هما :

١- مياه الخزان الساحلي الجوفي القابع أسفل ساحل البحر الأبيض المتوسط ما بين رفح جنوبا وجبل كرمل شمالا، وتبلغ مساحته الكلية ٢٢٠٠ كم٢، توجد ٤٠٠ كم٢ منها أسفل قطاع غزة. وتعتبر المياه الجوفية داخل قطاع غزة مستقلة إلى حد كبير عن المياه الجوفية داخل «إسرائيل» بسبب سريان المياه بشكل شرقي- غربي داخل الخزان، لكن تزايد عدد السكان في قطاع غزة إلى ١,٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٩ أدى إلى ارتفاع كميات المياه المستهلكة سنوياً إلى ما يقرب من ١٤٠ – ١٦٠ مليون متر مكعب، الأمر الذي أدى إلى سحب المخزون الجوفي ومن ثم زيادة نسبة

الملوحة إلى أكثر من أربعة أضعاف عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ .

٢- مياه الخزان الجبلي الجوفي القابع أسفل الضفة الغربية، والذي يتكون من ثلاثة أحواض- غربية وشرقية وشمالية شرقية. تسحب «إسرائيل» ما يقدر بـ ٤٨٣ مليون متر مكعب في السنة من مياه الخزان الجوفي الجبلي (بما في ذلك ٤٠ مليون متر مكعب في السنة تسحبه المستعمرات الإسرائيلية في غور الأردن)، في حين لا يسحب الفلسطينيون أكثر من ١١٨ مليون متر مكعب في السنة من الخزان نفسه.

من هنا يتضح لنا أن الضفة الغربية قابعة فوق خزان مياه جوفية كبير جداً، وتعد المياه الجوفية المصدر الرئيسي لجميع استعمالات المياه في الضفة الغربية وفى فلسطين التاريخية، وفيما يلي توضيح للأحواض الثلاثة وفقاً لاتجاه تدفق المياه الجوفية :

١ - الحوض الشرقي، والذي تصل إمكانته المائية إلى ١٤٢ مليون م ٣ سنوياً.

٢- الحوض الغربي، وتبلغ إمكانية المائية نحو ٣٦٢ مليون م ٣ سنويا.

٣- الأحواض الشمالية الشرقي : وتبلغ إمكانيته المائية نحو ١٧٢ مليون م ٣ سنوياً.

وتتركز مصادر المياه في الضفة الغربية في الخزانات الجوفية الرئيسية التالية :

- الخزان الغربي : ويمتد من جنوب قلقيلية إلى جنوب جنين، وهي منطقة غنية بالمياه العذبة، وأعماق الآبار فيها لا تزيد عن ٨٠ – ١٥٠ متر .

- الخزان الشمالي : ويشمل منطقة جنين والمناطق المحيطة بها في الشمال والشرق وهي غنية بالمياه أيضا، وتتراوح أعماق الآبار فيها ١٠٠-٢٥٠ متر .

- الخزان الجنوبي : ويمتد تحت القدس و بيت لحم حتى شمال الخليل .

- الينابيع : يبلغ عددها حوالي (٤٠٠٠) نبع، ومعظمها مرتبط بمياه الأمطار وتجف معظم آبارها في فصل الصيف .

- الآبار : حوالي ٥٠٠ بئر . (عدا مئات الآبار العشوائية في الضفة والقطاع) .

أما في قطاع غزة فإن أهم الخزانات الجوفية فيه وأكبرها وأعذبها، تقع في منطقة المواصي التي انسحب منها العدو الصهيوني في سبتمبر / أيلول ٢٠٠٥ وتبلغ مساحتها حوالي ٥٠ ألف دونم . لكن شح مياه الأمطار وتزايد ضخ المياه الجوفية ارتباطاً بزيادة السكان، فقد بدأت الملوحة (الكلوريد) تتسرب إلى هذه الخزانات .. وجاء في تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة «يونيب» إن مصادر المياه الجوفية التي يعتمد عليها ١,٥ مليون فلسطيني في غزة تواجه خطر الانهيار، مطالباً بإصلاح وترميم الخزان المائي في القطاع، وإيجاد مصادر مياه بديلة، بما في ذلك بناء محطات تحلية المياه، وذلك من أجل تخفيض الضغط على موارد المياه الجوفية، وفي هذا السياق، يقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تكلفة إعادة الخزان الجوفي لحالته السابقة بنحو ٥،١ مليار دولار علي مدى عشرين عاما، ويدخل ضمن هذه التكلفة بناء محطات تحلية المياه.. أما تقرير «يونيب» فقد أشار إلى ان معدلات التلوث وصلت لدرجة أن الأطفال الرضع في غزة يعانون من خطر التسمم بمادة النيترات، محذراً من أن المستويات العالية من النيترات يمكن أن تتسبب في ظهور نوع من الأنيميا لدى الأطفال الرضع والمعروفة «بظاهرة الرضيع الأزرق»[1].

على الرغم من وجود «اتفاقية» بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول تحويل «إسرائيل» لثمانين مليون متر مكعب من المياه في السنة للفلسطينيين، فإن إسرائيل تنصلت منها. وفي حين يحتاج فلسطينيو الضفة إلى ٢٥٠ مليون متر مكعب سنويا من المياه، فلا يتوفر لهم سوى أقل من ٧٠٪ منها، ومع الارتفاع المستمر لمجموع سكان الضفة والقطاع الذي وصل لحوالي أربعة ملايين فلسطيني نهاية عام ٢٠٠٩، سيزداد الطلب على المياه، لكن من الواضح أن المشكلة المائية ستكون بوتيرة عالية في قطاع غزة، نظراً للكثافة السكانية والمساحة الضيِّقة التي لا تزيد عن ٣٦٤ كيلومترًا مربعاً.

(1)موقع الزيتونة – الانترنت.

وقد بلغ إجمالي كمية المياه التي تم توفيرها من المصادر المحلية للأراضي الفلسطينية ٣٠٨,٧ مليون متر مكعب عام ٢٠٠٨، مقارنة مع ٣٣٥,٤ مليون متر مكعب عام ٢٠٠٧[١]. وتشير بيانات عام ٢٠٠٨ إلى أن آبار المياه الجوفية تعتبر أكبر مصدر للمياه حيث تم ضخ حوالي ٢٢٥,٧ مليون متر مكعب من المياه أي بنسبة ٧٣,١٪، يليها المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية «ميكروت» حيث بلغت كميتها نحو ٥٧,٨ مليون متر مكعب بنسبة ١٨,٧ ٪، وأخيرا الينابيع حيث بلغ تصريفها السنوي ٢٥,٢ مليون متر مكعب وشكلت ما نسبته ٨,٢ ٪ من مصادر المياه التي يتم الاعتماد عليها لتغطية الطلب على المياه لمختلف الاستخدامات[٢].

أما بالنسبة لاستهلاك المياه، فإن الزراعة هي القطاع الأكثر استهلاكاً للمياه في الأراضي الفلسطينية، إذ تستهلك حوالي ٦٥٪، يليها قطاع الاستخدامات المنزلية/ البلدية بنسبة ٢٧٪، والقطاع الصناعي بنسبة ٨٪[٣]. ويحتاج المزارعون في الأراضي الفلسطينية إلى ١٧٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا، لكنهم لا يحصلون إلا على ٦٠-٧٠٪ منها. علما بن إسرائيل تسيطر على حوالي ٥٠ بئر بالضفة الغربية التي تبلغ طاقتها الإجمالية ٥٠ مليون متر مكعب سنويا وتحولها إلى المستوطنات الإسرائيلية التي يعيش فيها حوالي ٢٥٠ ألف شخص. ووفقا لتقرير صادر عن «منظمة بتسيلم» لحقوق الإنسان أن الأسر الإسرائيلية تستهلك بالمتوسط ثلاثة أضعاف الكمية التي تستهلكها الأسر الفلسطينية[٤]. وحسب تقرير صادر عن

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير إحصائي حول المياه في الأراضي الفلسطينية ٢٠٠٨.

(2) المرجع نفسه، ص٢٥.

(3) الطلب على المياه واستخداماتها في الأراضي الفلسطينية، المركز الدولي للأبحاث التنموية، www.idrc.ca

(4) حرب المياه في فلسطين وصراع البقاء اتهامات موجهة إلى إسرائيل بسرقة المياه وإغراق غزة، من خلال موقع شبكة النبأ المعلوماتية، / www.annabaa.org

منظمة العفو الدولية «أمنستي»، يستخدم المستهلك الإسرائيلي كمية من المياه يوميا تزيد ٤ مرات على كمية المياه التي يستخدمها الفلسطيني والبالغة ٧٠ لترا، وأضافت أنه في بعض المستوطنات تزيد كمية الاستهلاك عشرين مرة عن كمية الاستهلاك في التجمعات السكنية الفلسطينية[1].

وبالتالي فان سيطرة العدو الإسرائيلي على مصادر المياه في أرضنا الفلسطينية حالت دون تقدم مرافقنا المائية، كما أدت إلى نشوء هذه الضائقة المائية الخطيرة التي تتمثل في النقص الحاد والخطير في كميات المياه التي تحتاجها قرانا ومخيماتنا ومدننا رغم التزايد المستمر في هذه الاحتياجات، وكل ذلك بسبب سيطرة العدو الصهيوني على ٧٩٪ من مصادر المياه الموجودة في الطبقات الصخرية المائية في الضفة والقطاع مقابل ٢١٪ للفلسطينيين حسب العديد من التقارير الفلسطينية والدولية، وتتجلى العنصرية الصهيونية في توزيع المياه من قبل شركة «مكوروت» الإسرائيلية، التي تقوم بزيادة كمية المياه للمستوطنات في أشهر الصيف، وتعمد إلى خفضها للمدن والقرى الفلسطينية، رغم معرفة هذا العدو الصهيوني أن الكمية المتاحة من المياه لاستخدام الشعب الفلسطيني لا تتجاوز ٢٥٧ مليون متر مكعب تستخدم نسبة ٦٥٪ منها لأغراض الزراعة والري، والباقي للاستخدام المنزلي والصناعة والأغراض الأخرى، وفي هذا السياق فإن معدل الاستهلاك اليومي للفرد الفلسطيني من المياه لا يتجاوز ٧٠ لتر يوميا مقابل ٣٥٠ لتر للإسرائيلي، و٦٠٠ لتر للمستوطنات.

مصدر مياه الشرب الرئيسي للفلسطينيين والاتصال بالشبكة العامة:

تشير بيانات مسح التجمعات السكانية لعام ٢٠٠٨ إلى أن ١٢٣ تجمعًا سكانيًا في الأراضي الفلسطينية لا يوجد فيها شبكة مياه عامة تمثل ما نسبته ٩ , ٢٢ ٪من التجمعات السكانية ويبلغ عدد سكانها ١٧٧،٢٧٥ نسمة جميعها في الضفة الغربية.

(1) المصدر نفسه.

كما أظهرت بيانات المسح أن ١١٦ تجمعًا سكانيًا في الأراضي الفلسطينية تحصل على المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت)، ويسكنها حوالي ٤٥٤ ألف نسمة أي ما ١٢,١٪ من السكان في الأراضي الفلسطينية، وتتوزع هذه التجمعات بواقع ١١٠ تجمعات سكانية في الضفة الغربية و ٦ تجمعات في قطاع غزة، بالإضافة إلى أن ١١٢ تجمعًا سكانيًا في الضفة الغربية تحصل على المياه من خلال دائرة مياه الضفة الغربية. كما تشير نتائج المسح إلى أن ١٥٧ تجمعًا سكانيًا في الأراضي الفلسطينية تعتمد على آبار المياه الارتوازية كمصدر بديل لشبكة المياه العامة، في حين أن ٤٢١ تجمعًا سكانيًا في الأراضي الفلسطينية تعتمد على آبار مياه الأمطار كمصدر بديل للشبكة، بالإضافة إلى أن ٣٩٨ تجمعًا سكانيًا في الأراضي الفلسطينية تعتمد على شراء صهاريج «تنكات» المياه كمصدر بديل للشبكة[1].

جودة مياه الشرب:

بينت نتائج مسح البيئة المنزلي لسنة ٢٠٠٩ أن ٤٨,١ ٪ من الأسر في الأراضي الفلسطينية تعتبر المياه جيدة، وتتباين هذه النسبة بشكل كبير ما بين الضفة الغربية ٧٢,٢٪، وقطاع غزة ٦,٨٪، بالمقابل فان نسبة ٢٨,٢٪ من الأسر الفلسطينية تعتبر أن المياه سيئة بسبب ارتفاع نسبة الملوحة في المياه وتلوث المياه بالمياه العادمة بواقع ٧,٤٪ في الضفة الغربية و٦٣,٨ ٪ في قطاع غزة[2].

حصة الفرد الفلسطيني من المياه المزودة للقطاع المنزلي:

أشارت بيانات تقرير إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية للعام ٢٠٠٨ إلى

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم المياه العالمي حول إدارة المياه العابرة بتاريخ ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٩.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم المياه العالمي حول إدارة المياه العابرة بتاريخ ٢٢/ ٣/ ٢٠١٠.

أن كمية المياه المتاحة سنويًا في الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام ١٩٦٧ قد بلغت ٣٠٨,٧ مليون متر مكعب .وبلغت كمية المياه المزودة للاستخدام المنزلي في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٨ حوالي ١٨٥,٥ مليون متر مكعب توزعت بين ٩٦,٥ مليون متر مكعب في الضفة الغربية وحوالي ٨٩ مليون مليون متر مكعب في قطاع غزة، وبلغت حصة الفرد الفلسطيني من المياه المزودة للقطاع المنزلي ١٣٢,٩ لتر/ فرد/ يوم أقلها كان لمحافظة جنين حيث بلغت حصة الفرد حوالي ٤٥,٥ لتر/ فرد/ يوم[1] .

وتشكل سيطرة الاحتلال الصهيوني على مواردنا المائية عقبة كبيرة في وجه تطور وتنمية القطاع الزراعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى، إلى جانب الاحتياجات اليومية السكانية المتزايدة، وهي قبل كل شيء عقبة مرتبطة بالصراع الراهن من أجل سيادتنا على الأرض والموارد، إذ أن احتياجاتنا المائية الضرورية لجميع الأغراض تصل إلى حوالي (٣٨٩) مليون متر مكعب سنويا -حسب الجدول التالي- لا يتوفر منها سوى ٨٠٪ فقط أو (٢٥٧) مليون متر مكعب، أي أن العجز المائي الحالي في الضفة والقطاع (١٣٢) مليون متر مكعب، وهو عجز في تزايد مستمر ينذر بمخاطر قاتلة، خاصة لأبناء شعبنا في قطاع غزة المحرومين من المياه العذبة التي باتت نادرة في آبار القطاع بعد أن زادت الملوحة والكلوريد والنيترات خمسة أضعاف عن المسموح به من قبل منظمة الصحة العالمية، وذلك بسبب نضوب المخزون الجوفي من المياه ارتباطاً بتزايد كمية الاستهلاك المطلوبة لمليون ونصف مواطن يحتاجون إلى ما يقارب من (١٦٠) مليون متر مكعب من المياه، بواقع (٦٠) مليون م.م للاستهلاك المنزلي (للشرب) و (١٠٠) م.م للاستهلاك الزراعي

(1)المرجع السابق.

والصناعي، في حين أن موارد المياه من الأمطار السنوية لا تتجاوز ٩٦ مليون م.م صافي ما يضاف إلى مخزون المياه من إجمالي الأمطار المتساقطة سنوياً، التي لا تزيد عن ١٢٠ مليون م.م، الأمر الذي يفرض إيلاء الاهتمام بسرعة بناء محطة تحلية في القطاع، أولوية تعلو على كافة الأولويات الاقتصادية والتنموية، كما اشرنا من قبل، ورغم دقة هذه الأرقام، إلا أن المفاوض الفلسطيني الذي وقع على اتفاقية المياه المرحلية، وافق -في حينه-! على ما تم تقديره من المياه للاحتياجات الفلسطينية بمعدل يتراوح من ٧٠-٨٠ مليون متر مكعب في السنة، مع إضافة ٢٨,٦ مليون متر مكعب عاجلة.

جدول (٣-٣)

الاحتياجات المائية المستقبلية الكلية (مليون م.م سنويا)

الغرض	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠
الاحتياجات المنزلية	١٦٥	٢١٨	٢٦٨
الاحتياجات الصناعية	٢٤	٣١	٣٩
الاحتياجات الزراعية	٢٠٠	٣٧٠	٥٥٢
الإجمالي	٣٨٩	٦١٩	٨٥٩

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، الاحتياجات المائية المستقبلية في فلسطين، ٢٠٠٩.

جدول (٣-٤)

كمية إمدادات المياه للقطاع المنزلي في الأراضي الفلسطينية، ٢٠٠٨ (مليون م.م)

المحافظة	المصدر			الإجمالي
	آبار	ينابيع	شراء	
الأراضي الفلسطينية	120.30	12.39	52.82	185.51
الضفة الغربية	36.12	12.39	48.02	96.53
جنين	2.21	0.13	1.98	4.32
طوباس	0.06	1.22	0.18	1.46

المحافظة	المصدر			الإجمالي
	آبار	ينابيع	شراء	
طولكرم	3.84	–	0.35	4.19
نابلس	7.57	1.02	3.81	12.40
قلقيلية	4.35	–	0.54	4.89
سلفيت	–	0.15	2.02	2.17
رام الله والبيرة	3.44	0.24	15.20	18.88
أريحا والأغوار	–	9.62	1.80	11.42
القدس	–	–	3.81	3.81
بيت لحم	12.10	0.01	8.19	20.30
الخليل	2.55	–	10.14	12.69
قطاع غزة	84.18	–	4.80	88.98

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Wate /

جدول (٣-٥)

كمية المياه المتاحة سنويا في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والمصدر، ٢٠٠٨ (١٠٠٠م.م)

المنطقة	ضخ المياه من الآبار الفلسطينية	الينابيع	شراء المياه من شركة مايكروت الإسرائيلية	الإجمالي
الأراضي الفلسطينية	225695.3	25237.8	57726.3	308659.4
الضفة الغربية	66268.3	25237.8	52926.3	144432.4
قطاع غزة	159427.0	–	4800.0	164227.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Wate /

جدول (٣-٦)

عدد الآبار وكمية الضخ في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة ٢٠٠٨

المحافظة	عدد الآبار			كمية الضخ		
	محلي	زراعي	إجمالي	محلي	زراعي	إجمالي
الأراضي الفلسطينية	198	..	198	120299.7	105395.6	225695.3
الضفة الغربية	53	272	325	36122.7	30145.6	66268.3
جنين	7	59	66	2209.2	2913.7	5122.9
طوباس	1	8	9	55.0	2723.4	4.7872
طولكرم	12	52	64	3836.8	9326.0	8.13162
نابلس	5	15	20	567.2،7	059.0،1	2.8626
قلقيلية	3	67	70	353.3،4	908.4،5	261.7،10
سلفيت	–	1	1	–	–	–
رام الله والبيرة	6	–	6	3441.5	–	3441.5
أريحا والأغوار	–	70	70	–	8215.1	8215.1
القدس	11	–	11	12105.1	–	12105.1
بيت لحم	8	–	8	2554.6	–	2554
الخليل	198	..	..	120299.7	105395.6	225695.3
قطاع غزة	53	272	325	36122.7	30145.6	66268.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، / www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Wate

في هذا الجانب نشير إلى مئات الآبار التي تم حفرها في قطاع غزة بصورة عشوائية للاستخدام المنزلي والزراعي بذرائع وأسباب مختلفة، أدت لزيادة تفاقم مشكلة المياه في القطاع .

أما في الضفة الغربية فإن العدو الإسرائيلي يضخ سنويا ما يقارب ٥٠٠ مليون

متر مكعب من مخزون مياه الضفة، وهو ما يزيد على مقدار العجز المائي الفلسطيني السنوي، أي أن حوالي ثلث استهلاك الكيان الصهيوني يتم ضخه من مياهنا على حساب احتياجات شعبنا، من ناحية ثانية، ولمزيد من التدليل على الطبيعة العنصرية لهذا العدو(*)، انه يقوم ببيعنا مياهنا (المأخوذة من خزاناتنا الجوفية) عبر ما يسمى

(*) حسب تصريح خبير المياه الفلسطيني الدكتور عبد الرحمن التميمي:

- يصل نصيب الفرد الإسرائيلي السنوي من المياه نحو ١٦٠٠ مترا مكعبا مقابل ٤٥٠ مترا مكعبا فقط للفلسطيني. وتشير الأرقام إلى أن نصف مخزون المياه الجوفية في الضفة الغربية مخصص للمدن الإسرائيلية فيما يحصل الفلسطينيون علي احتياجاتهم من المياه من الآبار البلدية ولا يسمح لهم بحفر المزيد من الآبار في مناطق أخرى. كما تشير الأرقام إلى أن ٢٧ في المائة من مخزون المياه في الأراضي الفلسطينية مخصصة للمستوطن اليهود.

ويؤكد التميمي أن إسرائيل تستهدف من إقامة الجدار الفاصل السيطرة على ما تبقى من المياه الفلسطينية وأردف إن إقامة هذا الجدار يضمن سيطرة إسرائيل الكاملة علي حوض المياه الغربي/ يتيح إنتاج ٤٣٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا/ الذي يعد المخزون الجوفي الوحيد الذي يضمن أي تطور عمراني وسكاني للشعب الفلسطيني. وأضاف أن الحوض الشرقي الذي يتيح مابين ٦٥ إلى ٧٠ مليون متر مكعب من المياه يتم استخدامها بالكامل

- وقال التميمي إن الجدار الفاصل ضم نحو ٤٣ بئراً من أبار المياه الموجودة بالضفة الغربية وسوف يصل عددها إلى ٥٠ بئرا بعد ذلك بما يضمن سيطرة إسرائيل الكاملة على الحوض الغربي مؤكدا قيام إسرائيل بمد خط لنقل المياه من مناطق الضفة الغربية إلى شمال إسرائيل بمنطقة سلفيت، بقطر ٢٤ بوصة، بحيث يمكنه خدمة التطور العمراني لهذه المناطق لأكثر من ٥٠ عاما.
- وقال الدكتور التميمي إن الفلسطينيين يعتمدون في توفير جزء كبير من احتياجاتهم المائية على شركة / ميكوروت/ الإسرائيلية حيث تقوم سلطة المياه الفلسطينية بشراء كميات كبيرة من المياه من الشركة الإسرائيلية تشكل أكثر من ٥٠ في المائة من احتياجات الضفة الغربية، وبعض مناطق غزة القريبة من المستوطنات الإسرائيلية لافتا، إلى أنه في بعض المناطق التي تندر فيها المياه كمحافظة رام الله والبيرة يعتمد الفلسطينيون على الشركة الإسرائيلية في توفير ما نسبته ٨٣ في المائة من المياه المستهلكة.

وأوضح أن قطاع غزة يعاني من مشاكل تتعلق بكمية المياه ونوعيتها التي تختلف من منطقة إلى أخرى، إضافة إلى نقص كميات المياه التي يحصل عليها المواطن الفلسطيني. =

بالناقل القطري الإسرائيلي بسعر ٢,٦ شيكل للاستخدام المنزلي و٤٠ أغورة للاستخدام الزراعي للمتر المكعب الواحد حسب الجدول التالي.

جدول(٣-٧)

سعر المياه المشتراه من شركة المياه الإسرائيلية «ميكروت» في الأراضي الفلسطينية، ٢٠٠٨ بالشيكل

المنطقة	نوع الاستخدام	
	منزلي	زراعي
الاراضي الفلسطينية	٢,٦	٠,٤
الضفة الغربية	٢,٤	٠,٤
القدس J2	٣,٩	-
قطاع غزة	٢,١	-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير إحصائي حول المياه في الأراضي الفلسطينية ٢٠٠٨.

في ضوء ما تقدم،تمثل المياه الجوفية المصدر الأساسي للمياه في الأراضي الفلسطينية – مع غياب مصادر كبيرة للمياه السطحية والتفاوت في معدل هطول الأمطار – ويعتبر

= وقدر كمية المياه التي تغطي احتياجات الفلسطينيين في غزة بنحو ١٥٠ مليون متر مكعب ٩٠ في المائة منها مياه غير صالحة للشرب حسب المواصفات الدولية.

وأشار إلى أن التغذية السنوية للخزان الجوفي في غزة لا تتجاوز من ٨٠ إلى ٨٥ مليون متر مكعب سنويا مما يؤدي إلى السحب الزائد من الخزان الجوفي مما ينتج عنه عجزا سنويا يتراوح مابين ٥٠ إلى ٦٠ مليون متر مكعب مما أدى إلى انخفاض مستوى المياه الجوفية وسحب المياه من الطبقات السفلى ذات الملوحة الأعلى وهو ما أدى إلى زيادة درجة ملوحة المياه إلى ما بين ٥٠٠ و ١٥٠٠ ملليجرام في اللتر الواحد، في حين يجب ألا تتجاوز ٢٥٠ ملليجرام طبقا للمواصفات الدولية.

الخزان الجوفي الجبلي الذي تتجمع مياهه تحت جبال الضفة الغربية ومرتفعاته أهم مصادر المياه الجوفية في فلسطين، ويقدر مخزون خزان الضفة الذي يتغذى من تسرب مياه المطر إلى الخزان الجوفي بنحو ٦٧٩ مليون متر مكعب سنويا، يضاف إليها ٤٥ م.م.م سنويا من الخزان السطحي بقطاع غزة[1]، ويبلغ الحجم الإجمالي للمياه الجوفية في عموم فلسطين حوالي ١٢٠٩ م.م.م سنويا يحصل الإسرائيليون على نسبة ٥٢ ,٨٦٪ منها، أي حوالي ١٠٤٦ م.م.م سنويا، مقابل ٢٥٩ م.م.م سنويا للفلسطينيين، وبالتالي تعتمد «إسرائيل» على الموارد المائية الفلسطينية بشكل كبير، وينعكس ذلك على مستوى الاستهلاك، إذ يبلغ معدل استهلاك الفرد الفلسطيني ٧٠ ليتر يوميا (وهو اقل بكثير عن المعدل الذي تتطلبه منظمة الصحة العالمية وهو ١٠٠ ليتر) مقابل معدل ٣٠٠ ليتر للفرد الإسرائيلي يومياً[2]، أي أن الإسرائيليين يستهلكون أكثر من أربعة أضعاف ما هو مسموح للفلسطينيين استهلاكه.

٨- الاحتياجات الاستثمارية في مجال المياه داخل قطاع غزة :

إن دعوتنا إلى التركيز على إقامة مشاريع محطات تحلية المياه، ومحطات معالجة وتنقية المياه، إنما ينطلق من المخاطر المباشرة التي تهدد حياة المواطنين عموما، والأطفال خصوصا، حيث تجاوزت معدلات الكلورايد والنيترات في المياه إلى حد كبير معايير منظمة الصحة العالمية التي تنص على ألا تزيد نسبة الكلوريد في المياه الصالحة للشرب عن ٢٥٠ ميلغرام للتر الواحد و٥٠ مليغرام للتر من النيتريت، علما بأن نسبة كبيرة من المياه في قطاع غزة تجاوزت نسبة الكلوريد فيها ١٠٠٠ – ٢٥٠٠ مليغرام/ لليتر الواحد، كما تجاوزت نسبة النيتريت ٢٥٠ مليغرام/ لليتر،

(1) أزمة المياه في الضفة الغربية: انعكاس سلبي على كيان فلسطيني «قابل للحياة»، الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية)، الاثنين ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٥.

(2) المرجع نفسه .

الأمر الذي يفرض علينا مجدداً، التركيز على إنشاء محطة لتحلية مياه البحر (كأولوية رئيسة يمكن توفير التمويل اللازم لإنشائها بالتعاون بين جميع الأطراف والقوى المعنية، إلى جانب فرض ضريبة خاصة لهذه الغاية من التجار وأصحاب رؤوس الأموال أو الدخل المرتفع) بهدف توفير قيمة العجز المائي لسكان القطاع من ناحية ومحاولة التقليل من مخاطر استنزاف الخزان الجوفي من ناحية أخرى، وحماية المواطنين من المخاطر الصحية، والسياسية المستقبلية، الناجمة عن هذا الوضع ثالثا وفي هذا الجانب نورد فيما يلي توضيحاً أولياً لمشروع محطة تحلية مياه البحر في قطاع غزة :

يعتبر مشروع إنشاء محطة تحلية مياه البحر من المشاريع الأكثر أهمية وضرورة في قطاع غزة في المرحلة الراهنة، وقد قامت سلطة المياه الفلسطينية عام ٢٠٠٢ بإعداد الدراسات الخاصة بإنشاء هذا المشروع على ساحل بحر قطاع غزة، المقترح تحويله من الدول المانحة على مدار ثلاث سنوات، وهي المدة المقترحة لتصميم وتشغيل هذا المشروع، إلا أن متابعة تنفيذه توقفت لأسباب متنوعة أهمها العراقيل الإسرائيلية إلى جانب الانقسام الفلسطيني الداخلي، ومن هنا فإنه يتوجب على كافة القوى السياسية مطالبة وزارات ومؤسسات السلطة وحكومتيها، سواء المنقسمة أو الموحدة، التركيز على بذل كل الجهود من أجل استكمال هذا المشروع العاجل لضمان توفير كمية العجز المائي لسكان قطاع غزة من ناحية، وتجنب تزويد سكان القطاع بالمياه غير الصالحة للاستهلاك البشري بعد أن أصبحت نسبة ٨٠٪ من مياه قطاع غزة غير مطابقة للمواصفات الصحية العالمية.

مع العلم أن كافة التقديرات والدراسات، تشير إلى أن هذا المشروع لابد أن تكون طاقته الانتاجية اليومية بمعدل (١٢٠) ألف م.م يومياً من المياه الصالحة للشرب تغطي نسبة ٧١٪ من الاحتياجات اليومية المطلوبة للاستهلاك الآدمي، حيث نقدر معدل الإنتاج السنوي لهذه المحطة بما يقرب من ٤٣ مليون متر مكعب

في حين أن الاستهلاك السنوي الآدمي ٦٠ مليون م م٣، وفي حال عدم توفر الأموال المطلوبة لهذا المشروع، يمكن الاكتفاء بمحطة متوسطة بطاقة إنتاجية يومية (٦٠) ألف متر مكعب، يمكن أن تعطي ٣٥٪ من الاحتياجات اليومية من المياه العذبة لسكان القطاع، كخطوة أولية تمهيداً لاستكمال بناء المحطات المطلوبة (اثنتين على الأكثر) لتغطية الاحتيجات الكلية من المياة المطلوبة للاستهلاك الآدمي خلال الخمسة عشر عاماً المستقبلية .

وفي هذا السياق فإننا نشير الى أن معظم محطات تحلية المياه يمكن الاستفادة منها بعد تشغيلها لإنتاج الطاقة الكهربائية.

أما بالنسبة لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي، ومعالجة النفايات الصلبة، فهي تحتل موقعاً رئيساً في أولويات البنية المادية التي تحتاج لمعالجة سريعة، إضافة إلى تحلية المياه، وإصلاح شبكات الكهرباء والطرق وتحديثها، ولعل طرح هذه الأولوية لمعالجة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة، له ما يبرره بصورة عملية، في ضوء تزايد استهلاك المياه للشرب ولمشاريع الزراعة والصناعة والخدمات التي يمكن إقامتها مستقبلاً، إذ أن الخزانات الجوفية في القطاع بدأت في النضوب، وخاصة في منطقة المواصي وشمال القطاع، وهو وضع لا يمكن أن يفي بالاحتياجات المائية، وعليه فإن التوسع في إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي (محطة واحدة على الأقل في كل محافظة) سيحقق هدفين أساسيين: الأول: يتمثل في تخفيف الأثر البيئي والصحي على المواطن الفلسطيني، والثاني: يتمثل في توفير كميات كبيرة نسبياً من المياه اللازمة للزراعة[1].

(1) مدينة غزة والمنطقة الوسطى تحتاج إلى إنشاء محطة معالجة للمياه العادمة بتكلفة أجمالية تقدر بنحو ١٩ مليون دولار تقع بجوار وادي غزة على مساحة ٤٠٠ دونم، حيث أن كميات المياه العادمة لمنطقتي غزة والوسطى بلغت في العام ٢٠٠٠ نحو ١٥,٣ مليون متر، مكعب ويتوقع أن تصل هذه الكميات إلى نحو ٣٠,٥ مليون متر مكعب عام ٢٠١٠، وفي حال معالجة هذه الكمية من المياه، فإن=

ثانيا : الصناعة :

إن معركة التنمية الصناعية في بلدان العالم الثالث أو البلدان المتخلفة والتابعة عموما، تعتبر من أهم المعارك في مواجهة التخلف والفقر، شرط توفر المشروع النهضوي الممتلك لناصية العلم والتقدم والتكنولوجيا وثقافة التنوير والعقل والحداثة كأساس لتلك المواجهة، فالمعركة في ساحة الصناعة، هي معركة في ميدان التقدم والحضارة والعلم، إذ أن تطور الصناعة يشكل العمود الفقري أو جوهر العملية التنموية، لما للتصنيع من دور ريادي في هذه العملية، لكن العقبة الكبرى في مواجهة قطاع الصناعة – في الضفة والقطاع – لا تتوقف عند التخلف والتبعية فحسب، كما هو حال البلدان النامية، بل إنها تتجلى بالدرجة الأساسية في الوجود الاحتلالي الصهيوني لبلادنا الذي تجسد هذه العقبة، ويحرص على استمرار تخلفنا الاقتصادي والصناعي . وإلى جانب ذلك يبدو أن الاعتماد على الدول المانحة، والمصادر الخارجية في الإنفاق وفي توسيع السوق الداخلي، وما رافق ذلك من مظاهر الهبوط والتراجع والانقسام وعدم الاستقرار وضعف الدور الفعال للقطاع الخاص، خلال السنوات الماضية، عَمّق شدة الحاجة لمصادر التمويل الخارجية من جهة، وأدى إلى إهمال تطوير القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعة في الضفة والقطاع مع تزايد الارتهان للسوق الإسرائيلي، إلى جانب التدمير شبه الكلي للصناعات في قطاع غزة بسبب العدوان الإسرائيلي في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩، فعلى الرغم من تزايد عدد المؤسسات ذات الصفة الصناعية، إلا أن معدلات النمو

=ذلك سيسهم في تغطية ثلث احتياجات القطاع من إجمالي كمية المياه الخاصة بالزراعة التي تقدر بنحو ٨٩ مليون متر مكعب سنوياً، إضافة إلى ذلك فإن قطاع غزة سيحتاج إلى إنشاء محطة معالجة للمياه في شمال القطاع وأخرى في جنوبه لتحقيق الغايات نفسها، وبالتالي فإننا بحاجة إلى استثمار ما يقارب من ٧٠-٨٠ مليون دولار لإقامة وتشغيل محطات معالجة للمياه العادمة في المناطق الوسطى وجنوب وشمال قطاع غزة.

ظلت منخفضة في القطاع الصناعي في الضفة والقطاع قياسا بقطاع الخدمات، الذي ارتبط به، واعتمد عليه جزءًا مهمًا من مؤسسات القطاع الصناعي، يتبين ذلك من توزيع الناتج المحلي الإجمالي للأعوام ١٩٩٩ – ٢٠٠٨ على الأنشطة الاقتصادية حسب الجدول التالي:

١ـ تحليل هيكلية القطاع الصناعي[1]:

لقد واجه القطاع الصناعي في فلسطين ظروفاً غير طبيعية، أدت إلى اختلال معالم هذا القطاع، وخلقت انعكاسات سلبية لا تزال تلقي بظلالها على الاقتصاد الفلسطيني حتى يومنا هذا، ولو أردنا استعراض واقع هذا القطاع في الوقت الحالي (٢٠١٠)، فإنه حتماً سيكون مظلماً بسبب الشلل شبه التام الذي يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني ككل وليس القطاع الصناعي فحسب، ولكن أهمية الحديث عن واقع هذا القطاع تنبع من فكرة إمكانية الاستمرار، لان الاستمرار هو بمثابة الأمل النهضوي للمجتمع الفلسطيني وليس للقطاع الصناعي فقط، وهذا المفهوم يوازي المفهوم الذي كثر الحديث عنه في هذه الأوقات والذي ينطلق من فكرة تعزيز مفهوم

(1) أهم التصنيفات للقطاع الصناعي : يتوزع تصنيف وتحليل الهيكل الصناعي في الدول إلى عدة أنواع أهمها:

١. التصنيف على أساس الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، ويتم تصنيف الصناعة إلى هذين النوعين بموجب العملية الإنتاجية أي وفق التأثير الجاري على المادة الخام.
٢. التصنيف على حسب حجم المشروع، حيث تقسم الصناعات إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة.
٣. التصنيف على أساس ملكية المشروع حيث تقسم الصناعة إلى خاص وعام ومختلط وربما تعاوني.

تصنيف الصناعة حسب الأنشطة والفروع التسعة الرئيسية وذلك بموجب التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية (Isic) ويعتبر هذا التصنيف الدولي من أكبر التصنيفات شيوعاً واستخداماً في الإحصاءات الدولية والذي وضعته الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة ، وبموجب هذا التصنيف قسمت الصناعة إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: – التعدين والمقالع. – الصناعات التحويلية. – الكهرباء والمياه.

اقتصاديات الصمود في وجه الاحتلال الإسرائيلي، وهذا التعزيز يتطلب عدة أمور من أهمها دراسة الموارد المادية والبشرية المتاحة للمجتمع الفلسطيني حتى يتمكن من حصر جميع إمكاناته الذاتية بما يساهم في إيضاح الرؤى التي تخلق مناخا مناسبا لصياغة خطة إستراتيجية على المستوى الوطني.

١. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي:

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بان القطاع الصناعي لم يتمكن من رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بصورة ملموسة منذ عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٨ ، ففي حين بلغت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ١٢,٢٢٪ عام ١٩٩٤، بدأت هذه النسبة بالتراجع تدريجيا إلى أن وصلت ١٣,٢٪ عام ٢٠٠٠ ثم بدأت بالارتفاع إلى أن وصلت النسبة ١٧٪ عام ٢٠٠٣ ثم بدأت بالتراجع إلى ١٢,١ ٪ عام ٢٠٠٨، أما في قطاع غزة فقد تراجعت هذه النسبة إلى أقل من ٨٪ بسبب الحصار الإسرائيلي عامي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩. ويعود السبب في ذلك التراجع إلى العديد من العوامل الخارجية والداخلية، منها، استمرار قيود برتوكول باريس والتعقيدات الإسرائيلية في وجه الصناعة الفلسطينية خصوصاً، الى جانب نزوع رأس المال الفلسطيني إلى تحقيق الربح السريع عبر المشاريع الخدمية في التجارة والإنشاءات والسياحة والعقارات .... الخ، وهي ظاهرة طبيعية تحت وطأة العلاقات الاقتصادية المحكومة لمصالح التحالف البيروقراطي الكومبرادوري وما يرافق هذه العلاقات من استشراء البعد الطفيلي في الاقتصاد الفلسطيني.

٢. عدد مؤسسات القطاع الصناعي:

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد المنشآت العاملة في القطاع الصناعي قد شهدت تراجعاً تدريجياً خلال الحقبة الزمنية (١٩٩٨-٢٠٠٣)، إذ من الملاحظ

أن أعداد المنشآت قد بلغت نحو ١٤٤٧١ منشأة عام ١٩٩٨. وقد شهدت ارتفاعاً نسبياً خلال العام ١٩٩٩، ومن ثم أخذت بالتراجع لتصل إلى نحو ١٣٦٩٣ منشأة خلال العام ٢٠٠٣، وبالتالي تراجع عدد المنشات بنسبة ٧,٧٪ خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، ثم ارتفعت عدد المنشات إلى ١٤٥٣٩ منشاة عام ٢٠٠٨ أي زادت بنسبة ٢,٦٪ خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨. ومن الممكن تفسير هذه الزيادة إلى الاستقرار النسبي في الأراضي الفلسطينية قبل الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦ وخصوصا في الضفة الغربية، ثم ازدادت المشاريع الفردية تحت حكومة رام الله (غير الشرعية) التي تشكلت بعد الانقسام في غزة، ومن المتوقع آن تشهد المنشات الصناعية تراجعاً حاداً بسبب التدمير الهائل الذي أصاب المنشآت الصناعية في قطاع غزة على أثر العدوان الصهيوني في يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩، إلى جانب عوامل أخرى أهمها استمرار الحصار ومنع استيراد المواد الخام، وتزايد تجارة التهريب عبر الأنفاق.

٣. التشغيل في القطاع الصناعي:

تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بارتفاع عدد العاملين في القطاع الصناعي من حوالي ٥٠ ألف عامل خلال الأعوام ١٩٩٣-١٩٩٥ إلى نحو ٧٢٦٦٠ عامل و٧٦٩١٨ عامل عامي ١٩٩٩، ٢٠٠٠ على التوالي، ولكن من نهاية العام ٢٠٠٠ وحتى العام الحالي بدأت المؤشرات الخاصة بالتشغيل في الصناعة بالانخفاض بشكل نسبي طوال السنوات السابقة، ليصل عدد المشتغلين إلى نحو ٥٩٦٤١ عامل خلال العام ٢٠٠٨ وبمعدل انخفاض نحو ٢٢,٥٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٠، وذلك ناتج عن تفاقم الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية منذ انتفاضة الأقصى والاستقلال والذي زادت حدته على قطاع غزة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية.

وقد ساهم القطاع الصناعي بنسبة ١٢,١٪ في التشغيل عام ٢٠٠٨، الأمر الذي يُظهر تراجع مساهمة الصناعة في التشغيل (في الضفة والقطاع) مقارنة بالأعوام السابقة والتي بلغت نحو ١٨٪ عام ١٩٩٥ ثم تراجعت إلى نحو ١٥,٥٪ عام ١٩٩٩ ثم تراجعت إلى ١٢,٥٪ عام ٢٠٠٣ . فيما يعتبر قطاع الصناعة التحويلية من أهم الفروع المكوِّنة للقطاع الصناعي الفلسطيني، حيث بلغت مساهمته في التشغيل ما نسبته ٢٦,٨٪ * من إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد المحلي خلال العام ٢٠٠٨ فيما تساهم الصناعة التحويلية بنحو ٩٤,٧٪ من إجمالي حجم العاملين في القطاع الصناعي، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية في التشغيل لهذا العام مقارنة بالأعوام السابقة ترجع إلى إغلاق نسبة كبيرة من المؤسسات الصناعية العاملة في قطاع غزة، أما التعدين واستغلال المحاجر فقد ساهمت بنسبة ٢,٢٪ من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي خلال العام ٢٠٠٨، بينما لم تساهم صناعة امدادت المياه والكهرباء والغاز سوى بنسبة ٣,١٪ ، الأمر الذي يشير بوضوح إلى طبيعة الهيكل الصناعي الفلسطيني ومكوناته والتي تعتمد الأساس على الصناعة التحويلية، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الصناعات الاستخراجية وخاصة الحجر والرخام تتركز في الضفة الغربية، أما قطاع غزة فلا يحتوى على أية صناعات استخراجية سوى الرمال التي يتم استخراجها بدون تخطيط، إضافة لاكتشاف الغاز الطبيعي الذي لم يتم العمل في استخراجه بعد.

* لقد بلغ إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد المحلي عام ٢٠٠٨ نحو ٦٨٤ ألف عامل ،وذلك حسب إحصاءات المراقب الاقتصادي-ماس ،عدد رقم ١٨.

شكل (٣-٢)

نسبة الأنشطة الصناعية الرئيسية من إجمالي مؤسسات القطاع الصناعي

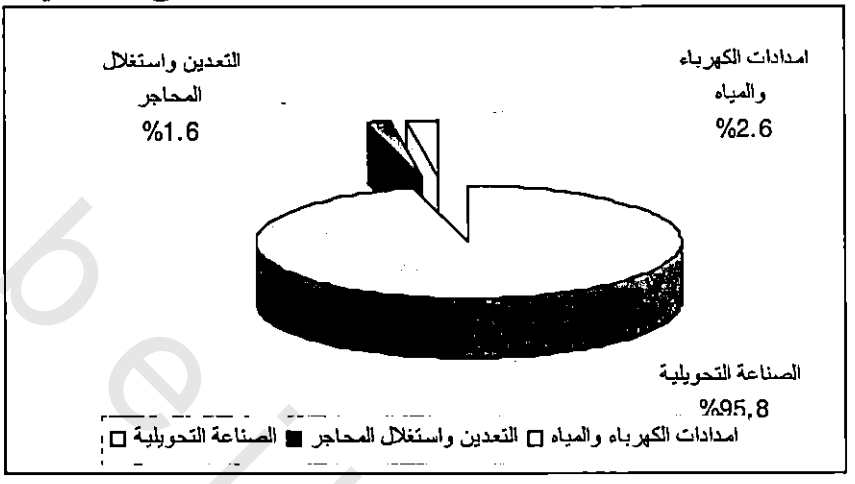

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي . رقم «١٠».

جدول (٣-٨)

أهم المعدلات المستخلصة لأنشطة الصناعة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
متوسط نصيب العامل باجر من تعويضات العاملين	٤١٩٨,٥	٤١٤٨	٤٢٩٧,٤	٤٩١٩,٢	٥٤٤٤,٩
متوسط إنتاجية العامل من الإنتاج	٢٤٧٥٧	٢٤٨٩٩,١	٢٧٥٢٩,٩	٢٩٣١٣,٣	٣٤٤٧٦,١
متوسط إنتاجية العامل باجر من الإنتاج	٣٨٠٣٣,٥	٤١٥٣٠,٢	٤٥٠٢٨,٨	٤٦٤٦٠	٥٤٥٥٧,٣
متوسط إنتاجية العامل من القيمة المضافة	١١٠٦٥	١٠٠٤٢,٤	١٢٢٤٠,٥	١١٩٢٩,٤	١٦٢٣٦,٤
متوسط نصيب العامل باجر من القيمة المضافة	١٦٩٩٨,٨	١٦٧٥٠	٢٠٠٢١,١	١٨٩٠٧,٤	٢٥٦٩٣,٥

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
نسبة القيمة المضافة للإنتاج (٪)	٤٤,٧	٤٠,٣	٤٤,٥	٤٠,٧	٤٧,١
نسبة تعويضات العاملين للقيمة المضافة (٪)	٢٤,٧	٢٤,٨	٢١,٥	٢٦	٢١,٢
نسبة الاهتلاك السنوي للإنتاج (٪)	٤,٥	٣,٥	٧,٩	٣,٤	٣,٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي. رقم «١٠»، رام الله- فلسطين.

جدول (٣-٩)

أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الصناعة حسب النشاط الاقتصادي لعام ٢٠٠٨

السنة	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	تعويضات العاملين	قيمة الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي الثابت
تعدين واستغلال المحاجر	٢٣٠	١٣١١	٦٨٣٤,٨	٦٧٨٣١,٨	٢٧٧٢٠,٩	٤٠١١٠,٩	٢١٨,٤
الصناعة التحويلية	١٣٩٢٨	٥٦٤٦٦	١٨٥٩٤٨,٧	١٨٦٤٢٢٠,٧	٩٩٩٣٨٧,٥	٨٦٤٨٣٣,٢	٣٠٩٤٣
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	٣٨١	١٨٦٤	١٢٤٢٥,١	١٢٤١٠٤,٩	٦٠٧١١,٢	٦٣٣٩٣,٧	٤٥٠٦,٥
الإجمالي	١٤٥٣٩	٥٩٦٤١	٢٠٥٢٠٨,٦	٢٠٥٦١٥٧,٤	١٠٨٧٨١٩,٦	٩٦٨٣٣٧,٨	٣٥٦٦٧,٩

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي. رقم «١٠»، رام الله- فلسطين ٢٠٠٩.

جدول (٣-١٠)

يبين مقارنة مساهمة قطاع الصناعة وفروعها في الإنتاج والتوظيف

خلال سنوات متعددة (القيمة بالألف دولار)

النشاط الاقتصادي	١٩٩٩		٢٠٠٣		٢٠٠٨	
	قيمة الإنتاج	حجم العمالة	قيمة الإنتاج	حجم العمالة	قيمة الإنتاج	حجم العمالة
التعدين واستغلال المحاجر	٤٦٤٩٠,٤	١٥٦٣	١٦١١٣,٤	١٥٤٠	٦٧٨٣١,٨	٢٣٠
الصناعات التحويلية	١٤٦٨١١١,٥	٦٩٣٦٧	١٠١٤٨١٤,٣	٥٧٦٣٢	١٨٦٤٢٢٠,٧	٥٦٤٦٦
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات + صنع منتجات التبغ	٣١٣٧٥٧,٤	٧٥٩٣	٣٠٢٥٠٤,٧	٧٦٥١	٥٥٨٢٧٣,٨	١٠١٧٨
صنع المنسوجات	٦٧٩١١,٦	٢٠٢٥	٤٦٩٨٢,١	١٧١١	٢٦٧٠٧	١٣٥١
صنع الملابس	١٣٠٨٧٢,٣	١٩٨٥٨	٨٢٧٩١,٢	١٤٩٢٦	١٠٦٤٤٥,١	١١٤٣٧
دبغ وتهيئة الجلود وصنع حقائب وأحذية	٤٥٦٣٠,٩	٣٢٨٩	٢٩١٨٥	٢٩٣٣	٤٨٧١٥,٩	٢٢١٥
صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش	٢٥٢٤٥,٨	١٨٧٠	٢١٥٣٤	٢٢٦٥	٢٨٧٦٨,٥	١٩٣٠
صنع الورق ومنتجات الورق	٥٢٠٦٥,٤	٦٩٢	١٤١١٧,٢	٤٢٢	٧٩٠٦٠,٤	٦٠٣
الطباعة والنشر + صنع المنتجات النفطية المكررة	٢٥٢٧٠,١	١٢٣٣	١١٩٩٦,١	٨١٦	٤١٨٢٧,٧	١٣٦٩
صنع المواد والمنتجات الكيماوية	٥٧٧٣٨,٩	١٧٦٠	٦٢٤٦٣,٨	١٧٥٢	٦٨٧١٩,٤	١٧٥٣
صنع منتجات المطاط واللدائن	٧٩٧١٤,٩	١٣١٣	٣١٧٢٠,٨	١١٦٧	١٠٢٩٦٠,٨	١٦٥٢
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	٣٩٢٢٦١,٥	١٣٦٣٦	١٩٣٣٨٣,٢	١٠٤٠٣	٣٨٢٥٨٩,١	٩٥٧٧

النشاط الاقتصادي	١٩٩٩		٢٠٠٣		٢٠٠٨	
	قيمة الإنتاج	حجم العمالة	قيمة الإنتاج	حجم العمالة	قيمة الإنتاج	حجم العمالة
صنع الفلزات القاعدية	١٠٣٨٧,٣	٢٥١	٤٦٤,٦	٤٧	٨٨٦٦,١	٢٧٩
صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	١٣٨٦٤٣,٩	٧٦٠٤	٨٢٢٠٨,٢	٦١١٠	٢٤١٧٦٢,٤	٦٠٧١
صنع الآلات والمعدات الأخرى	٢٢٤٧٨,٨	١٠٠٧	١٤١٠٣	٧٦٢	١٤٢٠١,٩	٨١٢
صنع الآلات الكهربائي الأخرى + صنع معدات الراديو والتلفزيون	٥٢٠٧,٤	٣٣١	٣٦٦٨,٨	٢٨٧	٦٠٠٨,١	٣٠٨
صنع الأجهزة الطبية	١١٨٢,٣	١٣٦	١٤٤١,٧	٩٦	٣٣٣٤,٧	٢١٥
صنع المركباتوالمركبات المقطورة +صنع معدات النقل الأخرى	١٠١٧,٢	٩٢	٢٩٠٤,٥	٦٦	٩٢٧,٩	٦٢
صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى + إعادة تصنيع المخلفات	٩٨٧٢٥,٨	٦٦٧٧	١١٣٣٤٥,٣	٦٢١٨	١٤٥٠٥١,٩	٦٦٥٤
إمدادات الكهرباء والغازوالمياه	٩٩١٣٤,٦	١٧٣٠	٢٧٤٣٧,٦	١٠١٤	١٢٤١٠٤,٩	١٨٦٤
المجموع الكلي	١٦١٣٧٣٦٥	٧٢٦٦٠	١٠٥٨٣٦٠,٢	٦٠١٨٦	٢٠٥٦١٥٧,٤	٥٩٦٤١

لقد تم احتساب الأرقام بواسطة الباحث. المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي، أعداد مختلفة .

٤. الأداء التصديري للقطاع الصناعي:

بالنظر إلى جدول (٤) نلاحظ تراجع في الأداء التصديري للصناعات الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٢، حيث بلغ عدد الأنشطة التي تتجاوز فيها

نسبة المبيعات الخارجية إلى إجمالي المبيعات ١٥٪ ٦ أنشطة رئيسية، وهي منتجات المطاط واللدائن والتي بلغت نسبة المبيعات الخارجية لاجمالي مبيعاتها ٨ , ٤١٪ وصناعة دباغة الجلود والاحذية بنسبة ٧ , ٣٥٪ وصناعة الملابس بنسبة ٩ , ٣٣٪ ومنتجات المعادن اللافلزية بنسبة ٥ , ٢٦٪ ومنتجات الفلزات القاعدية بنسبة ٩ , ٢٣٪ ومنتجات الخشب بنسبة ٧ , ١٩٪ خلال عام ٢٠٠٨.

وقد تراجعت الأنشطة التصديرية للصناعة الفلسطينية خلال الاعوام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ مقارنة بالأعوام السابقة، ولعل من أهم الأسباب في ضعف الأداء التصديري للفروع يعود إلى الحصار الإسرائيلي والاغلاقات المتكررة، إلى جانب الانقسام الفلسطيني وآثاره الضارة، وضعف الوعي لدى أصحاب المنشآت الصناعية التي تتسم معظمها بالطابع الفردي شبه العائلي، علاوة على الأسباب الناجمة اصلاً عن قيود بروتوكول باريس، إلى جانب العوامل السلبية المتعددة في الأوضاع الاقتصادية الداخلية التي أشرنا إليها.

جدول رقم (٣-١١) الأداء التصديري للقطاع الصناعي لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨

النشاط الاقتصادي	٢٠٠٢			2008		
	المبيعات الخارجية	نسبة مبيعات النشاط الخارجية لإجمالي المبيعات الخارجية للصناعة (٪)	نسبة مبيعات النشاط الخارجية لاجمالي مبيعات النشاط (٪)	المبيعات الخارجية	نسبة مبيعات النشاط الخارجية إلى إجمالي المبيعات الخارجية للصناعة (٪)	نسبة مبيعات النشاط الخارجية لاجمالي مبيعات النشاط (٪)
التعدين واستغلال المحاجر	٤٩٥٦,٥	٪٣	٪١٦,٣	3072.6	٪1.2	٪4.5
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	١٤٦١١,٥	٪٨,٨	٪٦,٨	31571.5	٪11.8	٪5.8
صنع المنسوجات	٨١١٤,٤	٪٤,٩	٪٣٧	1397.2	٪0.5	٪7.1
صنع الملابس	٥٩٣٨,١	٪٣,٦	٪٢٤,٧	15212.5	٪5.7	٪33.9
دبغ وتهيئة الجلود وصنع حقائب وأحذية	٣٢٥٤٤,٧	٪١٩,٧	٪٤٤,٨	15607.2	٪5.8	٪35.7
صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش	٤١٠٩,٨	٪٢,٥	٪٢١	5282.4	٪2.0	٪19.7
صنع الورق ومنتجات الورق	١٨٣٣,٦	٪١,١	٪١٢,٥	10095.2	٪3.8	٪13.1
الطباعة والنشر	٧٠	٪.٠٤	٪٠,٩٦	277.4	٪0.1	٪0.9
صنع المواد والمنتجات الكيماوية	٢١٧٠,٨	٪١,٣	٪٥,٢	5407.9	٪2.0	٪7.8
صنع منتجات المطاط واللدائن	٤٣٨٠,٦	٪٢,٦	٪١٨	41476.9	٪15.5	٪41.8
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	٦٩١٢٣,٩	٪٤١,٧	٪٢٩	103082.2	٪38.6	٪26.5
صنع الفلزات القاعدية	١٩,٦	٪٠,٠١	٪٠,٩	1942.5	٪0.7	٪23.9

النشاط الاقتصادي	المبيعات الخارجية	نسبة مبيعات النشاط الخارجية لإجمالي المبيعات الخارجية للصناعة (٪)	نسبة مبيعات النشاط الخارجية لاجمالي مبيعات النشاط (٪)	المبيعات الخارجية	نسبة مبيعات النشاط الخارجية إلى إجمالي المبيعات الخارجية للصناعة (٪)	نسبة مبيعات النشاط الخارجية لاجمالي مبيعات النشاط (٪)
صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	٥١٤٥	٪٣,١	٪٦,٠	5607.9	٪2.1	٪2.4
صنع الآلات والمعدات الأخرى	٥٩١٩,٢	٪٣,٦	٪٤٧,٦	1408.3	٪0.5	٪12.6
صنع الآلات الكهربائية الأخرى + صنع معدات الراديو والتلفزيون	٧١,١	٪.٠٤	٪٣,٧	133.7	٪0.1	٪2.9
صنع الأجهزة الطبية	–	–	–	137.6	٪0.1	٪4.3
صنع المركبات والمركبات المقطورة + صنع معدات النقل الأخرى	–	–	–	–	–	–
صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى + إعادة تصنيع المخلفات	٦٦٥١,٦	٪٤	٪١١,٤	25444.4	٪9.5	٪18
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	–	–	–	–	–	–
الإجمالي	١٦٥٦٦٠,٣	٪١٠٠	??	267157.4	٪100	٪13.8

٢ـ حول مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

يختلف مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من دولة وأخرى وذلك بناءً على اختلاف حجم التطور الصناعي والتكنولوجي في تلك الدولة واختلاف تعريفات تلك الدولة لهذه المنشآت، ففي منطقة الشرق الأوسط وتحديداً الدول العربية فقد قامت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بتعريف لهذا المفهوم على النحو التالي:

- الصناعات الصغيرة جداً (Micro) وهي التي يعمل بها أقل من خمس عمال.
- الصناعات الصغيرة (Small) والتي تستخدم من ٦-١٥ عاملاً.
- الصناعات المتوسطة، والتي يعمل فيها من ١٥-٥٠ عاملاً.

* أما في فلسطين وحسب التعريف الخاص بوزارة الصناعة الفلسطينية الذي ركز على معيارين لتصنيف المشروعات الصغيرة وهي [1]: أ- عدد العمال ب- رأس المال

حيث اعتبرت الوزارة أن المنشآت التي يقل فيها رأس المال عن ٣٠٠٠٠ دولار ويعمل بها أقل من خمسة عمال في إطار المنشآت الصغيرة، أما المنشآت التي يتراوح فيها عدد العمال ما بين ٥-١٩ عامل فإنها تعتبر المنشآت المتوسطة، أما ما يزيد عن ذلك فإنها تعتبر منشآت كبيرة الحجم وبحد أدنى من رأس المال يجب عن أن لا يقل عن نصف مليون دولار.

جدول (٣-١٢) :

يوضح توزيع المنشآت الصناعية حسب فئات العمالة، ٢٠٠٥

النشاط / الفئة	١-٤	٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٥٠	٥١ فأكثر
أنشطة التعدين واستغلال المحاجر	١٤٠	١٢١	٢٨	٨	٢

(١) إدارة الدراسات والتخطيط، وزارة الصناعة، الملف الصناعي ١٩٩٧ ، رام الله .

النشاط / الفئة	١-٤	٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٥٠	٥١ فأكثر
الصناعات التحويلية	١٢٠٨٣	104،2	808	281	٦٤
المنتجات الغذائية والمشروبات	١٨٦٠	٥٠٠	١٤٤	٢٨	١٦
منتجات التبغ	٢٠	٤	٠	٠	١
المنسوجات	٣٣٧	٣١	٢١	٨	٢
الملابس	١١٨٦	٣٧١	١٩٥	١٠٢	١٣
الجلود وصناعة الحقائب	٢٧٠	١٠٠	٤٦	١٥	٣
الخشب ومنتجات القش	٤٩٨	٥٢	١١	٣	٠
منتجات الورق	٢٩	١٨	١٠	٦	٤
الطباعة والنشر	٢٤٠	٣٧	٢٤	٢	٤
المنتجات الكيميائية	١٦٥	٣٧	١٩	١٢	٧
منتجات المطاط واللدائن	٩١	٦٨	٢١	١٠	١
المعادن اللافلزية	١٠٥٣	٤٦٨	٢٢٢	٥٩	٧
الفلزات القاعدية	٥٠	١٣	٤	٢	١
منتجات المعادن عدا الماكينات	٣٤٩١	١٥٠	١٥	٧	٢
الآلات والمعدات	١٩٤	١٩	٥	١	٢
صنع الآلات الكهربائية	٩٤	١٠	٩	١	٠
صنع الأجهزة الطبية.	٩٤	٦	١	٠	٠
صنع المركبات المتطورة	٥	٤	١	٠	٠
صنع معدات النقل الأخرى.	١٠	٠	٠	٠	٠
صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى	٢٣٧٨	٢١١	٥٩	٢٥	١
إعادة تصنيع المخلفات	٩	٥	١	٠	٠
إمدادات الكهرباء	١٥	٤	٥	٢	١٣
تنقية وتوزيع المياه	٤١٧	١٧	٢	١	١

لقد تم احتساب الأرقام بواسطة الباحث المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٥ ، بيانات غير منشورة ، رام الله / فلسطين.

من خلال تحليل الجدول السابق يتضح لنا عدد من الملاحظات المهمة التي تشير إلى طبيعة التركيبة الخاصة بالصناعات الفلسطينية سواء من حيث الحجم والأداء والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحتل منتجات المعادن عدا الماكينات المرتبة الأولى في عدد المؤسسات التي يعمل بها ١-٤ عامل في الضفة الغربية والقطاع لعام ٢٠٠٧، حيث بلغت ٣٤٩١ مؤسسة، اما أنشطة صناعة الأثاث والصناعات الأخرى حوالي ٢٣٧٨ مؤسسة، والمنتجات الغذائية والمشروبات بحوالي (١٨٦٠) مؤسسة مما جعلهم يحتلون مراتب أقل.

- أما بالنسبة لعدد المؤسسات التي يعمل بها ٥-٩ عامل، فقد احتلت أنشطة المواد الغذائية والمشروبات أعلى مرتبة، حيث بلغت ٥٠٠ مؤسسة، وفي المرتبة الثانية أنشطة المعادن اللافلزية بحوالي ٤٦٨ مؤسسة، ثم الملابس بمقدار ٣٧١ مؤسسة.

- وبالنسبة للمنشآت التي تعمل بها ١٠-٩ عامل في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ٢٠٠٧ فقد أوضحت المؤشرات أنها بلغت ذروتها في نشاط المنتجات اللافلزية، حيث بلغ عدد المؤسسات فيها ٢٢٢ مؤسسة، ثم صناعة الملابس والتي بلغ عدد المؤسسات فيها ١٩٥ مؤسسة، ثم المنتجات الغذائية والمشروبات والتي بلغ عددها ١٤٤ مؤسسة.

- إلا أن الحال يختلف في المنشآت التي تستوعب من ٢٠-٥٠ عامل، حيث احتلت فيها أنشطة صنع الملابس العدد الأكبر في عدد المنشات بمقدار ١٠٢ منشاة، يليه نشاط المعادن اللافلزية بمقدار ٥٩ منشاة.

- أما المؤشرات الصناعية للمنشآت (حسب الجدول رقم ٥) التي يعمل بها ٥١ فأكثر عامل في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ٢٠٠٧ فقد أوضحت أن أنشطة الصناعة الغذائية أحرزت المرتبة الأولى في كل من عدد المؤسسات والتعويضات العاملين بالأجر بحوالي ١٦ منشاة و١,٨٥٧٢ ألف$ على التوالي. في حين بلغت

القيمة المضافة له ٨ , ٦٦٩٩ ألف$ وبالتالي كانت قيمة الإنتاج بمقدار ٩ , ١٣٦٦٤ ألف$. يلي نشاط الملابس، صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، فقد بلغ عدد المؤسسات حوالي ١٦ مؤسسة بقيمة تعويضات بلغت ٤ , ٨٥٥٢ ألف$، في الوقت الذي بلغت فيه القيمة المضافة لها ٥ , ٤٥٩٨١ ألف$. بالإضافة إلى قيمة الإنتاج البالغة ٢ , ٩٧٢٧٠ ألف$. وعليه يكون التكوين الرأسمال الثابت بحوالي ٥ , ١٠٤٠ ألف$.

- وقد احتل نشاط المنتجات الكيميائية المرتبة الثالثة، حيث بلغت قيمة التعويضات العاملين بالأجر والقيمة المضافة وقيمة الإنتاج بحوالي ٧ , ٤٢٨١ و٥ , ٢٠٦٠٤ و٦ , ٣٨٩٨١ ألف$ على التوالي، برغم من أنه يضم ٧ مؤسسات فقط، ولا يوجد تكوين الرأسمالي الثابت له.

- لقد وصلت منتجات التبغ في المنشآت التي يعمل بها ٥١ فأكثر عامل إلى المرتبة الثانية في كل من القيمة المضافة وقيمة الإنتاج، حيث بلغت ٢ , ٢٨٩١٣ و٢ , ٦٤٦٤٨ ألف$ على التوالي لعام ٢٠٠٣ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا بوجد مؤسسة واحدة فقط. أما المعادن اللافلزية فقد تكونت من ٤ مؤسسات، وبذلك تكون حصلت على المرتبة الثالثة في عدد المؤسسات .

٣- حول استراتيجيات التصنيع وسياسة إحلال الواردات :

إن الحديث عن إمكانية تطبيق سياسة إحلال الواردات أو دعم المنتج الوطني لا يجب أن ينحصر في إطار التحليل الاقتصادي المباشر فحسب، بل يجب أن يترافق معه دراسة وتحليل التطورات والمتغيرات السياسية، المحيطة بنا على الصعيد المحلي أولاً ثم على الصعيد القومي، والعالمي ثانياً، إذ أننا في ظل الانقسام وغياب وحدة النظام السياسي الفلسطيني، لا نستطيع التحكم بخياراتنا وقراراتنا الاقتصادية، خاصة على ضوء النتائج السياسية والاقتصادية الخطيرة الناجمة عن الحصار

الإسرائيلي الذي لا يهدف فحسب إلى تهميش وإضعاف وتفكيك الاقتصاد الفلسطيني، بل أيضا يهدف إلى تدمير البنية المجتمعية الاقتصادية والسياسية للمجتمع الفلسطيني.

وفي هذا السياق يبرز السؤال المركزي، المرتبط مباشرة بموضوع إستراتيجية إحلال الواردات، هل يملك الاقتصاد الوطني الفلسطيني ؛ تحت الحصار والانقسام من ناحية وتحت وطأته تراكماته السالبة العميقة من ناحية ثانية، قدرة أو قابلية للحياة والتواصل ؟ في محاولتنا الإجابة على هذا السؤال، سنتناول مفهوم القدرة الاقتصادية كمنطلق أساسي أو قاعدة أولية، وفق التعريف الذي قدمه المفكر الراحل د. يوسف الصايغ – أحد أهم أعمدة الرؤية الاقتصادية الوطنية الفلسطينية – في سياق استعراضه لمقومات الدولة والاقتصاد الفلسطيني – الدراسة الصادرة عن الدائرة الاقتصادية – م.ت. ف – عام ١٩٩٣، ذلك أن البعد التطبيقي أو العملي لمفهوم « القدرة الاقتصادية » وارتباطه بسياسة أو إستراتيجية الإحلال محل الواردات هو محصلة فعل وتفاعل عوامل كثيرة من أبرزها فيما لو استطعنا توفير وحدة النظام السياسي التعددي والاستقرار والتماسك الداخلي :

١ – فجوة الموارد المتاحة ذاتياً، أو الفجوة البالغة الاتساع، بين الموارد الاستثمارية التي يستطيع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني أن ينتجها من ناحية، والحاجات الاستثمارية الأساسية الضرورية من ناحية ثانية، وفي هذا الجانب لا بد من أن نشير إلى أن المحاور الأساسية التي اعتمد عليها الاحتلال، بقيت على حالها، وهي:

أ – السيطرة على الموارد الطبيعية بما في ذلك الأرض والمياه إلى جانب السيطرة على المعابر وحركة التجارة الخارجية والداخلية، وحرص العدو الإسرائيلي على استمرار بقاء الضفة الغربية وقطاع غزة سوقا استهلاكية لمنتجاته.

ب – استمرار حالة الإلحاق والتبعية للاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد

الإسرائيلي، حيث ترتبط هيكلية صناعات سلع الاستهلاك (الملابس، الأحذية، الأثاث، الصناعات الغذائية ... الخ) بالاقتصاد الإسرائيلي، من حيث التزود بالمواد الخام والسلع الوسيطة والمعدات وقطع الغيار...الخ.

٢- الفجوة الواسعة بين التطلعات والتوقعات الشعبية في مجال الخدمات الاجتماعية وسلّم الاستهلاك وغير ذلك من الخدمات.

٣- ضعف أو عدم تفعيل الخطط والتوجهات في الحدود الممكنة والمتاحة، الهادفة إلى التأسيس لآليات عمل اقتصادية تدفع نحو تعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الاندماج الداخلي بين كل من الضفة والقطاع من جهة، والاندماج الخارجي للاقتصاد الفلسطيني مع فروع الاقتصاد العربي من جهة أخرى، باعتبار أن هذا الاندماج من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، إلى جانب تحدي الاستخدام والتشغيل، وتحدي الأمن الغذائي، وتحدي المياه والموارد المحدودة، لكن الانقسام الفلسطيني الداخلي حال دون تطبيق الحد الأدنى من تلك الخطط والتوجهات .

يتضح من تسجيل هذه الفجوات أنها تجعل تحقيق « القدرة » هدفاً عسيراً جداً، إذا بقيت أوضاعنا الحالية دون تغيير توحيدي وديمقراطي إيجابي يميل إلى الأخذ بمبادئ وآليات اقتصاد التقشف، أو اقتصاد الصمود والمقاومة، وهو هدف يكاد أن يكون تطبيقه مستحيلا –في ظل المعطيات والتراكمات الداخلية الراهنة، وبالتالي غياب إستراتيجية التصنيع الوطني التي يتوجب أن تتضمن مجموعة من الإجراءات والسياسات الهادفة إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للسلع المحلية، والنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، والبحث عن توفير عوامل القدرة التنافسية التي يفتقر إليها اقتصادنا الفلسطيني حتى اللحظة لأسباب موضوعية وذاتية معا، وفي هذا المجال، فإننا ندرك الأسباب الموضوعية التي تؤكد عجزنا عن توفير مقومات القدرة

التنافسية للمنتجات الصناعية الفلسطينية، خاصة على صعيد التصدير للأسواق الخارجية التي تتطلب تكاليف واستثمارات مالية كبيرة وتقنية متقدمة، ومهارات بشرية ومستويات عالية من حيث المواصفات والجودة، لا يستطيع قطاعنا الصناعي -في وضعه الراهن أو في المستقبل القريب- توفير مستلزماتها وشروطها، ولكننا بالمقابل ندرك جيدا إمكانات توفير القدرة التنافسية في الداخل على صعيد بعض الصناعات المحلية -بصورة نسبية ورغم اعتمادها بنسبة عالية على الخارج- وتطويرها لكي تتمكن من الإحلال محل بعض السلع المستوردة المثيلة لها، ولكن هذه الإمكانية قد تملك فرص التطور والتوسع إذا توفر لها المقومات والشروط السياسية والاقتصادية، وفي مقدمتها انهاء الانقسام واستعادة الوحدة السياسية الداخلية وفك التبعية والارتهان للاقتصاد الإسرائيلي .

في ضوء هذه الخلفية أو الصورة العامة، يتبين لنا أن المشكلة الاقتصادية الفلسطينية ليست مشكلة مالية أو إدارية فحسب، وإنما هي مشكلة في منظومة الفعل السياسي والاقتصادي الداخلي بصورة أساسية إلى جانب أسبابها الخارجية وخاصة الحصار الإسرائيلي، سواء من حيث غياب الهدف والخطة، أو من حيث التنفيذ السيئ والعشوائي للسياسات الاقتصادية في إطار المصالح الشخصية، لذلك فقد بات واضحاً أن هذه الإشكالية زعزعت الثقة لدى القطاع الخاص (في الصناعة والزراعة بصورة خاصة) في الداخل، ولدى المستثمرين الفلسطينيين في الخارج.

وفي هذا السياق، نشير إلى أن هذه المنظومة تتميز بأنها منخفضة السقف، ومقيدة بعوائق وعقبات وشروط معقدة حددها « بروتوكول باريس »، الذي وضع الاقتصاد الفلسطيني تحت رحمة مخططي الاقتصاد الإسرائيليين، لدرجة أن الاقتصاد الإسرائيلي – في ظل الواقع الراهن وطوال (١٦) سنة الماضية – أصبح الشريك الأكبر والأول لفلسطين في التجارة الخارجية، إذ أننا استوردنا حوالي ٢ , ٣٤٦٦ مليون دولار

عام ٢٠٠٨ وذلك يعادل ١٠٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية، في حين لا تتجاوز نسبة وارداتنا من كافة الدول العربية ٧٥ مليون دولار فقط طوال السنوات السابقة على الحصار والانقسام ، فيما ارتفعت من خلال تجارة الانفاق والتهريب إلى ٦٠٠ مليون دولار حجم واردات قطاع غزة من مصر عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ .

إن دراسة « إمكانية تطبيق سياسة إحلال الواردات » التي تستهدف وفق تعريفها أو مضمونها، إحلال السلع المصنعة محليا، محل السلع المستوردة البسيطة التي تشمل بصفة أساسية –في المرحلة الأولى- السلع الاستهلاكية غير المعمرة، وبالتالي فإن هذا العنوان، يأتي في سياق الأهداف الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية الفلسطينية عموماً، التي تعمل على تطوير وتفعيل دور قطاع الصناعة، ليس من أجل زيادة الدخل القومي الفلسطيني فحسب، وإنما بهدف توفير مقومات إنتاج مجموعات من السلع الاستهلاكية الخفيفة محلياً تمهيداً لإلغاء الاعتماد على السلع الإسرائيلية المثيلة، الأمر الذي يسهم في حال تحققه في توفير بعض عناصر القوة اللازمة لبناء الاقتصاد الوطني المستقل، بما يجعله قادراً نسبياً على تضييق الفجوة الواسعة، أو الخلل الكبير في الميزان التجاري، بين الواردات التي تصل إلى حوالي ٢٦٠٠ مليون دولار، والصادرات التي لا تتجاوز ٤٤٣,٤ مليون دولار كمعدل متوسط طوال الأربع سنوات الأخيرة (حوالي ١٧٪ من إجمالي الواردات) .

وبالتالي فإن العمل على تحقيق هذا الهدف من أجل إنتاج السلع الاستهلاكية الخفيفة – الاحلالية، يتطلب ويستحق الكثير من الجهد والتخطيط – في الأوساط والفعاليات الوطنية والأكاديمية والقطاع الخاص – لعلنا نتمكن من تطبيق المرحلة الأولى في إستراتيجية إحلال الواردات التي ترتكز على إنتاج السلع الاستهلاكية غير المعمرة (كالملابس والأغذية والمشروبات والأحذية والأدوات المنزلية)، خاصة وأن هناك بعض المؤشرات الإيجابية لبعض الصناعات الخفيفة المحلية، التي استطاع

أصحابها التكيُّف والسير في هذا التوجه رغم إمكانات الاقتصاد الفلسطيني المتواضعة، من حيث حجم الاستثمارات، ومحدودية السوق الداخلي من ناحية، ورغم العقبات والتعقيدات الإسرائيلية المعيقة لبلورة هذه الإستراتيجية، لكن هذه المؤشرات الإيجابية لا يمكن اعتبارها قاعدة يمكن البناء عليها في تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات في فلسطين، نظراً لمحدودية هذه المؤشرات أو الصناعات المحلية، التي استطاعت التكيف مع ظروف الحصار المعقدة الخارجية والداخلية، دون أن تمتلك القدرة على فك التبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي خاصة في مجال المواد الخام والمعدات وقطع الغيار ومواد البناء ... الخ، وهي مواد وأدوات تصل نسبة اعتماد الصناعات المحلية الفلسطينية عليها من إسرائيل والخارج إلى ٨٥٪، وبالتالي فإن سياسة إحلال الواردات – في حال تطبيقها بصورة جدية – ستظل لفترة طويلة قادمة عملية نسبية طالما ظلت تعتمد على السوق الإسرائيلية في تأمين المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج، مع العلم أن نسبة المدخلات الخارجية في السلع الفلسطينية المصنعة محليا تتجاوز ٧٠-٨٥٪، بما يشير بوضوح إلى أن هذه الحالات الجزئية في الصناعة المحلية الإحلالية لا يمكن اعتمادها كقاعدة أو مقياس، ذلك أن استمرار بقاء الهيمنة الإسرائيلية على الحدود وحركة التجارة والمعابر والسوق وحرية الاستيراد والتصدير، إلى جانب قيود وشروط « بروتوكول باريس » وتطبيق مبدأ « الاتحاد الجمركي » وعجز السلطة الفلسطينية عن صياغة وتطبيق قانون للتعريفة الجمركية الفلسطينية، أو تأمين وتوفير مبدأ الحماية الجمركية أو فرض رسوم إنتاج على السلع المستوردة المثيلة للسلع المنتجة محلياً، إلى جانب عجزها عن تقييد كميات استيراد السلع المثيلة بقيود كمية معينة أو وفق نظام الحصص (الكوتا)، كل ذلك يجعل إمكانية تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات مسألة غير قابلة للتحقيق في ظروفنا الراهنة التي بات واضحاً من خلالها أن العدو الإسرائيلي لا زال يفرض على

السلطة الفلسطينية استمرار التزامها بتطبيق السياسات الإسرائيلية للتصدير والاستيراد والتعريفة الجمركية والمعاملات التجارية في السوق المحلية أو الأسواق الخارجية.

من الناحية الأخرى، فإن التوجه نحو سياسة تعميم وتشجيع المنتجات الوطنية المرتبطة بإنشاء صناعات إحلال الواردات، دون دراسات جدوى مسبقة، ودون الاعتبار للظروف والمناخات الداخلية المهيأة للاستجابة بوعي لمثل هذه السياسة، قد يكبد الاقتصاد الفلسطيني عموما، وقطاع الصناعة خصوصا، خسائر في العديد من الجوانب مثل: التكاليف الأولية لإنشاء صناعات إحلال الواردات، أو صعوبة التشغيل ضمن اعتبارات اقتصادية ناجمة بسبب ضيق السوق المحلية النسبي، وغياب المنافسة إلى جانب الخسائر الناجمة عن عدم تشجيع التصدير (من أجل خدمة السوق المحلية) وندرة المواد الخام والموارد الطبيعية القابلة للتصنيع.

إن تناولنا لهذه المعوقات والتعقيدات الإسرائيلية، أو الداخلية –بسبب الانقسام بين الضفة والقطاع – التي تحول دون تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات في الظروف الراهنة، لا يعني إزاحة هذا الهدف أو إهماله، كهدف مستقبلي نظرا لأهميته أو ضرورته، الجزئية على الأقل، بالنسبة لإنتاج مجموعة من السلع الاستهلاكية غير المعمرة، الموجهة لخدمة القطاعات الفقيرة، وذات الدخل المحدود في بلادنا، وهذا يقتضي المطالبة بترتيب أوضاعنا الداخلية المتردية، بما يؤدي إلى وقف تراجع قطاعي الإنتاج الرئيسيين، الصناعة والزراعة، وغياب السياسة الاقتصادية الفلسطينية الواضحة والمحددة المعالم –في إطار التكامل الاقتصادي العربي.

وبالتالي فإن أي توجه في أي تطبيق لسياسة إحلال الواردات – رغم التعقيدات والصعوبات التي تواجهها – لا بد له وأن يستند إلى مناخ ومرجعية سياسية اقتصادية فلسطينية موحدة، توفر أسس تطبيق سياسة الإحلال ، خاصة وأننا ندرك

المزايا المرتبطة بتطبيق هذه السياسة الإحلالية، من حيث ملاءمتها لحجم السوق الفلسطينية المحدود تحت وطأة انخفاض متوسط دخل الفرد، وصعوبات التصدير للخارج، ومن حيث كثافة استخدامها للأيدي العاملة غير ماهرة، واستخدام التكنولوجيا البسيطة ورأس المال الصغير نسبياً، إلى جانب دورها في تدريب عمالنا والإسهام في تطوير كوادرنا الإدارية والإنتاجية ونشر التكنولوجيا والمعرفة العلمية في الصناعة والإنتاج، فضلاً عن مزاياها الأخرى بالنسبة للقطاع الخاص، التي تؤكد على الارتفاع النسبي لربحية هذه الصناعات الخفيفة، وقصر فترات استرداد الاستثمارات فيها. آخذين بعين الاعتبار ضعف السوق المحلية، وضعف الاستثمارات، وتعقيدات الحصول على المواد الخام، أو المواد الأولية نصف المصنَّعة، واحتمالات إنتاج سلع متدنية الجودة أو غير مطابقة للمواصفات والنوعية في حال غياب السلع المستوردة المثيلة، أو الارتفاع في حجم المستوردات من الخارج، واحتمالات تدخل الاستثمارات أو الشركات الأجنبية –بما في ذلك الشركات الإسرائيلية– في إقامة هذه الصناعات وبالتالي تحويل كل أرباحها إلى الخارج.

وفي كل الأحوال، فإن استراتيجية إحلال الواردات في بلادنا تحتاج إلى دراسة متأنية، تأخذ بعين الاعتبار مدى نجاح أو تعثر الصناعات الفلسطينية التي أخذت على عاتقها تطبيق هذه السياسة، إلى جانب الدراسة التفصيلية لقوائم السلع المستوردة ، وهي تزيد على عشرة آلاف سلعة، بهدف تحديد السلع الاستهلاكية الخفيفة (غير المعمرة) وحجمها ونسبتها في مجموع الواردات من ناحية، ومقدار تلبيتها للاحتياجات الضرورية للمواطنين من ذوي الدخل المحدود من ناحية أخرى، وكذلك التوصل إلى مجموعة من المؤشرات الخاصة بكفاءة إنتاج هذه السلع، والفروقات بينهما، وقبل كل ذلك البحث عن الأسس القانونية الممكنة التي توفر الحماية المؤقتة أو الدائمة لهذه السلع المحلية، بما في ذلك إلغاء الرسوم الجمركية

(وبالمقابل مضاعفة الرسوم الجمركية على السلع الكمالية)، وإيجاد سبل الرقابة عليها لضمان مستوى الجودة والكفاءة والنوعية في هذه السلع، وقبل كل شيء توفير عوامل الدافعية المؤثرة بصورة مباشرة في رفع معدلات الإنتاجية التي تعزز استمرارية تطوير هذه الصناعات وإنتاجها، وفق خطط وآليات فلسطينية منفصلة عن الاقتصاد الإسرائيلي، وهي عوامل مهمة وضرورية لدعم تطبيق مثل هذه السياسة.

على أي حال، تظل سياسة إحلال الواردات أو غيرها من السياسات والخطط الوطنية، الاقتصادية والتنموية الفلسطينية، مرهونة في نجاحها برؤية أو إستراتيجية وطنية ديمقراطية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار ظروف الوضع الراهن المؤقت وتعقيداته، إلى جانب الظروف والآفاق المستقبلية، وتستند إلى مجموعة من الأسس والأهداف:

١-العمل على مراجعة برتوكول باريس، تمهيدا لفك الارتباط والتبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي.

٢-وقف التضخم في حجم الواردات، وذلك انطلاقا من مفاهيم وآليات اقتصاد التقشف والصمود والمقاومة الذي يضمن وحده تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التشغيل والموارد وتوزيع الدخل، بمثل ما يضمن ويعزز دافعية الصناعات المحلية ونجاح تطبيق سياسة إحلال الواردات ضمن الإمكانات الفلسطينية المتاحة.

٣-العمل على ضمان معدلات عالية من النمو لقطاعي الإنتاج الرئيسيين عبر التخطيط المركزي الذي يجب اعتماده في القضايا ذات البعد الاستراتيجي، وفي هذا السياق ندعو إلى إعادة قراءة «البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني» الصادر عن م.ت.ف . ، في تموز/ يوليو ١٩٩٣ بإشراف د.يوسف صايغ، للاسترشاد بخطة البرنامج وتحليله واستنتاجاته بالنسبة للاقتصاد الوطني

الفلسطيني.

٤-العمل على توسيع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، في الصناعة والزراعة بصورة خاصة، على نحو يؤدي إلى توظيف اليد العاملة في الإنتاج المحلي، دون إغفال أهمية سوق العمل العربية للعاطلين عن العمل.

٥-الحفاظ على ثبات الأسعار للسلع الأساسية ضمن الإمكانات المتاحة، ورفع أجور الفئات الفقيرة بنسبة تعادل الارتفاع في الأسعار.

إن تطبيقنا للأسس السابقة كفيل بتحقيق سياسة إحلال الواردات وفقا لبعدها النسبي وليس المطلق، وعلى أي حال فانه من المهم هنا الإشارة إلى أهمية تعزيز هذا المفهوم خاصة بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وما قد يوفره من موارد وسلع استهلاكية يمكن الاعتماد عليها كسلع بديلة عن السلع المستوردة بما يفضي إلى التخفيف النسبي من عجز الميزان التجاري الفلسطيني.

إن وعينا لطبيعة المعوقات والعقبات التي تحول دون تطور القطاع الصناعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى في إطار القطاعين الخاص والعام، التي تتمثل في التعقيدات الإدارية والأمنية على المعابر، والاغلاقات المتكررة، وصعوبة الوصول إلى الأسواق والتسويق، وضعف الأجهزة الفنية والإدارية والاقتصادية في السلطة الفلسطينية عن إيجاد وتأمين الأسواق الخارجية من ناحية، وعدم وجود مؤسسات مالية تدعم قطاع التصدير الخارجي من ناحية أخرى، وغياب الدور الإيجابي للقطاع العام بل الطابع الاحتكاري الضار لهذا القطاع، وغياب المنشآت أو المؤسسات الاقتصادية الكبرى على نمط الشركات الصناعية المساهمة العامة (والمختلطة)، وغياب دور البنوك الداعم للصناعة الفلسطينية ... الخ، كل هذه العوامل -خاصة ذات الطبيعة الداخلية في الضفة والقطاع بسبب الممارسات السلبية للسلطة الفلسطينية- تُحَمِّل فصائل وأحزاب اليسار الفلسطيني، أعباء ومهمات

إضافية يجب أن يستوعبها عبر إدراكه الواعي لعملية التغيير بشقيها الوطني، والديمقراطي وتداخلهما معا بما لا يغير موقفه وتحليله فيما يتعلق بالتناقض الأساسي مع العدو الصهيوني في السياسة والاقتصاد، حيث تتبدى إلغاء علاقة تبعية اقتصادنا للاقتصاد الإسرائيلي كخطوة رئيسة في موازاة مهمات وأهداف عملية التغيير الديمقراطي الداخلي.

إن الموقف من فك هذه التبعية يستند في جوهره على ضرورة إلغاء برتوكول باريس، الذي كان ولا يزال قيدًا حال دون انطلاقة القطاع الخاص الصناعي وغيره من القطاعات، حيث أن هذا الاتفاق كبل منذ البدء وبصورة أسوأ مما كان عليه حال اقتصادنا قبل عقد هذا الاتفاق، نظرا لما رسخته هذه التبعية في إطار نظام الاتحاد الجمركي الموحد مع العدو الإسرائيلي رغم الفارق الكبير في مكونات وحجم كل من الناتج المحلي الفلسطيني والإسرائيلي، حيث أن نسبة الناتج السنوي المحلي الإجمالي الفلسطيني (٩ , ٤٨٢٠ مليون دولار حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) لا تتجاوز ٤ , ٢٪ من الناتج الإجمالي الإسرائيلي الذي يقدر في نهاية عام ٢٠٠٨ بحوالي ٥١ , ١٩٩ مليار دولار[1].

وبالرغم من ذلك، فإن مجمل السياسة الاقتصادية التي اتبعتها السلطة الفلسطينية خلال الستة عشر عاماً الماضية إلى جانب انفصال الضفة عن قطاع غزة منذ يونيو / حزيران ٢٠٠٧،، أدت إلى هذا الوضع المتردي الذي كرس تخلف ومحدودية ودور القطاعين الإنتاجين الرئيسين في بلادنا، الزراعة والصناعة، وغياب شروط التفاعل الإنتاجي الإيجابي بينهما، بما يفرض على القوى اليسارية والديمقراطية مزيداً من تفعيل حالة الضغط الشعبي الجماهيري ضد الانقسام من

(1) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام ٢٠٠٨ بيروت ٢٠٠٩ ، ص٨٦.

أجل استعادة النظام السياسي الديمقراطي التعددي، الكفيل وحده بضمان تطبيق الأهداف بالنسبة لقطاع الصناعة والقطاع الخاص عموما، انطلاقا من التعاطي والتفاعل مع أطراف العملية التنموية من أجل تغيير الوضع الراهن، والانتقال إلى حالة تنموية تقوم على المؤسسات وتعزز المشاركة الشعبية، بما يعود بالفائدة على كل أطراف العملية الإنتاجية-التنموية وفق تصور تكاملي للأسس الضرورية التي تضمن زيادة النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الطاقة القصوى لقطاعي الصناعة والزراعة، عبر المشاركة والدافعية والحوافز لجميع العاملين في كل القطاعات، وذلك عبر العمل على إعادة هيكلة كافة القطاعات الاقتصادية والمطالبة بتوفير البنية التحتية اللازمة لبناء القاعدة الإنتاجية لهذين القطاعين المهمين بالإضافة إلى القطاعات الأخرى، وما يتطلبه ذلك من مناخ وتشريعات قانونية مناسبة في إطار نظام سياسي ديمقراطي تحكمه سيادة القانون والعدالة وتكافؤ الفرص، يعتمد التخطيط الاستراتيجي والمرحلي في خطط التنمية كما في الاقتصاد عموما والقطاع الخاص خصوصا ولا يعتمد على الانفلات وحرية السوق والخصخصة بلا أية قيود أو ضوابط .

ففي ظل استمرار المأزق الفلسطيني الداخلي من حيث التجاذبات السياسية واستمرار حالة الانقسام في النظام السياسي بدون أفق واضحة لإمكانية المصالحة وإعادة اللحمة لأراضي السلطة، وإعادة توحيد المؤسسات الفلسطينية، واخذ زمام المبادرة في إدارة الصراع السياسي والاقتصادي باستقلالية فلسطينية، من خلال توحيد التوجهات والبرامج المستقبلية، لا يمكن الحديث عن توحيد النظام السياسي والاقتصادي، وإنما يبقى الحديث عن إدارة كيانيين سياسيين بتوجهات ومصالح مختلفة ومتناقضة بين طرفيها فتح وحماس، مما سيؤثر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للشعب الفلسطيني داخل كل كيان. ستبقى حركة حماس تدير قطاع غزة تحت الحصار السياسي والاقتصادي مع العالم الخارجي، وحتى لو تم

تخفيف الحصار وفق التوجهات الغربية والإسرائيلية، فستكون نتائجه المستقبلية اخطر إذا وافقت حركة حماس عليه لأنه ببساطة عبارة عن إعادة هيكلة الحصار بإجماع دولي، ولذلك فان المطلوب من السلطة في رام الله وحركة حماس في غزة، بضغط من القوى الوطنية، الإصرار على رفع الحصار كاملا لان من أهم أهداف إسرائيل من وراء إعلان رفع وتخفيف الحصار عن غزة هو الحد من الضغوط والمواقف الأوروبية والدولية عليها، وحرف الأنظار عن الحصار، لأن الحصار مستمر رغم البيانات والادعاءات بتخفيفه، والمطلوب من الطرف الفلسطيني التشبث بموقفه المطالب برفع الحصار كاملا مع الخارج ومع الضفة الغربية في آن واحد، وبدون ذلك سيبقى قطاع غزة مضطرا للاعتماد على تجارة الأنفاق والتهريب، إلى جانب بعض الإمكانات الذاتية للقطاع كالأنشطة الزراعية والصناعات الغذائية من جانب القطاع الخاص والمنح والمساعدات والرواتب التي توفرها حكومة رام الله لأكثر من ٧٣ ألف موظف، إضافة للمشاريع التي توفرها منظمات المجتمع الأهلي .

أما في الضفة الغربية، فنلاحظ أن حكومة رام الله تدير الأوضاع الاقتصادية اعتمادا على الأفق السياسي لما يسمى ب«عملية السلام» وفق أسس وشروط التحالف الأمريكي الإسرائيلي التي تنطلق من مفهوم واليات «السلام الاقتصادي» إلى جانب سياسات الدول المانحة في تمويل السلطة، وبشكل عام فان الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية يبقى أفضل من قطاع غزة من حيث انخفاض مستوى البطالة والفقر وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والنمو في أغلب الأنشطة الاقتصادية، مما ساهم في تحسين مستويات المعيشة في مناطق الضفة الغربية، لكن «إسرائيل» لا تزال تتحكم في السياسة التجارية والاقتصادية للسلطة وفق «اتفاقية باريس» المجحفة، بما يعني انعدام أي استقلالية اقتصادية للسلطة أو للقطاع الخاص الفلسطيني.

مما سبق يظهر بان استمرار الانقسام السياسي والاقتصادي الفلسطيني سيدمِّر الواقع الاقتصادي والاجتماعي للكيانين اذا صح التعبير ويبين مدى الفجوة المتزايدة في الواقع الاقتصادي بين الكيانين المنقسمين لكل من حكومتيهما غير الشرعيتين موازنتها .

ثالثا: أنشطة الخدمات:

يتميز التركيب الهيكلي لقطاع الخدمات في الدول النامية بمحدوديته، وينحصر دوره في تقديم خدمات لا تعتمد على رأس المال مثل التجارة الداخلية. كما أنها لا تصنَّف ضمن الخدمات كثيفة العمل كتلك الخدمات التي تستخدم في الإنتاج السلعي، وتعتبر خدمات تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الصيانة والتصليح من أهم الخدمات التي تتخصص بها الدول النامية. وتكمن أهمية قطاع الخدمات في الدول النامية من خلال مساهمته في خلق فرص العمل واستيعاب الفائض من العمالة على الرغم من انخفاض الإنتاجية، هذا وتعتمد الدول النامية على تصدير خدمات العمل للخارج والحصول على عوائد أعلى من تلك السائدة في أسواقها[1].

ويشمل قطاع الخدمات حسب منظمة (الأونكتاد) الفروع التالية[2]:

- خدمات التوزيع، وتضم النقل وتجارة الجملة والتجزئة.
- الخدمات الإنتاجية، وتضم التأمين والخدمات المصرفية والمعمارية والهندسية والقانونية والمحاسبية وخدمات التصميم وأي خدمات أخرى تتعلق بإدارة الأعمال.
- الخدمات الاجتماعية وتضم، الخدمات الصحية بأنواعها وخدمات التعليم بمراحلها.
- الخدمات الفردية والشخصية وتضم، الخدمات السياحية والخدمات

(1)د.محمود الجعفري وآخرون، ٢٠٠٠ ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٠.

(2)المصدر نفسه ص٢٥.

الحرفية مثل التصليح والصيانة.

- خدمات القطاع العام.
- خدمات الوساطة المالية.

وتعتبر العلاقة تبادلية ما بين القطاعات الإنتاجية والخدمية، فضعف القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة أدى إلى ضعف الطلب على الخدمات التسويقية مثل التعبئة والفرز والتخزين والمواصفات، وخدمات البنية التحتية مثل النقل والاتصالات، ومن ناحية أخرى ضعف الخدمات التسويقية أدى إلى تراجع إنتاجية القطاعات الإنتاجية وخاصة التصديرية.

واقع الأنشطة الخدمية في فلسطين:

يغطي قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية حسب المسوح التي يقوم بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فروع كل من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وأنشطة الفنادق والمطاعم، وأنشطة النقل والاتصالات والتخزين والأنشطة العقارية والايجارية، وأنشطة التعليم، والصحة، والعمل الاجتماعي، وأنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى .

وإرتبط قطاع الخدمات خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي بالسياسات الإسرائيلية، بتركيزها على القطاعات الخدمية بدلا من الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة، من اجل إبقاء الاقتصاد الفلسطيني تابعا للاقتصاد الإسرائيلي، وقد زادت مساهمة ذاك القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٥٪ خلال فترة السبعينات الى ٥٠٪ في الثمانينات والى ٥٢٪ خلال النصف الأول في التسعينات، ثم بلغت ٦٦٪ عام ٢٠٠٨. وتميزت القدرة الاستيعابية للعمالة الفلسطينية في قطاع الخدمات خلال الفترة ١٩٦٩-١٩٨٧ بالتذبذب، حيث بلغ المعدل السنوي لمساهمتها حوالي ٣٨,٩٪ ، فيما ازدادت هذه المساهمة منذ عام ١٩٨٨ وارتفعت إلى حوالي ٥٠٪ عام

١٩٩٠ نتيجة لتحول بعض العاملين في القطاعين الزراعي والصناعي والعاملين في إسرائيل إلى الالتحاق بالخدمات المساندة والداعمة للتجارة وخاصة للواردات مثل خدمات النقل والتخليص وتجارة الجملة والتجزئة ...الخ [1].

وقد تذبذبت مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل خلال فترة السلطة بشكل طفيف حول ٥٠٪ ، وزادت هذه النسبة خلال انتفاضة الأقصى والاستقلال نتيجة لتراجع عدد العاملين في القطاعات الإنتاجية لحساب أنشطة الخدمات، ونتيجة لاستيعاب نسبة كبيرة من الأيدي العاملة في القطاع العام من ناحية -الذي تسبب في تضخم الجهاز الوظيفي الحكومي وخلق ظاهرة البطالة المقنَّعة- ومن ناحية أخرى نتيجة لزيادة الاستيراد من إسرائيل أو عبرها للعديد من السلع النهائية بعد تحرير تجارتها الخارجية منذ منتصف التسعينات وتوقف العديد من المنشات الصناعية في فلسطين عن العمل وتحول أصحابها إلى مستوردين وتجار جملة وخاصة في صناعتى الملابس والأحذية.

علماً بأن الزيادة هنا لا تتعلق بالخدمات المساندة للأنشطة الإنتاجية الفلسطينية وإنما تلك الخدمات التي ترتبط بصورة أو بأخرى بتسهيل مهمة الاقتصاد الإسرائيلي وسياسته الالحاقية كخدمات نقل البضائع الإسرائيلية وخدمات نقل العمالة الفلسطينية وتجارة الجملة والتجزئة، وهذا التطور يكون بالضرورة على حساب القطاع الزراعي والصناعي وعلى حساب الخدمات التي من شأنها إحداث تحولات تنموية مثل الخدمات البنكية والسياحية والنقل العام وبالتالي إبتعاد الاستثمار عن خدمات البنية التحتية وهو أمر أدى إلى تدنٍ كبير في مستوى الخدمات المساندة للإنتاج من جهة وفي خدمات البنية التحتية أو المرافق العامة من جهة أخرى ويكاد الأمر يكون مماثلا بالنسبة للقطاعات الأخرى وخصوصا القطاع

(1)د.محمود الجعفري وآخرون، ٢٠٠٠ ، مرجع سبق ذكره، ص٣٠.

البنكي حيث أغلقت إسرائيل كافة البنوك الوطنية والعربية والدولية بأمر عسكري لمدة تزيد عن ٢٥ عاما ولم يسمح إلا لبنك القاهرة عمان وبنك فلسطين بمزاولة نشاطهما المحدود في بداية التسعينات وحرم الاقتصاد الفلسطيني من الموارد المالية التي كان يمكن استثمارها في التنمية الفلسطينية .

وتشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع مساهمة الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي من ٦١,٣٪ عام ١٩٩٩ إلى ٧٣,١٪ عام ٢٠٠٩، غير أن مساهمة التجارة الخدمية الفلسطينية في الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠ لم تتجاوز ١٨٪ وترتفع إلى ٣٠٪ عند إضافة تحويلات العاملين في الخارج.

شكل (٣-٣) :مساهمة أنشطة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩

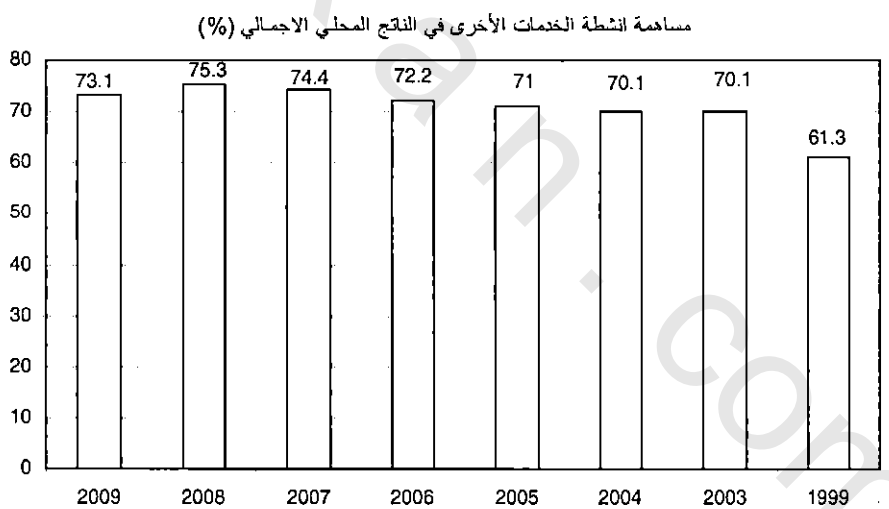

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي عدد ١٧، ص٦٥.

- بيانات عام ٢٠٠٩ هي من تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .

ونلاحظ من الشكل السابق بأن نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة والإنشاءات) في الناتج المحلي الإجمالي متدنية جدا، ففي العام ٢٠٠٩ بلغت ٩ , ٢٦٪، لصالح القطاعات الخدمية التي قدرّت بحوالي ١ , ٧٣٪ ويعتبر ذلك خللاً واضحًا في مصادر الدخل. علما بان مساهمة أهم مكونات أنشطة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي تتوزع بنسبة ٧ , ١٠٪ لقطاع التجارة الداخلية، النقل والتخزين والاتصالات بنسبة ٧ , ٨٪، الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية الأخرى بنسبة ٩ , ٨٪، الأنشطة التعليمية بنسبة ٨ , ٨٪.

ومن ناحية أخرى يتوجب في ظل تطوير القطاعات الإنتاجية الرئيسية في فلسطين الزراعة والصناعة توفير الخدمات المساندة لهذا التطور، وبالتالي فإن المطلوب في المدى القصير هو إعادة تأهيل البنية التحتية المدمرة وتنشيط الحركة التجارية والسياحية والمصرفية والخدماتية، إضافة للنقل والمواصلات والاتصالات، خاصة بعد انتهاء الحرب والدمار على غزة لخلق بيئة تفاؤل ايجابية نحو المستقبل، مما سيعزز الفرص الاستثمارية الريادية الفردية والجماعية بما يحقق الفاعلية لأنشطة الخدمات ويزيد من إنتاجيتها وقدرتها الاستيعابية للعمالة.

وفي الوقت نفسه وعلى المدى المتوسط المطلوب ضخ الاستثمارات اللازمة لبناء الطرق والبنية التحتية ومحطات المياه والكهرباء والمطار والميناء والمعابر إذا سمحت إسرائيل باستقلالية هذه المشاريع السيادية ذات التأثير الايجابي على استيعاب المزيد من القوى العاملة وفي تطوير القطاعات الإنتاجية، مما يزيد من فرص التشغيل في القطاعات الاقتصادية ذات التشابكات الأمامية والخلفية. أما مع عرقلة إسرائيل تنفيذ هذه المشاريع فيمكن التركيز على قطاعات البنية التحتية الداخلية وعلى المشاريع المهنية والتجارية الصغيرة المدرَّة للدخل تحقيق فرص العمل .

لقد بلغ عدد مشروعات النقل والتخزين والاتصالات ١١٤٠ مشروعًا عام

٢٠٠٨، وتشغل ٨٤٩٢ عاملاً، فيما بلغت حجم الاستثمار في هذه المشروعات ٢١٨,٨٨ مليون دولار [1]، أي أن تكلفة خلق فرصة عمل جديدة في هذه المشروعات تقدر ٢٥,٧٧ ألف دولار. فيما بلغت عدد المشروعات العاملة في إطار التجارة الداخلية ٥٧٩٨٧ مشروعًا تشغِّل ١١٢١٠٧ عاملاً عام ٢٠٠٨، وقد تبين أن ٩٥٪ من هذه المشروعات تشغل اقل من ٥ عمال، وتشغل هذه المشروعات بمتوسط ١,٩٣ عامل / مشروع. أما أنشطة الخدمات الأخرى البالغ عددها ٢٣٠٥٠ مؤسسة فتشغل ٧٣٤٢٧ عاملاً، وقد تبين أن ٤,٨٧٪ منها تشغل اقل من ٥ عمال ويقدر إجمالي الاستثمار المتراكم فيها ٦٩١,٠٣ مليون دولار عام ٢٠٠٨[2]، أي أن تكلفة خلق فرصة عمل جديدة في هذه المشروعات تقدر ٩,٤١ ألف دولار.

هذا وبلغت مساهمة أنشطة الخدمات في التشغيل ٥٩,٧٪ عام ٢٠٠٤ وقد زادت إلى ٦٠,٩٪ عام ٢٠٠٧ ثم ارتفعت إلى ٦٤,٤٪ عام ٢٠٠٩، بواقع ٥٦,٢٪ في الضفة الغربية و٨٧,٣٪ في قطاع غزة ونلاحظ تباين في مساهمة أنشطة الخدمات في التشغيل بين الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لزيادة اعتماد أهالي القطاع على الأنشطة الخدمية المختلفة وخاصة في التجارة الداخلية والنقل والأنفاق وغيرها.

وتتوزع مساهمة أنشطة الخدمات في التشغيل بشكل رئيسي بين أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة ١٩٪، وأنشطة النقل والتخزين والاتصالات بنسبة ٥,٧٪، وأنشطة الخدمات الأخرى بنسبة ٣٩,٦٪.

(1) تم احتساب القيم من تقرير المنشآت الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٠٨، علما بان حجم الاستثمار عبارة عن متوسط القيمة الدفترية بداية المدة ونهاية المدة للنشاط

(2) المصدر نفسه .

شكل (٣-٤)

مساهمة أنشطة الخدمات في التشغيل للأراضي الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩

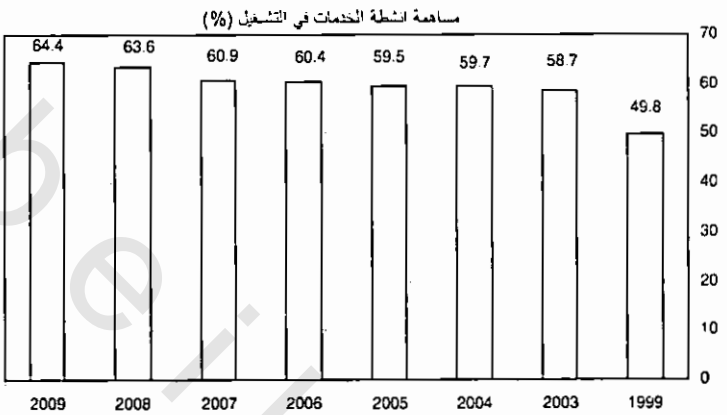

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة.

شكل (٣-٥) التوزيع النسبي لأنشطة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩

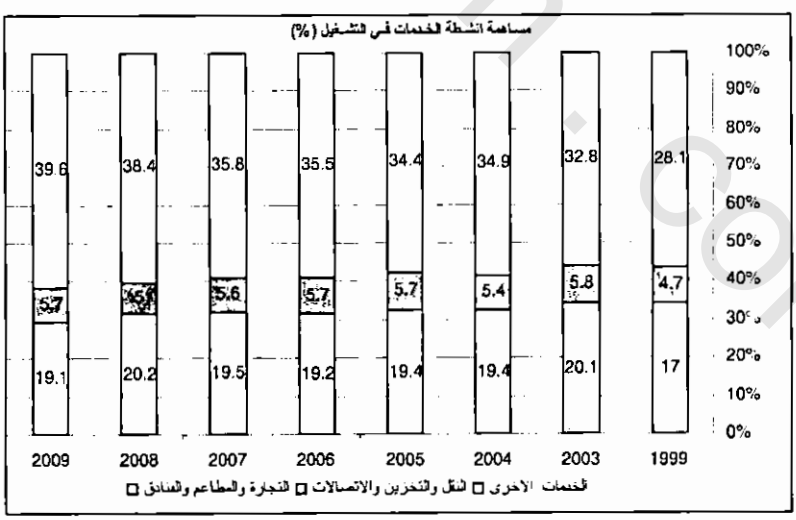

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة

وقد تعرض قطاع الخدمات للعديد من المعوقات والمشاكل خلال الفترات السابقة وخاصة أنشطة الخدمات الإنتاجية المرتبطة بالقطاعات الاقتصادية مثل التأمين والنقل وخدمات البنية التحتية والتسويق والتخزين . فعلى سبيل المثال ونتيجة العراقيل التي تفرضها إسرائيل على التنقل بين المناطق الفلسطينية المحتلة أغلقت العديد من شركات النقل أبوابها أو جمَّدت نشاطاتها، وقد انخفض عدد الشركات العاملة في ذاك المجال من ٣٣١ شركة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٤ شركة فقط في عام ٢٠٠٣، منها ١٠ شركات في الضفة الغربية و٤ في قطاع غزة[1] .

ونستعرض فيما يلي أهم المحددات التي أعاقت تطور أنشطة الخدمات :

- السيطرة الإسرائيلية على حركة تنقل السلع والخدمات والأفراد وتقييدها على المعابر.
- ضعف أدوات التمويل الاستثماري ؛ بتأثير ضعف البيئة الاستثمارية خلال الفترة السابقة (والتي تمثلت في عدم اليقين السياسي، وضعف البيئة التشريعية وعدم توفر الضمانات المصرفية الكافية للحصول على التمويل وارتفاع سعر الفائدة.
- بعد فترة قصيرة من اندلاع الانتفاضة منعت الحكومة الإسرائيلية السلطة الفلسطينية من تشغيل مطار غزة، وفيما بعد تم تدمير مرافق وتجهيزات كل من المطار والميناء مما أدى إلى خسائر اقتصادية قدرت بملايين الدولارات.

بينما المشاكل والعقبات الأساسية التي تواجه قطاع النقل والمواصلات تتمثل في:

١- عدم التواصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب سيطرة إسرائيل على معظم مساحات الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع .

٢- ضعف السيطرة الفلسطينية على معظم البنية التحتية لقطاع النقل، وخاصة فيما يتعلق بالطرق التي تربط المحافظات المختلفة مع بعضها البعض.

(1) د.محمود الجعفري وآخرون، ٢٠٠٠ ، مرجع سبق ذكره، ص١٤.

٣- إن استخدام الطرق الالتفافية من قبل الفلسطينيين يخضع للإغلاقات المتكررة ولإجراءات الاحتلال التعسفية.

٤- السيطرة الإسرائيلية الكاملة على جميع المعابر البرية والموانئ البحرية والجوية التي تربط الأراضي الفلسطينية بالعالم الخارجي.

٥- الدمار الذي لحق ببنية قطاع النقل بسبب الاجتياح الإسرائيلي المتكرر بعد انتفاضة الأقصى والاستقلال.

- القطاع غير المنظم:

في نظرة على واقع المنشآت الاقتصادية في فلسطين، أشار إبراهيم أبو هنطش في دراسة بعنوان «مراجعة نقدية للقوانين الفلسطينية من منظور المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة» لمعهد ماس، أن غالبية هذه المنشآت الاقتصادية تعمل في إطار الاقتصاد غير المنظَّم وذلك بنسبة (٦٩٪)، فيما بلغ متوسط رأس المال لهذه المنشآت ٧٢٢١ دولاراً فقط.

وقد أظهر مسح للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[1] وجود ٦٣٢ ألف عامل مملون في قطاع العمل غير المنظم، مع نسبة بطالة وصلت إلى ٩ ,٢٧..٪.

وأشار المسح الأول من نوعه في فلسطين للقطاع غير المنظم الذي يعتبر واحدًا من أهم مكوِّنات الاقتصاد، إلى أن نسبة البطالة تتوزع بواقع ٨ ,١٩٪ في الضفة الغربية و٨ ,٤٤٪ في قطاع غزة، وان ٧٩٪ مستخدمين من إجمالي العاملين في قطاع غزة يقابله ٦٨٪ في الضفة الغربية، و١٥٪ يعمل في الحكومة من إجمالي العاملين من الضفة يقابله ٥٤٪ في قطاع غزة.

ولفت المسح إلى أن التوزيع النسبي للعمالة غير المنظمة حسب النشاط

(١) الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، تجربة فلسطين في قياس العمل والقطاع غير المنظم، رام الله، ٢٠٠٩

الاقتصادي : ٢٥٪ للتجارة، و١٧٪ للصناعة، و١٩٪ للإنشاءات، و١٩٪ للزراعة، و٢٥٪ للقطاعات الأخرى، كما أظهر المسح أن عدد المشاريع الأسرية غير التضامنية بلغ ١٢٦،٥٠٠ مشروع، وبحسب الدراسة، فان العمالة غير المنظمة هي عامل مشتغل غير محمي، ويصنّف كذلك إذا انطبق عليه مفهوم العمل، وليس لديه أي وظيفة منظمة (رئيسية أو ثانوية).

وتبلغ نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع غير المنظم من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ١١٪، فيما تشكل نسبة القيمة المضافة للمشاريع/ المنشآت غير المنظمة من إجمالي مشاريع القطاع الخاص ٣ , ٥٢٪.

بينما تبلغ مساهمة تشغيل المشاريع/ المنشآت غير المنظمة من إجمالي العاملين في القطاع الخاص ٣١٪ ونسبة تشغيل المشاريع/ المنشآت غير المنظمة من إجمالي العاملين في الاقتصاد الفلسطيني ٢٣٪.

شكل (٣-٦)

نسبة العمالة غير المنظمة من إجمالي العاملين حسب الفئات العمرية

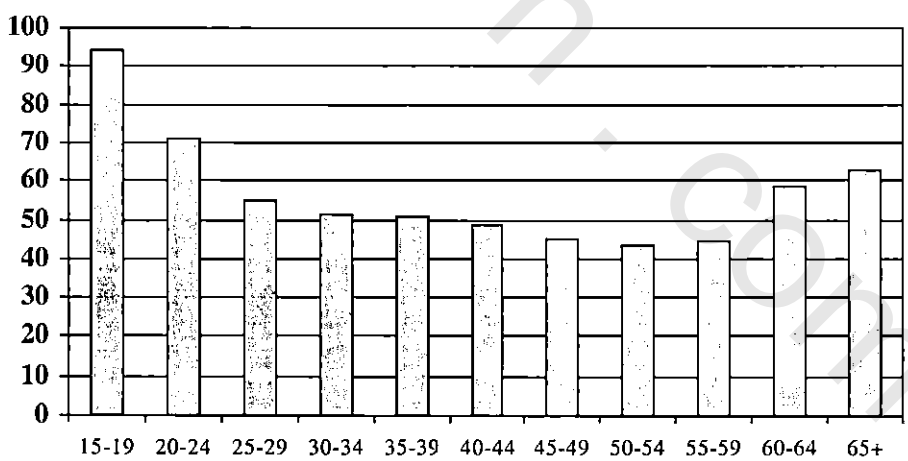

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، تجربة فلسطين في قياس العمل والقطاع غير المنظم، رام الله، ٢٠٠

شكل (٣-٧)

التوزيع النسبي للعاملين في القطاع غير المنظم حسب النشاط الاقتصادي

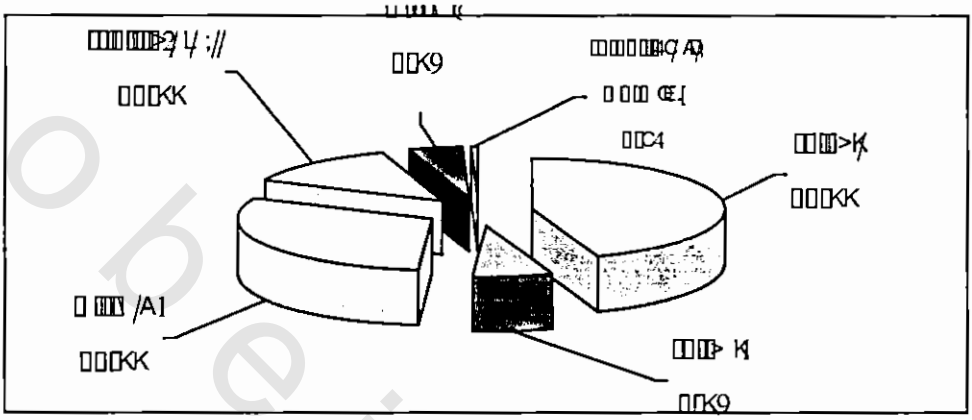

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، تجربة فلسطين في قياس العمل والقطاع غير المنظم، رام الله، ٢٠٠٩ .

وكما أشرنا من قبل، فان أكثر من ٨٥٪ من المنشآت الصناعية الفلسطينية يعمل كل منها - في المتوسط - أقل من خمسة عمال ويقل رأسمالها عن ٣٠٠٠٠ دولار ، لعل أهم ما يميز هذه الصناعات أن الكثير منها يعمل ضمن ما يسمى بالقطاع غير المنظم، وهو قطاع يتميز بما يلي[1]:

١- أقل من ٣٠٪ من مشاريع القطاع غير المنظَّم تقوم بتشغيل عاملين بأجر، ولذلك فإن العاملين بأجر ضمن هذا القطاع يمثلون نسبة متواضعة من التشغيل الكلي بشكل عام.

٢- الغالبية العظمى من مشغلي مشاريع هذا القطاع هم من الشرائح الاجتماعية الفقيرة ، فرضت عليهم ظروفهم الصعبة انقطاعهم عن الدراسة عند

(1) عبد الحميد شعبان، واقع الاستثمار في فلسطين، مؤتمر الاستثمار، الجامعة الإسلامية،غزة، ايار / مايو ٢٠٠٥، ص٣٥٨.

المستويين الإعدادي والابتدائي وبعضهم لم تتوفر له فرصة دخول المدارس أصلا.

٣- يتضح مما تقدم أن عدداً كبيراً من مشغلي مشاريع هذا القطاع هم من الفئات الاجتماعية الفقيرة التي تعيش في معظمها عند خطي الفقر ، والفقر المدقع.

٤- يغلب على هذه المشاريع في هذا القطاع غير المنظَّم، الضعف الشديد للإمكانات الرأسمالية إلى جانب انعدام القدرات التوسعية، نظرا لظروف هذه الشرائح الاجتماعية التي تفرض عليها بالكاد توفير الحد الأدنى من متطلبات المعيشة لهم ولأسرهم تحت وطأة أحوال تتميز بالمعاناة والبؤس.

٥- الافتقار إلى البنية التحتية الحديثة، علاوة على أن جزءاً كبيراً من العاملين في القطاع غير المنظَّم يفتقرون إلى المقرات وأماكن العمل الملائمة لممارسة نشاطهم، بل إن معظمهم يعملون باعة متنقلين.

رابعا : التجارة :

مع بداية ما يسمى بالمرحلة الانتقالية، وقعت السلطة الفلسطينية العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول المجاورة والولايات المتحدة الأمريكية ودول الإفتا واتفاقية الشراكة الأوروبية، وكان قد سبقها بالطبع اتفاقية باريس الاقتصادية عام ١٩٩٤ والتي أدت للأسف إلى تكريس التبعية الاقتصادية لإسرائيل التي أكدت على السوق الواحدة رغم أنها منحت السلطة الفلسطينية بعض الصلاحيات التي لم تستغلها المؤسسات المعنية ولم تطالب بتعديل البنود المجحفة بحق نمو وحرية الاقتصاد الفلسطيني، إضافة للقصور في إيجاد الإجراءات المناسبة في استغلال الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة مع الدول الأجنبية ضمن الحد الأدنى .

كما أن السياسة التجارية الفلسطينية والاتفاقيات الاقتصادية المبرمة لم تساعد على توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج المحلي، بل أدت إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية أمام الواردات، فقد زادت نسبة الواردات السلعية

للاستهلاك خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨ بنسبة ٣, ٥٨٪ بعد أن كانت تقل عن ٣٠٪ في بداية التسعينات نتيجة عدم انتهاج سياسة تجارية فلسطينية لضبط وتقييد الواردات، وبالمقابل انخفضت نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥٪ خلال الثمانينات لحوالي ١١٪ في عام ٢٠٠٨ مما أدى إلى زيادة معدل النمو السنوي للواردات بنسبة أكبر من نمو الصادرات إضافة إلى ما ذكر سابقاً. وقد بلغت نسبة الاستهلاك الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٢٥٪ لعام ٢٠٠٨، يشكل الاستهلاك الخاص حوالي ٨٠٪ من إجمالي الاستهلاك[1].

في هذا السياق برز موضوع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بشكل جدي من اجل ترسيخ التعاون والترابط الاقتصادي بين الاقتصاديات العربية في سبيل توفير المتطلبات الاستهلاكية والتنموية للشعوب العربية إضافة للقدرة على الإنتاج والمنافسة في الأسواق الدولية تمهيداً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بتكتل عربي موحد يحد من المشاكل الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، ولذلك مطلوب من السلطة الفلسطينية التجاوب مع هذه المتغيرات الإقليمية والدولية بما يحقق الحرية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العربي ومن ثم العالمي على قاعدة اقتصادية مستقلة.

يحتل قطاع التجارة الخارجية أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ويعود ذلك إلى عوامل عديدة تتعلق في مجملها بتأثير هذا القطاع على الفروع الاقتصادية الإنتاجية وسوق العمل وميزان المدفوعات ومستويات الأسعار من ناحية، ودورها الأساسي في توفير احتياجات السوق المحلية من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية وتسويق المنتجات الفلسطينية ذات الارتباط الوثيق بالأسواق

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠. الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (٢٠٠٨،٢٠٠٧) رام الله ٢٠١٠.

الخارجية من ناحية أخرى . ويساهم القطاع التجاري بما نسبته ١١-١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب ما نسبته ١٨٪ من الأيدي العاملة الفلسطينية .

ومما لا شك فيه أن القطاع التجاري الفلسطيني يتأثر بالظروف والمتغيرات السياسية، فعلى اثر فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦ واستلامها السلطة ثم الحصار العدواني الصهيوني على الأراضي الفلسطينية، بدعوى عدم التعامل مع حكومة تديرها حركة حماس، ثم الانقسام الناجم عن الحسم العسكري الذي نفذته حماس في ١٤ يونيو/ حزيران٢٠٠٧، واشتداد الحصار على قطاع غزة، وما ترتب عليه من نتائج على الاقتصاد الفلسطيني أثرت على طبيعة التبادل التجاري مع كل دول العالم، علاوة على بقاء قيود بروتوكول باريس، إلى جانب معاناة القطاع التجاري من تشوُّهات هيكلية من خلال العجز المزمن في الميزان التجاري للسلع والخدمات الناتج عن محدودية قدرة الصادرات على تغطية الواردات والتي لم تزد نسبتها عن ١٦,٣٪ عام ٢٠٠٧ مما أسهم في تعميق درجة التبعية، وفي هذا السياق تركزت نسبة ٨٠٪ من حركة التبادل التجاري بالاقتصاد الإسرائيلي، نتيجة الممارسات الإسرائيلية –طوال الستة عشر عاماً الماضية- التي جعلت من القطاعات الإنتاجية المولدة للسلع والبضائع تابعة وهشَّة وغير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية، وبالتالي تحولها صوب الاعتماد على السوق الإسرائيلي بالدرجة الأولى في تلبية الطلب المحلي، إضافة إلى إهمال القطاع الخاص في تحسين وتطوير الإنتاجية لتلبية حاجة السوق المحلية مع رغبتهم في تحقيق الربح الفاحش على حساب رداءة الإنتاج بدون استغلال الفرصة المتاحة أمامهم في تطوير إنتاجهم، وتحسين القدرة التنافسية أمام المنتجات الأجنبية في السوق المحلية والخارجية، خاصة وان هناك بعض المنتجات السلعية الفلسطينية تنتج خصيصاً حسب المواصفات الإسرائيلية ويتم تسويقها على أنها منتجات إسرائيلية .

أما من ناحية الواردات فقد شكلت فلسطين سوقًا واسعة لتصريف المنتجات الإسرائيلية، حيث أن هناك عددًا كبيرًا من التجار الإسرائيليين يستوردون سلعا من الخارج خصيصًا لتسويقها في السوق الفلسطينية، وقد بلغت نسبة الواردات الفلسطينية من إسرائيل حوالي ٨٠٪ لعام ٢٠٠٨.

هذا وقد سبق لحركة التجارة الخارجية والبينية أن تأثرت سلباً، بشكل كبير نتيجة للحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ ٢٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠ والذي أثر على القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالتجارة وخصوصاً قطاعي الصناعة والزراعة، مما أدى إلى مراكمة مزيد من العراقيل في وجه السبل الكفيلة بتأمين حماية مناسبة لهذين القطاعين لما لهما من دور ريادي وسيادي في تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي، والاستقلال الاقتصادي وإعادة هيكلة وتوجيه حركة التبادل التجاري الخارجي إلى البعدين العربي والأجنبي، كما أدت إلى عرقلة إعادة هيكلة الإنتاج الصناعي لغرض تغطية السوق المحلية بما يتلاءم مع طبيعة الطلب الكلي من خلال سياسة إحلال الواردات وتحديد السياسات الاقتصادية الداعمة لذلك بما يضمن إعادة هيكلة التجارة الخارجية والحفاظ على نوع من التوازن والاستقلالية في الميزان التجاري وعدم الانكشاف للخارج.

ولذلك فإن استعراضنا لهذا الموضوع يستهدف تحليل ونقد الواقع التجاري الذي تتضخم فيه قيمة الواردات بشكل كبير، لأننا نرى في ذلك ضرورة للإسهام في إيجاد السياسات والإجراءات المناسبة لترشيد الواردات وتشجيع الصادرات وتصحيح الخلل في الميزان التجاري بما يحقق الأهداف السياسية والتنموية الوطنية الفلسطينية، دون القفز عن واقع الانقسام في النظام السياسي والاقتصادي الفلسطيني الذي يشكل إنهاءه شرطاً أولياً لأي خطوات تنموية أو تطور اقتصادي.

***

أ - الأهمية النسبية للتجارة الخارجية :

تبين الأهمية النسبية مدى أهمية التجارة الخارجية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط نسبة التجارة الخارجية السلعية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الفترة ١٩٩٢ – ٢٠٠١ حوالي ٦٩,٣٪ وتعتبر مرتفعة مقارنة مع بعض الدول (الأردن ٥٠٪، مصر ٢٠٪، إسرائيل ٢٥٪، اليابان ١٠٪، الولايات المتحدة الأمريكية ٧٪) [1]. فيما بلغ متوسط قيمة التجارة الخارجية لناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة ١٩٩٤-٢٠٠٨ حوالي ٦٧,٨٪ ونلاحظ من الشكل التالي بان هذه النسبة زادت خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير مما يؤثر على انكشاف الاقتصاد وتبعيته للخارج.

(جدول (٣-١٣)

يوضح تطور التجارة الخارجية الفلسطينية للفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٨

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	صافي الميزان التجاري	إجمالي الناتج المحلي
1994	407	١٤١٢	-1005	012.3،3
1995	٣٩٤,١٨	1658.2	-1264.02	193.2،3
1996	٣٣٩,٤٧	2016.1	-1676.63	286،3
1997	382.42	2238.56	-1856.14	701.6،3
1998	394.85	2375.1	-1980.25	147.9،4
1999	372.15	3007.23	-2635.08	511.7،4
2000	400.86	2382.81	-1981.95	118.5،4

(1) د. عمر عبد الرازق وآخرون، تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني ، رام الله ماس، ص١١٤ .

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	صافي الميزان التجاري	إجمالي الناتج المحلي
2001	290.35	2033.65	-1743.3	765.2،3
2002	240.87	1515.61	-1274.74	264.1،3
2003	279.68	1800.27	-1520.59	749.6،3
2004	312.69	2373.25	-2060.56	198.4،4
2005	335.44	2667.6	-2332.16	559.5،4
2006	366.71	2758.73	-2392.02	322.3،4
2007	513	٣٢٨٤	٢٧٧١-	554.1،4
2008	٥٥٨,٤٥	٣٤٦٦,١٧	٢٩٠٧,٧٢-	820.9،4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية - السلع ، نتائج أساسية، ديسمبر كانون الأول ٢٠٠٩، ص٣٩.

- بيانات الناتج المحلي الإجمالي من تقارير الحسابات القومية بالأسعار الثابتة.

وكلما ارتفعت نسبة التجارة الخارجية إلى GDP تزداد آثار الاتجاهات غير الملائمة في التجارة الدولية على عمليات التنمية، مما يعرِّض الاقتصاد الفلسطيني للانكشاف المستمر (خاصة في ظل الانقسام) ويبقى عرضة للصدمات الخارجية. والمعروف أن نسبة التجارة الخارجية مع إسرائيل وصلت إلى حوالي ٧٧٪ - ٨٠ ٪ من حجم التجارة الخارجية الفلسطينية خلال السنوات الماضية، تليها دول الاتحاد الأوروبي، ثم الأردن، ثم باقي الدول العربية، قبل دول المجموعة الأمريكية والدول الآسيوية غير العربية وما يلفت النظر ضآلة حجم التبادل التجاري مع مصر بشكل كبير جداً لا يتناسب مع طبيعة البعدين الجغرافي والعربي والاتفاقيات المبرمة مع مصر بهذا الخصوص إضافة لباقي الدول العربية.

(شكل (٣-٨)

تطور نسبة قيمة التبادل التجاري للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فلسطين

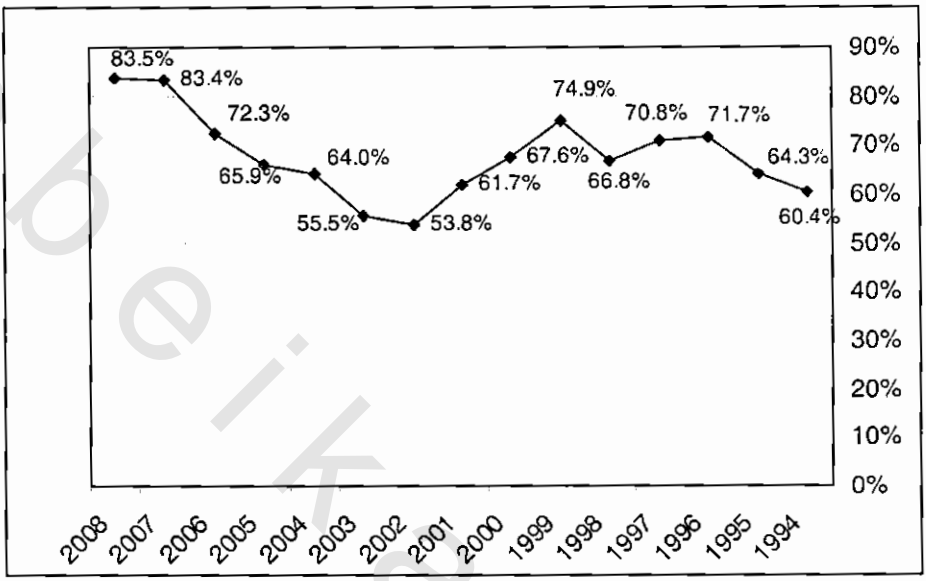

المصدر: أعد الباحث الشكل اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

شكل (٣-٩)

تطور الصادرات والواردات خلال الفترة ١٩٩٤ – ٢٠٠٨ (بالمليون دولار)

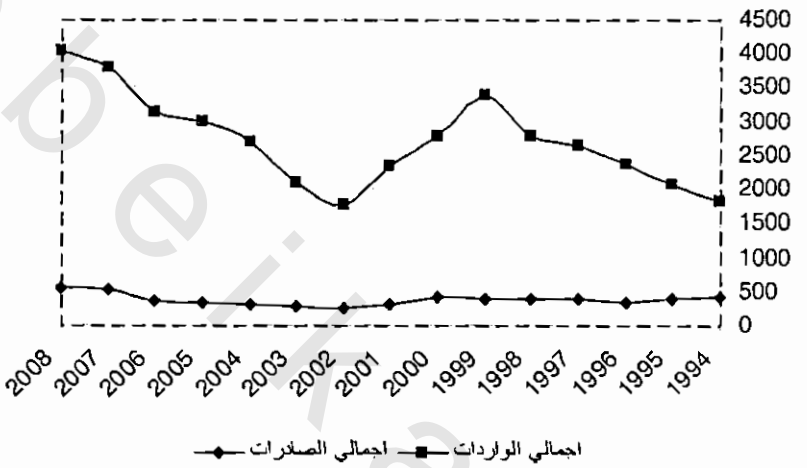

المصدر: أعد الباحث الشكل اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

وما يلفت النظر هو تدني حجم التبادل السلعي بين مدن الضفة الغربية وقطاع غزة لحساب السوق الإسرائيلية حتى عام ٢٠٠٦، ثم أصبحت حركة التبادل شبه معدومة بسبب شدة الحصار المفروض على قطاع غزة، مع العلم أن زيادة حجم التبادل التجاري الداخلي يصب في مصلحة الاقتصاد الفلسطيني سواء من ناحية إنتاجية أو تسويقية أو اقتصادية .

ب- تطور الصادرات :

نمت الصادرات السلعية خلال الفترة ١٩٦٨ – ٢٠٠٠ بمعدل ٢ , ٢٪ سنوياً في

الضفة الغربية، وبمعدل ٦ , ١٪ في قطاع غزة [١]، فانخفضت قيمة الصادرات السلعية من ٤٠٧ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٨٦ , ٤٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠، أي انخفضت بنسبة ٥ , ١٪ خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠ ، إلا أن الصادرات السلعية ارتفعت خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨ بنسبة ٢ , ٢٨٪ ، في الضفة الغربية بشكل خاص في مقابل التراجع الحاد للصادرات من قطاع غزة .

وظلت نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي متدنية، حيث لم تتجاوز في المتوسط نسبة ٣ , ١٣٪ خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٠ بعد ما كانت تزيد على ٢٥٪ خلال السبعينات والثمانينات، فيما بلغت هذه النسبة ٦ , ١١٪ عام ٢٠٠٨، وتعكس هذه العلاقة ضعف الترابط بين الصادرات السلعية وGDP ، مما يعني تراجع القدرة التنافسية للصادرات السلعية الفلسطينية متأثرة بعوامل خارجية يصعب السيطرة والتحكم بها في الاقتصاد الفلسطيني- عدم قدرة المنتجات الفلسطينية من الدخول في أسواق تنافسية جديدة سواء في إسرائيل أو في الأسواق الإقليمية والعالمية – من جهة، وضعف القاعدة الإنتاجية المحلية من جهة أخرى، مما يشير لاستمرار تأثير العوامل الخارجية على أداء الصادرات الفلسطينية .

أما على صعيد صادرات الخدمات فتركزت في خدمات الشحن والنقل، حيث انخفضت من حوالي ٢٢٥ مليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى حوالي ١٥٣ مليون دولار عام ٢٠٠٣ [٢]. وقد انخفضت إلى ٦ , ١٢٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨.

ج- تطور الواردات :

ارتفعت الواردات السلعية من ١٤١٢ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٣٠٠٧

(1) المراقب الاقتصادي، عدد خاص رقم (٨) ، مرجع سبق، ذكره ص٨٢ .

(2)سلطة النقد الفلسطينية، التقرير التاسع، مرجع سبق ذكره، ص٥٠.

مليون دولار عام ١٩٩٩ أي ارتفعت بنسبة ١٣٠٪، وبمعدل سنوي مقداره ٢٢,٦٪، إلا أنها انخفضت إلى ٢٣٨٢,٨١ مليون دولار عام ٢٠٠٠ أي بنسبة ٢١٪ جراء الإغلاق والحصار المكثَّف بداية الأشهر الأولى لانتفاضة الأقصى الاستقلال، ثم ارتفعت الواردات السلعية بشكل لافت للنظر خلال فترة الانتفاضة، حيث بلغت ٣٤٦٦,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٨ أي ارتفعت بنسبة ٤٥,٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، علما بان قيمة الواردات الخدمية ٩٥,١ مليون دولار عام ٢٠٠٨. هذا وبلغت نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٢ – ٢٠٠٣ حوالي ٥٦٪، بينما بلغت هذه النسبة ٧٢٪ عام ٢٠٠٨ . مما يعبر عن ضعف القدرة الإنتاجية المحلية فيما يتعلق بتلبية الطلب المحلي من جهة، وارتفاع القوة الشرائية من جهة أخرى، علاوة على زيادة الاعتماد على الواردات للاستهلاك (الخاص والحكومي) حيث ارتفعت نسبة الواردات السلعية للاستهلاك من ٤٠٪ خلال الفترة ١٩٨٨ – ١٩٩٤ إلى أكثر من ٦٠٪ خلال الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٨[١]، وانخفضت هذه النسبة إلى ٤٥,٧٪ عام ٢٠٠٠ ، ثم ارتفعت إلى ٦٤,٣٪ عام ٢٠٠٨[٢].

وعلى ضوء قراءة البيانات الخاصة بحركة التجارة الخارجية الفلسطينية للسنوات ١٩٩٤-٢٠٠٨ حسب الجدول (١) ، نقدم فيما يلي تحليلاً للبيانات يتضمن الاستنتاجات التالية:

١- بلغت نسبة الارتفاع في الواردات السلعية خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٨

(1) محمود الجعفري، التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية : واقعها وآفاقها المستقبلية، ماس ، ٢٠٠٠ ، ص١٣٣ .

(2) اعتمد الباحث على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المنشورة على الصفحة الإلكترونية لحساب هذا المؤشر.

نحو ٥,١٥٤٪ في حين أن نسبة الارتفاع في الصادرات قد بلغت ٢,٣٧٪ .

٢- ارتفعت قيمة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني السلعي من ١٠٠٥ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٢٩٠٧,٧٢ مليون دولار عام ٢٠٠٨ أي ارتفع بنسبة ١٨٩,٣٪ خلال الفترة نفسها، الأمر الذي يستدعي التوقف أمام هذا الارتفاع غير المبرر في العجز، ما يُظهر بوضوح الانكشاف الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني والسياسات الواجب إتباعها من أجل ترشيد حجم الواردات وإعادة هيكلتها بما يخدم القطاعات الإنتاجية وبالتالي تحفيز الصادرات الفلسطينية.

٣- انخفض حجم التبادل التجاري للضفة الغربية وقطاع غزة من٣٣٧٩,٣٥ عام ١٩٩٩ إلى ٢٧٨٣,٦٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠ ارتفع إلى ٤٠٢٤,٦٢ مليون دولار عام ٢٠٠٨ بنسبة ٦,٤٤٪ خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨.

٤- ارتفعت نسبة التبادل التجاري السلعي إلى الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة من ٦,٦٧٪ عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٥,٨٣٪ عام ٢٠٠٨، نتيجة التحسن الطفيف الذي طرأ على الأوضاع المعيشية مؤخراً.

٥- بيَّنت بيانات التجارة الخارجية لعام ٢٠٠٨ أن الميزان التجاري الخدمي حقق فائضًا بمقدار ٥,٣١ مليون دولار .

وفي هذا السياق نشير إلى أن جميع السلع التي كانت تستوردها الأراضي الفلسطينية قبل عام ١٩٩٤ تمر من خلال وسيط إسرائيلي (صاحب الوكالة) وهو صاحب الربح الأكبر بحكم وكالته وتحكمه في سلعته، إلا أن الأمور تغيرت نسبياً منذ تنفيذ بروتوكول باريس الاقتصادي، حيث أصبحت بعض الشركات المحلية تحصل على وكالات تجارية مستقلة (بالرغم من عدم توفر عدالة اقتصادية في منحها التجار الفلسطينيين، إضافة للاحتكارات على بعض السلع الإستراتيجية) وهي من أهم القضايا التي يمكن أن تُخرج النشاط الاقتصادي الفلسطيني من السيطرة

الإسرائيلية – حيث أن الاستيراد المباشر يوفر مزايا عديدة لفلسطين، منها تحصيل كامل الرسوم الجمركية لحساب السلطة بدون وساطة «إسرائيل» التي تحصل على ٣٪ من قيمتها لقاء تحصيل هذه الرسوم، إضافة لتخفيض الأسعار على المستهلك للسلع النهائية أو على المنتج للمواد الخام والآلات والمعدات عبر تقليص عدد الوسطاء والمصاريف الإضافية، وحرية اختيار الواردات ضمن مصادر متعددة تضمن اختيار الأفضل والأجود – إلا أن كثير من المستوردين الفلسطينيين لا يزالون يفضلون الاستيراد من خلال وكلاء إسرائيليين سواء لأسباب اقتصادية (بحكم ارتفاع تكاليف الاستيراد نسبة لحجم الشحنة) أو لأسباب إجرائية (سواء كانت إجراءات الاستيراد أو التخليص في الموانئ أو التفتيش الأمني أو المواصفات والمقاييس) . ومن ناحية أخرى لا تزال عمليات غير مسجلة تحصل بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية سواء من خلال المستوطنات أو من خلال الحدود شبه المفتوحة مع إسرائيل (خصوصاً في الضفة الغربية) وتتم عمليات التهريب لسببين :

– إما أن تكون السلع فاسدة أو غير مطابقة للمواصفات والمقاييس .

– أو من أجل التهرّب الضريبي، التي تسبب ضياع مبالغ كبيرة نسبيا على خزينة السلطة تقدر بحوالي ٢٥–٣٠ مليون دولار شهرياً ومنها ما يصب في الخزينة الإسرائيلية (إذا لم يسلم المكلف الفلسطيني ورقة المقاصة لوزارة المالية الفلسطينية) ، والأخرى لا تصب في أي خزينة (تهرب بدون أوراق مقاصة)[1]. وهناك نوع آخر من التهرب أو التجارة غير المشروعة (تجارة الشنطة في قطاع قبل الحصار) تتم من خلال تجار صغار عبر معابر المسافرين (معبر رفح وايرز سابقا، معبر اللنبي) كذلك السلع المهربة بواسطة الأنفاق بعد الحصار والانقسام .

(1) مركز البحوث والدراسات الفلسطينية مستقبل التجارة الخارجية في فلسطين ، نابلس ١٩٩٧، ص٨ .

د- آثار الحصار الإسرائيلي على التجارة الخارجية :

تتفاقم آثار الأزمة الاقتصادية مع استمرار الحصار على الاقتصاد الفلسطيني على المدى الطويل، وقد تفاقمت هذه الأزمة بعد الانقسام وتشديد الحصار على قطاع غزة وانقطاع العلاقة الاقتصادية مع جناحه في الضفة الفلسطينية، وبالتالي سيتعرض اقتصادنا لمزيد من الصعوبات من اجل استعادة وضعنا الطبيعي طالما بقي الانقسام مستمراً عبر حكومتين غير شرعيتين في الضفة القطاع، وطالما بقيت السياسات العدوانية الإسرائيلية على ما هي عليه اليوم ٢٠١٠، الأمر الذي يتطلب إعادة صياغة الاستراتيجية التنموية الوطنية الفلسطينية في إطار الرؤية الوطنية التحررية لمقاومة تلك السياسات، وهي استراتيجية مرتهنة في تبلورها أو تطبيقها بإنهاء الانقسام .

فمنذ ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ شددت إسرائيل من حصارها على الأراضي الفلسطينية بشكل ملحوظ، وحوَّلتها إلى مناطق شبه معزولة عن العالم الخارجي (حتى عن بعضها البعض). حيث منعت الصادرات الفلسطينية من الوصول إلى الأسواق الإسرائيلية أو عبر موانئها والمعابر الحدودية التي تسيطر عليها إسرائيل إلى العالم الخارجي، كما أعاقت تدفق الواردات الفلسطينية (وخصوصاً مدخلات الإنتاج) القادمة من – أو عبر – «إسرائيل» مما أثر سلبًا على بعض القطاعات الاقتصادية الريادية مثل القطاع الصناعي، حيث انعكس التراجع في الصادرات التي تسببت بأضرار فادحة على القطاع الزراعي والفروع الصناعية – التي تعتمد على إسرائيل في تسويق إنتاجها – مثل صناعة الحجر والرخام والملابس (وخصوصاً التعاقد من الباطن) والمزروعات، إضافةً للأضرار الناتجة عن عدم القدرة على التسويق المحلي بين المحافظات الفلسطينية نفسها أو الأضرار المباشرة نتيجة قصف وتدمير الاستثمارات الصناعية والزراعية المتكررة كما تضررت المؤسسات والمنشآت العاملة في التجارة الخارجية نتيجة انخفاض حجم التبادل التجاري بفعل العوائق

الإسرائيلية أمام حركة الصادرات وبدرجة أقل أمام حركة الواردات مما يؤثر سلبًا على طبيعة الإنتاج والعرض الكلي الفلسطيني، لانخفاض الطلب على السلع المحلية المستوردة.

وتتمثل أهم جوانب الأضرار التي لحقت بالقطاع التجاري بما يلي:-

١- حجز كافة البضائع المستوردة لمناطق السلطة في الموانئ والمعابر «الإسرائيلية» - خاصة بعد الانقسام وتشديد الحصار على قطاع غزة- وما ترتب على ذلك من دفع رسوم وغرامات عالية، بالإضافة لتأثر كثير من الصناعات الفلسطينية سلبًا التي تعتمد على استيراد المواد الخام من الخارج، مما أضعف القدرة التنافسية لها.

٢- إضافة إلى تلف كثير من السلع المخزنة في «الموانئ الإسرائيلية» وهذا ما تبين مؤخرًا بعد السماح بإدخال بعض الحاويات لغزة.

٣- تعطيل حركة الصادرات الفلسطينية إلى الخارج عموما، والبلدان العربية خصوصاً، والتي تقدر بحوالي ٨,٢٪ من إجمالي الصادرات الفلسطينية عام ٢٠٠٨، وبالتالي لا بد من العمل بكل الوسائل لزيادة هذه النسبة تأكيدًا لأهمية التصدير إلى البلدان العربية والصديقة بدلا من الاعتماد على السوق الإسرائيلية التي استحوذت في الأعوام ١٩٩٤ – ٢٠٠٨ على ٩٠٪ من صادراتنا.

٤- تقطع أوصال المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها، أعاق حرية تنقل العمالة والمنتجات الصناعية، مما أثر سلبًا على العملية الإنتاجية والتسويقية في هذه الصناعات، ومن ناحية أخرى فإن منع وصول المواد الأولية للمصنع أضعف العملية الإنتاجية، واثر على توفير متطلبات السوق المحلي وعدم القدرة على التسويق في مختلف المحافظات الفلسطينية وخصوصاً محافظات قطاع غزة .

٥- الحصار المفروض على القطاع التجاري نتج عنه خسائر كبيرة للخزينة الفلسطينية بسبب توقف الدخل الناتج عن الجمارك والضرائب والتي تقدر بحوالي

١,٧ مليون دولار يومياً[1]

خامساً : آثار الحصار والإغلاق في قطاع غزة :

١. على الانشطة الاقتصادية :

أ- التجارة:

- استمرار عمليات إغلاق المعابر والتحكم بحركة الصادرات والواردات أدى إلى تراجع في الحركة اليومية للشاحنات التجارية، الأمر الذي اثر بشكل سلبي على قدرات القطاعات الاقتصادية المحلية من ناحية وإحجام المستثمرين عن تنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية داخل قطاع غزة من ناحية أخرى، إلى جانب التراجع الحاد في تسجيل الشركات حيث تشير التقديرات أن الشركات التي تم تسجيلها في قطاع غزة عامي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ لم يتجاوز (١٨٢) شركة.

كما عانى القطاع التجاري من الحصار الشامل والمستمر منذ عام ٢٠٠٧ إلى اليوم (٢٠١٠) وأوشك القطاع التجاري التقليدي على الانهيار بسبب الارتفاع غير العادي للشريحة الجديدة من تجار الانفاق الذين باتوا يسيطرون على حوالي ٥٠٪ من إجمالي واردات القطاع .

ومن الآثار السلبية والخسائر غير مباشرة التي تعرض لها المستوردون كان إلغاء الوكالات والعلامات التجارية العالمية والعربية الخاصة بمستوردين قطاع غزة مما تسبب في ضياع إيرادات السلطة من الجمارك والضرائب المحصَّلة من الاستيراد المباشر وتلف غالبية السلع المستوردة والمحتجزة في الموانىء الإسرائيلية منذ تشديد الحصار على قطاع غزة، إضافة إلى توقف حركة التصدير من القطاع بشكل تام،

(1)عبد الفتاح نصرالله، التجارة الخارجية الفلسطينية – تحليل ورؤية نقدية، رام الله ، وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٣، ص٢٤.

وخسرت المنتجات الزراعية والصناعية الأسواق العربية والعالمية مما تسبب في خسائر فادحة للمصدرين .

أما من حيث التأثير المباشر فقد أدت هذه الإجراءات إلى انعدام التصدير وتراجع حجم واردات قطاع غزة من السوق الإسرائيلية والخارجية إلى أقل من ٧٠٠ مليون دولار من أصل إجمالي الواردات السلعية للضفة والقطاع البالغة (٣٤٦٦) مليون دولار في نهاية عام٢٠٠٨[١]، وفي هذا الجانب نشير إلى أن أكثر من ٥٠٪ من واردات قطاع غزة (حوالي ١٢٢٠ مليون دولار) جاءت من السوق المصرية عن طريق التهريب بواسطة الأنفاق خلال العامين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ب. الصناعة :

تراجعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لقطاع غزة، منذ نوفمبر/ تشيرين الثاني ٢٠٠٧، من حوالي ١٣٪ إلى أقل من ٥٪ حسب معظم التقديرات، بسبب إغلاق حوالي ٩٠٪ من المنشآت العاملة في القطاع الصناعي، حيث أدى ذلك إلى انخفاض أعداد العاملين في القطاع الصناعي في قطاع غزة من ٣٥,٠٠٠ عامل إلى نحو ٤,٢٠٠ عامل، و هبط إلى حوالي ١٥٠٠ عامل في منتصف عام ٢٠٠٩[٢].

وفي هذا السياق، فإننا نشير إلى أن أكثر القطاعات الصناعية تضررا هي صناعة الأثاث والملابس والنسيج والصناعات الغذائية، إذ انخفضت عدد المنشات العاملة في قطاع صناعة الأثاث في قطاع غزة من ٦٠٠ مصنع خلال العام ٢٠٠٥ إلى نحو١٢٠ مصنع في يوليو/ تموز٢٠٠٧ ثم تراجعت إلى أقل من ٥٠ مصنع في يوليو/ تموز ٢٠٠٩ وانخفض عدد العاملين في صناعة الأثاث من ٥٠٠،٥ عامل

(1)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجارة الخارجية ٢٠٠٨ ، رام الله ، ٢٠٠٩.

(2)الغرفة التجارية لقطاع غزة، تقارير الحصار حتى نهاية ٢٠٠٩.

إلى نحو ٥٥٠ عامل في يوليو/ تموز ٢٠٠٧ ثم تراجع إلى أقل من ٢٠٠ عامل في يوليو/ تموز ٢٠٠٩ ، هذا وتقدر الخسائر غير المباشرة المتراكمة لقطاع الصناعة بمبلغ نصف مليون دولار يوميا منذ شُدِّد الحصار منذ بداية ٢٠٠٧ وحتى منتصف عام ٢٠١٠ (حوالي ٦٣٨ مليون دولار) إلى جانب الخسائر المباشرة الناجمة عن تدمير المنشآت الصناعية (٢٣٦ مصنع) أثناء الحرب العدوانية على القطاع في يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩ والتي قدرت بـ (٥٧) مليون دولار، مما أدى إلى تآكل رأس المال الصناعي أو هروبه إلى الخارج، والحد من قدرة القطاع الصناعي في المستقبل[١].

وفي هذا السياق نشير إلى أن اغلاق المعابر التجارية أدى إلى إغلاق أهم المشاريع الاستثمارية في قطاع غزة وهي « منطقة غزة الصناعية» التي بدأ العمل فيها عام ١٩٩٩ وتضم (٤٥) مصنعاً، الى جانب اغلاق منطقة بيت حانون الصناعية التي كانت تشغل نحو ٤٥٠٠ عامل موزعين على ١٩١ مصنعًا أغلقت كلياً بسبب الحصار والإغلاق وباشر أكثر من ٣٠٪ من أصحاب هذه المصانع بالهجرة للخارج وفق مصادر القطاع الخاص.

والمعروف أن القطاع الصناعي تعرض قبل الحرب للآثار الضارة للحصار الخانق حيث حرم من المواد الخام الأولية الضرورية لعملية الإنتاج، وحرم أيضا من تصدير المنتجات الجاهزة للخارج، وأدى ذلك إلي إغلاق ما يقارب من ٣٧٠٠ مصنع من مجموع ٤٠٠٠ منشأة صناعية وباقي المصانع العاملة تعمل بطاقة إنتاجية لا تزيد عن ٥٠ ٪ كما تأثرت مبيعات المصانع العاملة بضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين.

(١)غازي الصوراني، الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة، أغسطس آب٢٠٠٩.

ج. الزراعة:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي يعتمد عليها أهالي قطاع غزة، إذ يساهم هذا القطاع بنسبة كبيرة في الاقتصاد المحلي، من حيث القيمة المضافة والتشغيل، كما يوفر القطاع الزراعي وظائف دائمة ومؤقتة حوالي (٣٠) ألف عامل في قطاع غزة بنسبة ١٣,٤٪ من العاملين بالفعل، كما ويوفر الغذاء والحياة المعيشية لـ ٢٥٪ من أهالي القطاع.

لكن الحصار وإغلاقات المعابر أدىّ إلى وقف حركة استيراد المستلزمات الإنتاجية مثل الأدوية الزراعية والأسمدة والحبوب والنايلون المستخدم في الدفيئات الزراعية، كما أعاق تصدير المنتجات الزراعية، ثم جاء قرار الاحتلال الإسرائيلي في أغسطس / آب ٢٠٠٨ بتوسيع المنطقة العازلة على طول حدود قطاع غزة بعرض يصل إلى (٥٠٠) متر، ليؤدي إلى مزيد من تراجع القطاع الزراعي، حيث حرم المزارعين من استغلال وزراعة حوالي (٢٥) ألف دونم من أجود الأراضي الزراعية جنوب وشرق وشمال قطاع غزة، إلى جانب تدمير أو تعطيل المنشآت الزراعية (الدفيئات) ومنشآت الإنتاج الحيواني في تلك المناطق المعزولة، أما بالنسبة لخسائر القطاع الزراعي الناجمة عن الحصار فتقدر بحوالي (١٢) مليون دولار شهرياً منذ منتصف يونيو / حزيران ٢٠٠٧ (حوالي ٤٣٢ مليون دولار حتى منتصف ٢٠١٠)[1]، وقد ترتب على الإغلاق والحصار نقص كامل في مستلزمات الإنتاج الزراعي التالية: الأسمدة الزراعية بأنواعها، الأدوية الزراعية بأنواعها، النايلون الخاص بزراعة التوت الأرضي (نايلون التغطية)، عدم توفر قطاع غيار لصيانة مضخات المياه التي تستعمل في ري المزروعات، مستلزمات إنشاء البيوت البلاستيكية (الهيكل الحديدي). كما توقفت تقريباً معظم المشاريع الزراعية التنموية

(1) المرجع السابق.

التي تنفذها منظمات محلية ودولية.

هذا وقد بلغت الخسائر المباشرة للقطاع الزراعي نتيجة هجمة « الرصاص المصبوب» علي قطاع غزة حسب التقديرات الأولية ٢٠٠ مليون دولار، حيث وصلت خسائر الإنتاج الحيواني إلي ٥٢ مليون دولار والإنتاج النباتي إلى ١١٠ مليون دولار بالإضافة إلى القطاع البحري (الصيادين) والتي وصلت إلي ٧ مليون دولار بالإضافة إلي تدمير نحو ١٠٠٠ بئر زراعي بالإضافة إلى تدمير مزارع الدواجن وفقاسات البيض، علما بأن إعادة بناء هذه المزارع سيحتاج إلى عشرات الملايين من الدولارات وإلى العديد من السنوات»[1].

د. **إمدادات الوقود والطاقة الكهربائية :**

- لقد بات من المعروف لدى أهالي قطاع غزة، ولدى الوفود الأجنبية التي تقوم بزيارته، أن انقطاع التيار الكهربائي بصورة شبه يومية –منذ ثلاثة أعوام– هو سمة بارزة تكاد تكون ثابتة من مظاهر المعاناة الناجمة عن هذا الحصار العدواني، الأمر الذي ترك تأثيراً سلبياً على كافة الأنشطة الاقتصادية وكافة أوجه الحياة الصحية والاجتماعية والنفسية، علاوة على الخسائر المادية المباشرة وغير المباشرة – شبه اليومية – التي تعرض لها كافة الشرائح الاقتصادية والأهالي بسبب انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود.

- بناءً على تقرير جمعية أصحاب محطات الوقود في قطاع غزة فإن الاحتياجات اليومية للقطاع من المحروقات هي : (٣٥٠) ألف لتر من السولار، (١٢٠) ألف لتر بنزين ، (٣٥٠) طن غاز بالإضافة إلى (٣٥٠) ألف لتر يوميا من السولار الصناعي لتشغيل محطة الكهرباء، إلا انه في ضوء القرار الإسرائيلي في نهاية نوفمبر / تشرين

(1)غازي الصوراني، الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة، أغسطس ٢٠٠٩.

الثاني ٢٠٠٧ بخصوص تخفيض كميات المحروقات، فقد انخفضت كميات السولار اليومية إلى (٩٠) ألف لتر فقط بنسبة انخفاض ٧٤٪ ، وانخفض البنزين إلى (٢٥) ألف لتر فقط بنسبة انخفاض ٧٩٪ ، وانخفض الغاز إلى (١٠٠) طن بنسبة انخفاض ٧١٪، الأمر الذي فرض على كافة الجهات المعنية سواء في أوساط الحكومة أو في أوساط المهربين، إيجاد السبل الكفيلة بتأمين كميات المحروقات اللازمة لقطاع غزة عن طريق الأنفاق من مصر وبأسعار رخيصة جداً حققت أرباحاً طائلة للمهربين وغيرهم إلى جانب توفير هذه السلعة بسعر أقل بـ ٦٠٪ من الأسعار الحكومية السابقة.

هـ. **حركة الأفراد والبضائع :**

- إن حصار الاحتلال لقطاع غزة يذكرنا بمظاهر أكثر بشاعة من الحصار الذي فرضته النازية على اليهود في معتقلاتها وحصارها لهم، فقد أدى الحصار الصهيوني النازي الجديد على قطاع غزة إلى منع الطلاب والمرضى والتجار من السفر إلى الخارج، مما أدى إلى حرمان هذه الفئات من التعليم والعمل والعلاج في الخارج، حيث بلغ عدد الوفيات من المرضى بسبب الحصار ٣٣٧ حالة وفاة حتى منتصف العام ٢٠٠٩ .

- كما أن إغلاق الاحتلال للمعابر المؤدية إلى قطاع غزة، أدى إلى منع دخول أكثر من ٦٠٪ من السلع والبضائع خاصة مواد البناء والأدوات الكهربائية والصحية والمواد الخام باستثناء بعض السلع الأساسية من الأغذية والأدوية، وبالرغم من الدمار الهائل الذي خلفته الحرب العدوانية على قطاع غزة (يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩) إلا أن دولة العدو الإسرائيلي لا تزال تمنع استيراد الاسمنت والحديد وكافة مواد ومستلزمات البناء من الأدوات الصحية والكهربائية والبنية التحتية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع جنوني في أسعار مواد البناء حيث ارتفع سعر

طن الاسمنت من ٤٠٠ شيكل إلى ٣٥٠٠ شيكل وكذلك الأمر بالنسبة للحديد والمواسير والأدوات الصحية والكهربائية[١].

و. المشاريع الإنشائية والعمرانية :

- واجه قطاع الإنشاءات على وجه التحديد انخفاضا وتدهورًا حادين ومتواصلين منذ منتصف ٢٠٠٧، حيث توقف أكثر من ٩٠٪ من شركات المقاولات عن العمل بسبب عدم توفر الاسمنت والحديد والحصمة التي ارتفعت أسعارها في السوق السوداء (ان وجدت) إلى أكثر من ٨٠٠٪ ، كما توقفت معظم المشاريع الإنشائية والعمرانية والتطويرية الخاصة والعامة، نتيجة إغلاق المعابر ومنع دخول مواد البناء إلى الأسواق الفلسطينية في قطاع غزة، ومن أهم المشاريع التي أوقفت مشروع تطوير شارع صلاح الدين الواصل شمال القطاع بجنوبه بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي ١٨ مليون دولار، والعديد من المشاريع الأخرى التي تنفذها الأونروا والتي تقدر بحوالي ٩٣ مليون دولار وتشكل مصدر دخل لما يزيد عن ١٢٠ ألف شخص، وفي هذا السياق نشير إلى توقف المشاريع المتعلقة بالمرحلة الأولى لميناء غزة بكلفة (٦٩) مليون دولار ومشروع المطار بكلفة (٨٧) مليون دولار ومشروع الطريق الساحلي بكلفة (١٧٩) مليون دولار ومشروع تطوير ميناء الصيادين بحوالي (١٠) مليون دولار[٢].

- ويبلغ مجموع المشاريع في قطاع البناء التي تم إيقافها وتعطلها نحو ١٦٠ مليون دولار بما فيها مشاريع وكالة الغوث الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشاريع أخرى ، كما هبط عدد العاملين في قطاع الإنشاءات من حوالي ١٠٪ من

(1)المرجع نفسه .

(2)غازي الصوراني، الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة، اغسطس ٢٠٠٩.

مجموع العاملين بالفعل إلى حوالي ١٪ فقط عامي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ ، وبلغت قيمة مجموع المشاريع في قطاع البناء والإنشاءات والبنية التحتية التي تم إيقافها وتعطيلها نتيجة عدم توفر المواد الخام بنحو ٣٧٠ مليون دولار، كما توقفت جميع المشاريع الإنشائية والعمرانية والتطويرية الخاصة والعامة ومشاريع البنية التحتية نتيجة عدم وجود مواد البناء، كما تضررت الصناعات الإنشائية المساندة لقطاع الإنشاءات والمقاولات فتوقفت جميع مصانع البناء والتي تشغل أكثر من ٣٥٠٠ عامل و موظف، ١٣ مصنع بلاط – ٢٥٠ مصنع بلوك – ٣٠ مصنع باطون جاهزة – مصانع الانترلوك – ١٤٥ مصنع رخام وجرانيت ومصانع أنابيب الصرف الصحي والمناهل عن العمل تماما، ونتيجة لهذه الأوضاع، فقد توقفت معظم شركات المقاولات والإنشاءات العاملة في قطاع غزة والبالغ عددها ٢٢٠ شركة عن العمل تماما وتكبدت خسائر فادحة نتيجة تجميد المشاريع قيد الإنشاء وأصاب التلف جميع المعدات والآلات الخاصة بهذه الشركات نتيجة التوقف عن العمل بسبب الحصار، ونتيجة القصف والتدمير الإسرائيلي لحوالي ٦١ منشأه خلال فترة الحرب على غزة وبلغت الخسائر الأولية المباشرة لقطاع الإنشاءات نتيجة الحرب حوالي ٢٧ مليون دولار أمريكي حسب تقديرات أصحاب المنشآت.

ز. السياحة :

أصاب القطاع السياحي شلل كامل وأوشكت شركات ومكاتب السياحة والسفر البالغ عددها ٣٩ شركة ومكتب على الإفلاس نتيجة إغلاق المعابر وشل حرية السفر، كما أصاب الضرر أصحاب الفنادق السياحية البالغ عددها ١٢ فندق سياحيًا تحتوي على ٤٢٣ غرفة جاهزة لاستقبال النزلاء وتدنت نسبة الإشغال إلى الصفر، كما تأثرت المطاعم السياحية والبالغ عددها ٣٥ مطعم سياحي وأصبحت جميعها مهدده بالإغلاق نتيجة عدم تغطية المصاريف الجارية اليومية مما أدى إلى

فقدان أكثر من ٥٠٠ عامل لعملهم في المنشآت السياحية[1].

ح. الاستثمار:

نتيجة لسياسة الحصار المالي والاقتصادي الإسرائيلي وإغلاق المعابر، أصيب قطاع الاستثمار في فلسطين بشكل عام و في محافظات غزة بشكل خاص بانتكاسة كبيرة نتج عنها العديد من الآثار السلبية:

- هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الدول المجاورة للبحث عن الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- إلغاء استثمارات أجنبية وفلسطينية وعربية كانت تحت الإعداد النهائي، خاصة في قطاع غزة.
- توقف العمل في توسيع المناطق الصناعية الحرة والعديد من المشاريع الاستثمارية .
- خسارة كل ما أنفقته السلطة الفلسطينية لتسويق فلسطين عالمياً وتشجيع الاستثمار لجذب المستثمرين، ونتيجة للحصار والدمار الناجم عن الحرب (يناير ٢٠٠٩) فقد ذهبت كل هذه الجهود والنفقات أدراج الرياح، وسيحتاج الأمر إلى عدة سنوات لإعادة الأمور إلى نصابها وإعادة الثقة لدى المستثمرين في المناخ الاستثماري الفلسطيني إن وجد في المستقبل .

٢- تجارة الأنفاق:

بعد الانسحاب الإسرائيلي من طرف واحد من قطاع غزة في سبتمبر / أيلول ٢٠٠٥ ، تزايدت الاغلاقات للمعابر والحصار وصولا إلى الانقسام الفلسطيني في يونيو / حزيران ٢٠٠٦ وتفرد حماس بالهيمنة على قطاع غزة، ومن ثم اشتداد الحصار

(1) المصدر نفسه .

العدواني الإسرائيلي بما في ذلك منع تجار القطاع من استيراد آلاف السلع والبضائع والمواد الخام وحصر الاستيراد ضمن قائمة محدده من قبل حكومة العدو الإسرائيلي .

وبسبب هذا الحصار والإجراءات المرتبطة به، فقد تحول قطاع غزة إلى سجن كبير لسكانه رافقه انهيار اقتصادي شمل كافة القطاعات (قطاعات الصناعة والخدمات والإنشاءات والزراعة) ، مع تزايد اتساع مظاهر الفقر والبطالة والمعاناة والحرمان فيه بكل أشكالها بعدما أصاب الشلل كافة القطاعات الاقتصادية، علاوة على تأزم أوضاع المستشفيات وحرمان مئات المرضى من العلاج، لذلك لم يكن مستغربا في شيء، بل كان – ولا يزال- أمراً طبيعيا أن تتجدد وتتسع عملية بناء الأنفاق التي كان يتوجب على كافة فصائل المقاومة والقوى الوطنية أن تبادر إلى الإشراف عليها وتنظيمها كشكل من أشكال التحدي للحصار وتعزيز صمود المواطنين، لكن للأسف سرعان ما تحولت الأنفاق إلى تجارة مزدهرة استخدمت مئات العاطلين عن العمل، المستعدين للمخاطرة بحياتهم لحساب جماعات التهريب في كل من رفح الفلسطينية والمصرية الذين لم تنقطع علاقتهم بعمليات التهريب تاريخياً، ارتباطًا بصلاتهم الاجتماعية والعائلية والعشائرية المتداخلة بين قبائل بدور سيناء وسكان رفح .

وفي هذا السياق، لا بد من أن نشير إلى انتشار ظاهرة النصب والاحتيال عبر العديد من أصحاب الأنفاق أو مندوبيهم من السماسرة الذين نجحوا في الترويج لتجارة الأنفاق واقنعوا بالفعل مجموعات من المواطنين في مختلف محافظات القطاع على تشغيل أموالهم –بطرق مغرية ومشبوهة غير قانونية – مقابل أرباح غير منطقية تتراوح من ٣٠٪ – ٥٠ ٪ حسب الفترة الزمنية من شهر إلى ثلاثة أشهر، الأمر الذي يبدو مثيرًا للتساؤلات بالنسبة لهذه العملية من الاستثمار المريب .

تحت وطأة هذا الانفلات الذي يعود بالدرجة الأولى إلى تفكك وانقسام النظام

السياسي الفلسطيني، حيث تزايد عدد الأنفاق من ٢٠ نفق في منتصف ٢٠٠٧ إلى أن وصل حسب التقديرات في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٩ إلى ما يقرب من ألف نفق متعددة الأشكال والأغراض، تتراوح في طولها بين ٢٠٠ متر وكيلو متر وعرضها من نصف متر ومتر إلى مترين، وارتفاع متر أو متر ونصف، وعمق يتراوح بين ١٢-١٥ متر تحت الأرض، ويتطلب الحفر أسابيع أو أشهر حسب النفق، أما بالنسبة لتكلفة النفق فهي تتراوح بين عشرين ألف دولار ومائة ألف دولار حسب طول النفق (كلفة المتر الواحد حوالي ١٠٠ $) وكلما زادت الكلفة زاد الجشع في الحصول على الأرباح بغض النظر عن نوع السلع (مخدرات أو فياغرا أو تهريب أي سلع ممنوعة وضارة أيضا والهدف هو الإثراء السريع فلا شيء مضمون) ، وفي هذا السياق نشير إلى القيمة الاجمالية للواردات من السلع عبر الأنفاق، التي تصل إلى أكثر من (٦٠٠) مليون $ سنوياً، علماً بأن حجم الواردات الفلسطينية الاجمالية من السلع من مصر خلال السنوات السابقة (١٩٩٤-٢٠٠٧) لم تتجاوز ١٥ مليون دولار سنوياً، أما بالنسبة للارباح المتحققة للتجار وحكومة حماس فهي تصل إلى أكثر من ٣٠٪ سنوياً من القيمة الاجمالية للواردات (٢٠٠٨-٢٠٠٩).

في كل الأحوال غابت الأهداف الوطنية في توفير السلع للمواطن، ما يعني أن الأنفاق باتت مصدراً لحراك اجتماعي منفلت وشاذ مقابل أرباح عالية جدًا من تهريب السجائر والفياجرا وحبوب الهلوسة وقطع السيارات والذهب والسولار والبنزين والأغنام والعجول ومئات السلع الأخرى، إلى جانب تهريب الأشخاص من القطاع إلى الخارج أو العكس . وفي الآونة الأخيرة تزايد عمق النفق وطوله لضمان المزيد من تهريب البضائع وتحقيق المزيد من الأرباح ومراكمة الثروات الطارئة أو ما يسمى بـ«اقتصاد الفقاعات» الذي بلور شرائح اجتماعية عليا من أثرياء الأنفاق لا يمكن تأمين مصادر دخلها إلا عبر اختراق وتعاون أو صمت

امني من الأجهزة المصرية، والإسرائيلية، والفلسطينية بالطبع، إذ أننا نلاحظ انه بعد أن كانت هذه الأنفاق تبدأ وتنتهي في أماكن سرية غير اعتيادية تحت بلاط الأرضيات في المطابخ أو داخل غرف النوم أو حظائر الماشية أو البيوت المهجورة، وبعد أن كانت رقابة العدو الإسرائيلي شديدة وعلى مدار الساعة عليها ارتباطًا بدورها في تهريب السلاح المقاوم، باتت اليوم أوكارا علنية لعصابات التهريب والابتزاز الذين يسهمون بدورهم في مزيد من الإحباط واليأس في صفوف أبناء شعبنا، رغم إقرارنا بدور هذه الأنفاق في تأمين مئات السلع المحظور استيرادها، ولكن بأسعار مضاعفة تؤكد على ممارسة معظم تجار الأنفاق، أسوأ أشكال وممارسات السوق السوداء واستغلال ظروف الحصار لمراكمة ثروات طفيليه سريعة دون أي اعتبار وطني أو أخلاقي .

٣- نتائج المسح الميداني لآثار الحصار والعداون على قطاع غزة :

بينت نتائج المسح الميداني الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الحرب والحصار على قطاع غزة نهاية ٢٠٠٨، أن نسبة ٤٥,٧٪ من الأسر في قطاع غزة تعرضت مساكنها للتدمير (سواء بشكل كلي أو جزئي أو بسيط) . وبينت النتائج أن محافظة شمال غزة سجلت أعلى نسبة ٦٣,٥٪ ثم محافظة رفح بنسبة ٥١٪ ، فيما أشارت النتائج إلى أن ٢,١٪ من الأسر تعرضت منشاتها الخاصة للتدمير و٣,١٪ من الأسر تعرضت أراضيها ومحاصيلها الزراعية للتدمير، فيما تعرضت نسبة ١,٣٪ من الأسر لتدمير في الثروة الحيوانية التي تمتلكها [1].

وأشارت النتائج إلى أن نسبة ١٣,٩٪ من الأسر في قطاع غزة قد انخفض مستوى إنفاقها الشهري بعد الحرب، حيث سجلت محافظة خانيونس أعلى نسبة

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٩، النتائج النهائية، مسح اثر الحرب والحصار على قطاع غزة، ٢٠٠٩، رام الله – فلسطين.

٨ , ٢٣٪ فيما سجلت كل من محافظتي دير البلح ورفح أدنى نسبة ٦ , ٩٪ لكل منهما، فيما لجأت نسبة ٩٤٪ من الأسر - التي انخفض مستوى إنفاقها الشهري - لتقليل الإنفاق على الغذاء ونسبة ٨ , ٩٢٪ من الأسر لجأ لتقليل الإنفاق على الملابس ونسبة ٥ , ٦٩٪ لجأت لتقليل الإنفاق على الصحة.

كما أظهرت النتائج إلى أن ٩٥٪ من الأسر التي انخفض مستوى إنفاقها على الغذاء في قطاع غزة بعد الحرب، أفادت أنها قللت من إنفاقها على شراء اللحوم، وكانت الأعلى في محافظة شمال غزة ١ , ٩٧٪ والأقل في محافظة دير البلح بنسبة ٨ , ٨٧٪ . بينما أفادت نسبة ٨ , ٩٣٪ من تلك الأسر أنها خفضت من مستوى إنفاقها على نوعية الطعام الذي يتناوله أفراد الأسرة، وكانت الأعلى في محافظة غزة ٦ , ٩٧٪ والأدنى في محافظة دير البلح بنسبة ٧ , ٨٣٪ .

وبينت نتائج المسح أن نسبة ٦ , ٥٧٪ من الأسر في قطاع غزة اضطرت لتخفيض كميات الطعام المستهلكة خلال الحرب، مقابل نسبة ٢ , ١٦٪ أحيانا تخفض نفقات الطعام. فيما اضطرت نسبة ١ , ٦٨٪ من الأسر لشراء أغذية ذات جودة اقل، كذلك اضطرت نسبة ٩ , ٣٨٪ من الأسر للحصول على مساعدات من العائلة والأصدقاء لتامين قوتها اليومي خلال الحرب مقابل نسبة ٣ , ٢١٪ أحيانا تحصل على هذه المساعدات، وبلغت نسبة الأسر التي اضطرت لشراء المواد الغذائية بالدين ٤ , ٥٣٪ مقابل نسبة ٥ , ٤٨٪ أحيانا اضطروا للشراء بالدين.

وبلغت نسبة الأسر التي اضطر أفرادها البالغين من تخفيض كميات الطعام المتناولة يوميا لصالح الأطفال ٣ , ٣٩٪ مقابل نسبة ٧ , ٨٪ يضطروا أحيانا. فيما اضطرت نسبة ٨ , ٤٣٪ من الأسر لتخفيض عدد الوجبات اليومية مقابل نسبة ١٠٪ من الأسر اضطرت أحيانا.

كذلك بينت الدراسة المسحية أن نسبة ٨ , ٤٧٪ من الأسر في قطاع غزة غير

قادرة على دفع الفواتير المستحقة عليها، فيما أشارت نسبة ٤,٢٧٪ من الأسر بأنها عانت من انقطاع التيار الكهربائي، وان ٢٧٪ من الأسر عانت من نقص في غاز الطبيخ و١٤٪ من الأسر عانت من نقص في المواد الغذائية وان ٥,١٢٪ من الأسر عانت من نقص أو فقدان في مصدر الدخل الرئيس وان نسبة ٢,٨٪ من الأسر عانت من نقص في الأدوية والعلاجات[1].

أشارت بيانات المسح إلى أن هناك العديد من الاحتياجات الملحة التي تطمح الأسرة لتوفرها، موزعة على النحو التالي: ١,٥٧٪ من الأسر اعتبرت أن توفر مصدر دخل ثابت هو حاجة ملحة لها، فيما اعتبرت نسبة ٥,٦٩٪ من الأسر أن توفر السيولة النقدية هي حاجة ملحة، رأت نسبة ٩,٦١٪ من الأسر أن توفر غاز الطبخ هو الحاجة الملحة، فيما اعتبرت نسبة ٧,٤٥٪ من الأسر أن إعادة التيار الكهربائي حاجة ملحة ونسبة ٨,٢٦٪ اعتبرت ان ترميم مسكنها هو الحاجة الملحة. وأشارت النتائج إلى أن ٤,٥٢٪ من الأسر في قطاع غزة تلقت مساعدات خلال الحرب، وكانت أبرزها وفق التالي: ٨,٣٢٪ من الأسر تلقت مساعدات غذائية، و٦,٢١٪ تلقت مساعدات مأوى، و١,١٤٪ تلقت مساعدات مادية نقدية، و٤,٨٪ تلقت مساعدات دوائية وعلاجية وذلك من إجمالي الأسر التي تلقت مساعدات.

سادساً : العلاقات التجارية الفلسطينية الدولية بين الواقع والمستقبل

تطورت العلاقات التجارية الدولية مع تطور الاحتياجات الخاصة بالدول في ظل محدودية الموارد، حيث لم يعد باستطاعة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال الاعتماد على الإمكانات الذاتية المتاحة، وتطور الفكر الاقتصادي من المريكانتيلية التجارية مرورا ببعض المدارس الاقتصادية حتى العولمة (الرأسمالية)

(1) المرجع نفسه.

التي دفعت العديد من الدول للتبادل التجاري وتوقيع الاتفاقيات الثنائية والدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية لتشجيع التجارة الخارجية فيما بينها وفق إمكانيات ومصلحة كل دولة في تحقيق أعلى استفادة ممكنة .

وقد وقعت السلطة العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية والدولية لزيادة التبادل التجاري وتعزيز التقدم الاقتصادي الذي كانت تسعى لتحقيقه وسيتم استعراض طبيعة الاتفاقيات الموقعة مع السلطة والفوائد المنتظره منها، إضافة إلى التطرق لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية بهدف توضيح هذه الاتفاقات والتمكن من تقيمها بصورة موضوعية، خاصة في ظروفنا الراهنة، إذا ما تمكنت السلطة (بعد استعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني) من تفعيل هذه الاتفاقات .

ـ الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الثنائية:

من المعروف أن السلطة الفلسطينية وقعت العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بعد توقيعها اتفاقية باريس الاقتصادية بهدف التعاون الثنائي مع كثير من الدول الإقليمية والعالمية من أجل زيادة التبادل التجاري والتخلص من العلاقات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني منذ عام ١٩٦٧ ، إلا أن هذه الاتفاقيات والبروتوكولات المبرمة لم تحقق الحد الأدنى من الفائدة المرجوة منها سواء لأسباب إدارية وأمنية، أو اقتصادية . وسيتم في هذا المبحث استعراض وتحليل أهم الاتفاقيات والتفاهمات التجارية المبرمة بين السلطة والدول الخارجية .

١ - اتفاقية باريس الاقتصادية :

حددت هذه الاتفاقية الإجراءات والأنظمة التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية «وإسرائيل» خلال «الفترة الانتقالية» على المبدأ الأساسي للتجارة الحرة ضمن نظام تجاري يمثل مزيجاً ما بين نظامي منطقة التجارة الحرة

والاتحاد الجمركي بينهما، وتتلخص أهم النقاط المتعلقة بالعلاقات التجارية في البروتوكول بما يلي[1]:

- تصدير المنتجات الصناعية والزراعية الفلسطينية للأسواق الخارجية بدون قيود، على أساس شهادة المنشأ التي تصدرها السلطة الوطنية الفلسطينية.

- تخضع الواردات الفلسطينية لمعدلات الجمارك والضرائب والرسوم الأخرى الإسرائيلية، كما تلتزم بسياسة الاستيراد الإسرائيلية وإجراءاتها، «ما عدا السلع المدرجة في القوائم A1، A2 ، B التي ستحدد السلطة الفلسطينية معدلات الجمارك والرسوم والضرائب عليها حسب المصلحة الفلسطينية واسترشاداً باتفاقية الجات ضمن الحصص المحددة، وإذا زادت عن ذلك تسري عليها الأنظمة الإسرائيلية».

-من حق السلطة الفلسطينية استخدام كافة نقاط العبور (دخول وخروج) مع إسرائيل بغرض استيراد وتصدير السلع وستعطي معاملة مساوية «للإسرائيليين».

-يحق للسلطة الفلسطينية إبرام الاتفاقيات التجارية الثنائية بما يتلاءم واتفاقية بس الاقتصادية، مع العلم بأن الاتفاقيات التجارية المعقودة بين« إسرائيل» دول الأخرى يمكن أن تسري على مناطق السلطة الفلسطينية بطريقة غير مباشرة مثل اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة مع جمهورية التشيك، هنغاريا، تركيا، سلوفاكيا.

-تلتزم السلطة الفلسطينية بمعدل ضريبة القيمة المضافة في «إسرائيل»، مع إمكانية تخفيضها بنقطتين مئويتين فقط.

-لا يسمح بالاستيراد من البلدان التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع «إسرائيل» باستثناء السلع المدرجة ضمن القوائم A1 ، A2 ، B ضمن الحصص المحددة.

(1) د. هشام عورتاني وآخرون، الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية والإسرائيلية« قراءة في النص»، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤ .

-ينم مراجعة التقديرات المتفق عليها كل ٦ أشهر من قبل اللجنة الاقتصادية المشتركة وفق الحاجات والمعلومات المتوفرة وفق المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة .

-يمكن للسلطة الفلسطينية تشجيع وتعزيز الصناعة الفلسطينية بطرق مختلفة مثل تقديم المنح والقروض ومساعدة البحث والتطوير والمزايا الضريبية المباشرة، بالإضافة لأي طرق أخرى تلجأ إليها «إسرائيل» .

-سيتعاون الجانبان في منع الممارسات المضللة والتجارة في السلع التي قد تعرض الصحة والسلامة والبيئة للخطر، إضافة لتجنب الأضرار بصناعة الجانب الآخر وسيأخذ بعين الاعتبار اهتمامات الجانب الآخر في سياسته الصناعية .

مما سبق يتبين بأن بنود الاتفاقية هي إجرائية تتعلق في تسيير التبادل التجاري الذي توافق عليه «إسرائيل» – ولا يضر «بالمصلحة الاقتصادية الإسرائيلية» – ويعتبر ذلك تكريساً للتبعية الاقتصادية التي بدأتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ولا تقوم على أساس المعاملة بالمثل (على أساس تبادلي) وما يبرهن ذلك :

-لا يحق للسلطة الفلسطينية التدخل في تحديد نوعية وكمية السلع المستوردة لإسرائيل من جهة، وتحديد السياسة الضريبية أو الجمركية،بل الأخذ بتلك المحددة في إسرائيل والالتزام بأي تغيير في إسرائيل من جهة أخرى .

-مراقبة المعابر الإسرائيلية، وهذا بالدرجة الأولى واحد من حركة التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية والعالم الخارجي، وأيضاً ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة نفسها من خلال وضع القيود الأمنية المتعددة على التجارة الخارجية والداخلية الفلسطينية حسب المصلحة الإسرائيلية .

-يجب حصول المنتجات الفلسطينية المصدرة إلى السوق الإسرائيلية على موافقة من معهد المواصفات الإسرائيلي، وهي عقبة في وجه الصادرات غير المرغوب فيها

وخصوصاً الزراعية .

-لم يتم الاتفاق على تعديل أي قوائم سلعية حسب نص البروتوكول وفق الحاجة الاقتصادية والاجتماعية حتى الآن .

-ترك البروتوكول الاقتصاد الفلسطيني تحت رحمة مخططي الاقتصاد الإسرائيليين، والأخطر من ذلك أنه أكد على أنه باستطاعة الجانب الفلسطيني العمل من داخل إطار الحكم الذاتي، وهذا ما يتناقض مع المبادئ الأساسية لبناء اقتصاد فلسطيني مستقل .

-عدم التزام الجانب الإسرائيلي بكل النصوص المتفق عليها، ولم يسمح للفلسطينيين بممارسة حقوقهم في صنع القرار الاقتصادي بما يتلاءم مع الخطط والبرامج وأولويات التطوير .

في ضوء ما تقدم يتضح بأن هذه الاتفاقية لم تحقق من الناحية الفعلية أي مزايا إضافية للاقتصاد الفلسطيني – يمكن أن تحققها أي اتفاقية ثنائية – عما كان متبعاً بل قدوم السلطة الوطنية، وقد أجمع كثير من الاقتصاديين الفلسطينيين على جحاف اتفاقية باريس للحقوق الفلسطينية، حيث لا تحد من التبعية الاقتصادية ولا تلزم إسرائيل بتنفيذ بنودها بشكل موضوعي، بل على العكس وضعت عراقيل في تطبيق بنود الاتفاقية على عيوبها .

٢- الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية :

أبرمت السلطة الفلسطينية بعد توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي بعض الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع كل من الأردن، ومصر، والسعودية، ومذكرات التفاهم والتعاون مع كل من تونس، المغرب، السودان، الإمارات، إضافة لقرارات القمة العربية (على الورق فقط) فيما يخص دعم الاقتصاد الفلسطيني، التي يجب المطالبة بتطبيقها بهدف تجسيد العمق الاستراتيجي لفلسطين

مع البعد العربي وشمولها على العديد من مجالات التعاون الاقتصادي ذات الأثر الكبير على الاقتصاد الفلسطيني في ظل تطبيقها، إضافة لتسهيل وزيادة حركة التبادل التجاري وفق المصلحة المتبادلة وإنشاء مناطق التجارة الحرة وتشجيع تجارة الترانزيت، وإقامة المشاريع وحماية الاستثمارات والتعاون الفني في المجال الصناعي، إلى جانب التعاون في مجال خدمات النقل وإقامة مستودعات التخزين وإعادة تحميل البضائع والتسويق خصوصاً مع الأردن ومصر، لكن يبدو أن تفاقم الأزمات الفلسطينية والعربية الرسمية، جعل من هذه الأهداف الاقتصادية – رغم تواضعها – ضربًا من الوهم في الظروف الراهنة (٢٠١٠)، وبالرغم من ذلك، فإن من المفيد التطرق إلى الاتفاقيات والتفاهمات الاقتصادية مع الدول العربية كما يلي:-

الاتفاقية التجارية مع الأردن:

تعتبر الأردن هي الشريك التجاري الإقليمي للسلطة الفلسطينية بحكم المنفذ الوحيد للضفة الغربية بعد «إسرائيل» والبوابة الرئيسية لباقي العالم العربي إضافة لطبيعة الاستثمارات المتبادلة بين الاقتصادين وخصوصاً المصرفية، حيث يعتبر تداول الدينار الأردني مألوف بين قطاعات كبيرة من الشعب الفلسطيني وخصوصاً في المبادلات الرأسمالية والاجتماعية إضافة إلى أن أكثر من ٥٠٪ من حجم الاستثمارات المصرفية في فلسطين أردنية ويعتبر ذلك حافزاً لتفعيل درجة التعاون وركزت الاتفاقية على الالتزام بمبدأ التجارة الحرة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية من البلدين، ونصت على ضرورة تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير والنقل وحركة الترانزيت ودخول رجال الأعمال الفلسطينيين والأردنيين وتشجيع إقامة المعارض والندوات في كلا البلدين. واعتمدت مبدأ القوائم السلعية المعفاة من الرسوم الجمركية والضرائب وتندرج ضمن الفئات التالية (الأغذية المجهزة، المنتجات الزراعية، المعدات الميكانيكية والكهربائية، اللوازم المنزلية، المعدات

الزراعية، والمنتجات الكيماوية والدوائية)[1]، على أن تتم مراجعة هذه القوائم من قبل لجان مشتركة والتحرير التدريجي لتبادل السلع والخدمات لتنشيط التبادل السلعي، إلا أنه لم تعتمد آلية للتنفيذ وتعاملت الأردن مع بعض السلع الفلسطينية كمعاملة أي دولة وخصوصاً زيت الزيتون، وإن بقي حجم التبادل التجاري دون الحد الأدنى أو حتى دون مستوى ما كانت عليه عام ١٩٩٣، حيث بلغ حجم التبادل التجاري السلعي مع الأردن ٢٥ , ٨١ مليون دولار عام ٢٠٠٨، وهي لا تتجاوز نسبة ٢٪ من إجمالي التبادل التجاري السلعي للأراضي الفلسطينية لعام ٢٠٠٨. وبالتالي لم تحقق الاتفاقية أهدافها في التعاون والتبادل التجاري وهذا ما أكده د. محمد الجعفري وأرجع مسبباته لعدم الاتفاق على آلية التنفيذ ولم تشمل القوائم السلعية على سلع فلسطينية مهمة للتصدير، رغم أنها تحد من هدف التحرير التدريجي للتجارة[2].

وهذا ما يؤكد ضرورة بذل جهود كبيرة لتفعيل الاتفاقيات وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين خاصة وانه وفقاً لظروف العرض والطلب فإن ٦٠٪ من الصادرات الأردنية تتوافق مع الواردات الفلسطينية، وأن ٤٠٪ من الصادرات الفلسطينية تتوافق مع الواردات الأردنية ضمن تحقيق الكفاءة الإنتاجية والتخصص حسب مبدأ الميزة النسبية في الإنتاج[3].

كما يمكن التعاون مع الأردن باعتبارها المنفذ الوحيد للمحافظات الشمالية (الضفة الغربية) بمعزل عن إسرائيل في الخدمات التسويقية والنقل وخدمات

(1)الأونكتاد، تجارة السلع الفلسطينية في التسعينات، الفرص والتحديات، ١٩٩٨، ص ٢٨ .

(2)د. محمود الجعفري ، الاتفاقية التجارية الأردنية – الفلسطينية (متطلبات التعديل) رام الله، ١٩٩٧ .

(3)د. محمود الجعفري ، التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية، واقعها وآفاقها المستقبلية، ماس رام الله، ٢٠٠٠ .

الاستيراد والتصدير لتطوير حركة التجارة الخارجية مع الدول العربية، إضافة لتطوير المشاريع الخدمية والإنتاجية المشتركة ضمن التعاون والمنافع المتبادلة بين البلدين. لكن يبدو أن عدم تطور العلاقات التجارية مع الأردن، تعود إلى أن النظام الأردني وقع عام ١٩٩٥ اتفاق مستقل للتعاون التجاري والاقتصادي مع إسرائيل أفضل من الاتفاق الفلسطيني الأردني من حيث الإجراءات والمعاملة المتبادلة مما جعله منافساً لفلسطين وخصوصاً في بعض السلع الزراعية والملابس والنسيج وهو ما ظهر في تحويل بعض الشركات الإسرائيلية نشاطات التعاقد من الباطن مع منشآت صناعية فلسطينية لصناعات أردنية، سواء بسبب انخفاض كلفة المعاملات والنقل أو رخص الأيدي العاملة الأردنية وهي ميزة تنافسية للصناعة الأردنية يجب أخذها بعين الاعتبار في صياغة السياسة المستقبلية للتجارة الخارجية.

اتفاقية التجارة مع مصر :

وقعت هذه الاتفاقية في فبراير / شباط ١٩٩٨ للتعاون التجاري بين البلدين، حيث لم تختلف في جوهرها عن الاتفاقية الأردنية فقد نصت على مبدأ التبادل الحر بين البلدين من خلال تحرير استيراد أو تصدير السلع والمنتجات ذات المنشأ الوطني ضمن قوائم سلعية محددة (A،B) ، مع العلم بأن المنتج الصناعي لاعتباره ذات منشأ وطني يجب أن لا تقل نسبة المدخلات المحلية عن ٤٠٪ من تكلفة الإنتاج الإجمالية، مع تطبيق قواعد المنشأ التي يتم الاتفاق عليها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فور إقرارها، إضافة لتسهيل عبور السلع بدون أي عوائق خاصة في المنافذ الجمركية وتكون أفضلية النقل والشحن البري والبحري والجوي للسلع المتبادلة بين الطرفين وتبادل الخبرات والزيارات الهادفة لتنشيط التبادل التجاري .

وتعتبر مصر المنفذ البري الوحيد لفلسطين من الجنوب (قطاع غزة)، وأهمية

السوق المصري للاقتصاد الفلسطيني أكبر من أهمية السوق الفلسطيني للاقتصاد المصري وبالتالي يجب تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية المصرية مع إمكانية الحصول على امتيازات حقيقية من أجل دعم الاقتصاد الفلسطيني وتقليل درجة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، مع العلم بأن العلاقات التجارية (التبادل التجاري ضمن الهامش المتاح) لم تتطور رغم توقيع الاتفاقية التجارية سواء بسبب المعوقات الإدارية والقيود غير الجمركية – إسرائيلية أو مصرية – أو بسبب ضعف الإرادة الحقيقية في التبادل التجاري من خلال تعزيز الروابط الثنائية ودراسة الفرص التسويقية بين البلدين بشكل موضوعي بما يحقق إمكانات التبادل التجاري ولتحقيق ذلك يجب الاتفاق على :

-تحرير التجارة وإزالة كافة القيود والمعوقات وتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير .

-تنسيق سياسات الإنتاج والتسويق حسب المصالح المتبادلة والحد من احتكار إسرائيل للتجارة الخارجية .

-إنشاء مشاريع استثمارية مشتركة – سواء إنتاجية أو خدمية – بهدف تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادين والاستفادة من الإمكانات والخبرات المشتركة على مبدأ التخصص والتنويع في منتجات التصدير والاستيراد للمجموعات السلعية التي تزيد فيها إمكانية وفرص التبادل التجاري .

-التعاون في مجال إقامة المناطق التجارية الحرة بين البلدين لتعزيز فرص الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة .

العلاقات التجارية مع باقي الدول العربية :

وقعت السلطة الفلسطينية العديد من التفاهمات للتعاون الاقتصادي مع كثير من الدول العربية وفق قرارات القمم العربية ! التي أعطت –نظرياً على الورق–

معاملة تفضيلية للمنتج الفلسطيني في الأسواق العربية، وعلى غرار ذلك أبرمت اتفاقيات التعاون في المجال الصناعي والتجاري وتبادل الخبرات بما يفيد الاقتصاديات الثنائية وخصوصاً مع السعودية، المغرب، تونس، الإمارات، السودان، سوريا، مع العلم بأن العلاقات التجارية الفلسطينية - العربية شبه معدومة باستثناء الأردن نسبياً، رغم حملة الترويج التي قامت بإعدادها المؤسسات الفلسطينية (وزارة الصناعة، وزارة التجارة، الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية) من خلال إقامة المعارض في غالبية الدول العربية لإبراز طبيعة وجودة المنتج الفلسطيني بهدف ترويجه وزيادة الطلب عليه وتم إبرام بعض الصفقات التجارية الآنية، والتي للأسف لم تتبعها إجراءات تشجيعية لدعم هذه الخطوات من حيث دراسة احتياجات الأسواق العربية بشكل موضوعي وتحديد احتياجات المستهلك العربي إضافة للمواصفات والمقاييس والإجراءات الإدارية المتبعة في هذه الدول من ناحية، وطبيعة الإعفاءات الممنوحة من ناحية أخرى وتوجيه المنتج الفلسطيني بهذه المعلومات، فمثلاً تمنح السعودية إعفاء جمركياً للمنتجات الفلسطينية التالية (المنتجات الزراعية، المواشي، المواد الخام المعدنية، وغير المعدنية) على أن لا تقل المواد الخام الفلسطينية عن ٤٠٪ من قيمة التصدير ضمن شهادة منشأ رسمية، وبشكل عام يكمن السبب الرئيسي وراء تدني حجم التبادل التجاري مع الدول العربية في الصراع الفلسطيني والانقسام الداخلي إلى حكومتين غير شرعيتين، إلى جانب العديد من الأسباب الأخرى، أهمها :

١- معوقات اتفاقية باريس الاقتصادية سواء من حيث الإجراءات المفروضة أو تحديد القوائم السلعية .

٢- انخفاض القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية وبشكل أساسي من حيث التكلفة والجودة .

٣- تشابه الأنماط الإنتاجية إلى حد كبير في كل من فلسطين والدول العربية مما يؤدي لتشابه التوزيع السلعي للصادرات الفلسطينية مع الواردات العربية .

٤- معاملة السلع الفلسطينية المتدفقة إلى الدول العربية على أنها سلع دولة مستقلة تتمتع باقتصاد مستقل وهذا يفقدها أي معاملة تفضيلية يمكن أن تمنح إلى دولة محتلة .

٥- التزام كثير من الدول العربية بالإجراءات (المتطلبات) اللازمة لمنطقة التجارة العالمية مثل مصر، الأردن، قطر، البحرين، الكويت، الإمارات العربية المتحدة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أمام الاقتصاديات العالمية مما يزيد من درجة المنافسة ويقلل من الامتيازات الممنوحة لفلسطين

٦- لم تمنح الدول العربية الموقعة على اتفاقيات أو تفاهمات تجارية مع فلسطين معاملة الدولة الأولى بالرعاية أو المعاملة الوطنية للسلع الفلسطينية ولا أي امتيازات أو استثناءات خاصة بالوضع الفلسطيني من أي طرف- سوى قرارات القمة العربية الأخيرة والتي لم تفعل رغم أن بعض الدول العربية حصلت فيما بينها على هذه المعاملة مثل نص الاتفاق الأردني المصري على المعاملة الوطنية لسلع الطرفين، والأكثر استغراب هو الاتفاق الأردني الإسرائيلي الذي منح كليهما معاملة الدولة الأولى بالرعاية، ومع ذلك اعتبرت الاتفاقيات دولة مستقلة ذات سيادة وعاملتها بالمثل في القرارات بدون الإقرار بالوضع التنموي اللازم لفلسطين إضافة لإهمال المبادئ الأخرى.

مما سبق يتبين بأن الاتفاقيات العربية غير فعالة اتجاه تعزيز التبادل التجاري وليست على مستوى المسؤولية العربية اتجاه الاقتصاد الفلسطيني بعيداً عن المعوقات الإسرائيلية سواء من حيث تطبيقها أو مضمونها، مع العلم بأن التجارة الثنائية بين إسرائيل والدول العربية والإسلامية قد تطورت بشكل خطير، حيث

تفيد التقارير العربية كما الإسرائيلية بنمو مطّرد للتجارة بين الكيان الإسرائيلي والعرب حيث كشف تقرير لهيئة الصادرات الإسرائيلية أخيراً أن حجم صادرات إسرائيل إلى الدول العربية خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨ بلغ ١٤٥ مليون دولار، بزيادة نسبتها ٤٨٪ بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠٠٧. ووفقاً للتقرير الذي نشره موقع الدراسات الإسرائيلية «N.F.C» احتلت تونس مركزاً متقدماً عربياً كسوق للصادرات الإسرائيلية، كما اعتبرت الأردن نموذجاً للعلاقات الاقتصادية مع إسرائيل. ويقدر مركز الدراسات حركة التجارة الإسرائيلية مع الدول العربية حوالي مليار دولار عام ٢٠٠٨ [1]، كذلك أشارت البيانات الصادرة عن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إلى أن حجم التجارة بين مصر والأردن وإسرائيل في عام ٢٠٠٧ بلغ حوالي ٥٤١ مليون دولار، استحوذ الأردن وحده على حوالي ٣٠٦,٩ ملايين دولار منها، فيما كانت القيمة الباقية، أي حوالي ٢٣٤,١ مليون دولار، من نصيب مصر.

٣- الاتفاقيات الدولية

وقعت السلطة الفلسطينية بعض الاتفاقيات التجارية الدولية لتوفير الامتيازات الممكنة لدخول الأسواق الدولية من أجل دعم التبادل التجاري مع هذه الدول وهي: اتفاقية الشراكة الأوروبية - المتوسطة والتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التجارة الحرة مع منطقة الإفتا، كندا، روسيا، اليونان، جنوب أفريقيا، تركيا، ألمانيا، ونعرض فيما يلي أهم المبادئ في بعض هذه الاتفاقيات :

١- اتفاقية الشراكة الأوروبية - المتوسطة للتجارة والتعاون : تهدف إلى تطوير العلاقات من أجل تهيئة الظروف الملائمة لتحرير التجارة بينهما (الوصول لمنطقة تجارة حرة بشكل تدريجي انسجاما مع WTO) ، هذا ومنحت الاتفاقية السلع

(١) وماذا عن التجارة مع إسرائيل؟ ٢٨ أبريل / نيسان ٢٠١٠ /www.al-akhbar.com

الفلسطينية حرية الدخول للسوق الأوروبية بدون ضرائب أو رسوم أو تحديد كمي، مع السماح للسلطة الفلسطينية على إبقاء بعض الضرائب على السلع المستوردة بنسبة لا تتجاوز ٢٥٪ من قيمة المنتج، مع تخفيضها تدريجياً حتى السنة الخامسة . وللأسف انتهت المدة الممنوحة بدون استغلال لهذه الامتيازات، بالإضافة لذلك سمحت الاتفاقية بحماية بعض الصناعات التي يتم الاتفاق عليها أنها وليدة بشكل مؤقت ومنح السلع الزراعية الفلسطينية بعض الاستثناءات لتمكينها من اختراق الحماية الأوروبية للمنتجات الزراعية . ولا شك بأن الاتفاق تعامل مع السلطة الفلسطينية باستقلالية عن «إسرائيل» (وهو ما احتجت عليه إسرائيل) وأعطى بعض الاستثناءات وأقر بالوضع التنموي المطلوب للاقتصاد الفلسطيني، إلا أن الامتيازات الممنوحة من حيث فرض ضرائب على السلع المستوردة تصطدم بالعلاقة مع إسرائيل حيث تدخل السلع الصناعية الأوروبية إلى إسرائيل بدون جمارك وتدخل السوق الفلسطينية بحرية، مع ذلك يعتبر الاتفاق بشكل عام خطوة إيجابية للاقتصاد الفلسطيني، رغم بقاء محدودية حجم التبادل التجاري جراء هذا الاتفاق سواء لأسباب إجرائية وأمنية إسرائيلية أو عدم توفر المعلومات اللازمة للمنتج الفلسطيني عن طبيعة السلع المطلوبة والإجراءات المتبعة. وأخيراً يجب الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي على تمديد فترة الامتيازات الممنوحة وتوسيع قائمة السلع الزراعية المسموح دخولها الأسراق الأوروبية والضغط على إسرائيل للحد من الإجراءات الإدارية والأمنية ضد التجارة الخارجية الفلسطينية.

٢-إعلان التعاون التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية : قررت الولايات المتحدة الأمريكية -بموافقة السلطة الفلسطينية- معاملة المناطق الفلسطينية كإقليم اقتصادي من الاقتصاد الإسرائيلي!!!؟ وبالتالي يسري عليها اتفاقية منطقة التجارة الحرة الموقعة عام ١٩٨٥ «بين أمريكا وإسرائيل بهدف دعم العملية السياسية»،

ومن خلالها تمنح الامتيازات للمنتج الفلسطيني من طرف واحد (دون اتفاق متبادل) وتتضمن إعفاء كافة السلع والمنتجات الفلسطينية – وتعتبر فلسطينية المنشأ إذا كانت نسبة التكاليف المباشرة للإنتاج ٣٥٪ كحد أدنى – التي تصدر لأمريكا من الرسوم الجمركية وتتلقى المنتجات الأمريكية المعاملة نفسها ، لدى دخولها الأسواق الفلسطينية .

٣- اتفاقية التجارة مع كندا : وتنص هذه الاتفاقية على التبادلية في تحرير أسواق الطرفين أمام السلع والخدمات مع أخذ كندا حاجة السلطة الفلسطينية لحماية بعض الصناعات الناشئة « مبدأ الصناعات الوليدة » بعين الاعتبار[1] إلا أن الاتفاق ظل محكوما باتفاقية باريس ولا يتعامل مع فلسطين ككيان مستقل، ويتضمن إعفاء كافة المنتجات الصناعية من الرسوم الجمركية كما جرى تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية والصناعات الزراعية أو إلغاؤها وفقاً لنظام الكوتا وهناك التزاماً كنديا لدعم القطاع الخاص من خلال تقديم الدعم الفني والتقني للصناعة الفلسطينية بما يعزز قدرتها التنافسية في السوق الكندية .

٤- اتفاقية التجارة مع دول الإفتا : ينص الاتفاق على تحرير التجارة في السلع الصناعية والأسماك والمنتجات البحرية وبدرجة أقل المنتجات الزراعية المصنعة (تعريفة منخفضة) ، وقد تم توقيع اتفاقيات منفصلة مع كل دولة من دول الإفتا بالنسبة للسلع الزراعية لتحديد المنتجات الزراعية التي تتمتع بمعاملة الاعتماد الجمركي، مع العلم بأن قواعد منشأ دول الإفتا هي نفس القواعد التي يطبقها الاتحاد الأوروبي .

٥- اتفاقية التعاون التجاري مع روسيا : يتعامل الطرفان مع بعضهما بوضع الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالتجارة، ويتبادل الطرفان بعض السلع بدون رسوم .

(1) د. عبد الرازق، ، مرجع سبق ذكره . .

٦- مذكرة تفاهم لتعزيز التجارة مع الصين الشعبية : تهدف لتطوير العلاقات التجارية وتعزيز وتثبيت التجارة البينية بينهما وتقديم التسهيلات المتبادلة لذلك وتتضمن التعاون في إقامة المعارض المتخصصة،مجالات الاستثمار والصناعة والتكنولوجيا على أساس المنفعة المتبادلة[١].

من خلال استعراض أهم الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها السلطة الفلسطينية، اتضح أن هذه الاتفاقيات يمكن الاستفادة منها لتأكيد أهمية تنويع الشركاء التجاريين للاقتصاد الفلسطيني لتمكينه من الحد من التبعية لإسرائيل وزيادة حجم التبادل التجاري حسب المصلحة الاقتصادية والوطنية ضمن الامتيازات الممنوحة من خلال هذه الاتفاقيات، التي لم تحقق الحد الأدنى بدليل عدم زيادة حجم التبادل التجاري بشكل ملحوظ مع هذه الدول، ويرجع سبب ذلك إلى عوائق اتفاقية باريس الاقتصادية من جهة، وعدم معرفة المنتج الفلسطيني بالأسواق الأجنبية واحتياجاتها وضعف القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني من جهة أخرى أخيراً، كان الانقسام بين فتح وحماس، وهوالذي أدى إلى تفكيك النظام السياسي الفلسطيني وانفصام وتشتت وضعف وتزايد هشاشة الاقتصاد في الضفة وقطاع غزة، إلى جانب سيطرة القوى الطفيلية الاحتكارية على هذا الاقتصاد، خاصة في قطاع غزة.

٤- الاقتصاد الفلسطيني ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[٢]:

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – التي بدأ تطبيقها بشكل تدريجي في ١٩٩٨/٠١/٠١ حتى مرحلة التحرير الكامل لحركة السلع بداية عام ٢٠٠٧ –

(1)الأيام، رام الله ، ٣٠/ ٤/ ٢٠٠١ .

(2)تم الاعتماد على الدراسة التي أعدها معتصم سليمان بعنوان فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ل؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية في تغطية غالبية محاور هذا المبحث .

من مراحل التكامل الاقتصادي التي طال انتظارها منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، إلا أن التغير في طبيعة النظام التجاري الدولي، وازدياد الاهتمام بالاندماج الإقليمي لتلافي الانعكاسات السلبية للعولمة نتيجة الحرية العالمية للتجارة في إطار منظمة التجارة العالمية وما يتبعها من التزامات، يصعب التأقلم معها في ظل السوق الصغير، مما شجع الدول العربية على تطوير الأسواق الإقليمية لتتلاءم ما بين المصالح الاقتصادية البينية للدول العربية والعالم الخارجي، حيث أن معظم البلدان العربية أصغر من أن تتمكن بمفردها من تحقيق التصنيع السريع أو التنمية الشاملة، مع العلم بان معدل حجم التجارة العربية لإجمالي التجارة العالمية تراجع من ١٣٪ عام ١٩٨٠ لحوالي ٣٪ في عام ٢٠٠٢(*) وارتفع إلى ٥,٥٪ عام ٢٠٠٨ حيث بلغ إجمالي التجارة العالمية ٣١,٩٨٥ تريليون دولار[1]، ولكن بالرغم من كل ذلك، فإن معظم بلدان النظام العربي لم تعد معنية بتفعيل منطقة التجارة العربية الكبرى ارتباطاً بمصالح الشرائح الحاكمة والكومبرادورية منها.

٥- الاقتصاد الفلسطيني ومنظمة التجارة العالمية:

تضم هذه المنظمة ١٥٣ دولة حتى أبريل ٢٠١٠ إضافة لسوريا التي انضمت بشكل مراقب حديث[2]، مع العلم بأن شروط الانضمام أصبحت صعبة بالنسبة للبلدان الجديدة بغض النظر عن المستوى التنموي للقطر المرشح – يترتب على البلد التزامات إضافية أكثر إجحافاً – ولا تستفيد البلد من الامتيازات التي من المفروض

(*) بناء على تصريح لامين عام الوحدة الاقتصادية العربية على قناة العربية التلفزيونية / شريط الأخبار – أول يوليو / تموز ٢٠٠٣.

(1) احتسب الباحث المعدل بناء على معطيات التقرير الاقتصادي العربي لعام ٢٠٠٨.

(2) منظمة التجارة العالمية توافق على إعطاء سورية موقع مراقب، أخبار مكتوب http://news.maktoob.com/

الحصول عليها[1]. وبالتالي يتعين على فلسطين تقديم طلب الانضمام مع الدول المرشحة ضمن منظمة المؤتمر الإسلامي ومطالبة WTO لمنح فترات انتقالية مناسبة للأقطار المرشحة، بحيث تتلاءم شروط الانضمام مع مستوى التنمية الاقتصادية للقطر المعني وخاصة الإجراءات المتبعة لانضمام البلدان الأقل نمواً والإسراع بتطبيقها .

ورغم أن فلسطين لن تستفيد من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في ظل الأوضاع الحالية –الحصار والانقسام– المفروضة على الأوضاع الفلسطينية (سواء الاقتصادية أو القانونية أو السياسية) إلا أن ذلك لا يعفي المسئولين في السلطة من تهيئة الظروف الاقتصادية والقانونية والإجرائية اللازمة لدخول فلسطين المنظمة في الوقت المناسب . وتكمن المصلحة الفلسطينية في الانضمام لما يلي :

١- دوافع اقتصادية يمكن أن تؤدي إلى إجبار «إسرائيل» على إزالة وإلغاء القيود التجارية وغير التجارية التي لا تزال تعيق تدفق السلع والخدمات بين فلسطين ودول العالم، وبالتالي تحرير التجارة الخارجية الفلسطينية .

٢- مطالبة WTO وأعضائها معاملة فلسطين وفق سياسة جمركية مستقلة عن «إسرائيل» .

وبشكل عام فقد أصبح الاقتصاد الفلسطيني جزء من الاقتصاد العالمي، عليه استحقاقات ستؤثر على طبيعة علاقاته مع الاقتصاديات الأخرى، وبالتالي ستكون بعض السياسات التجارية تحصيل حاصل ولا يمكن التحكم فيها، نظراً لتبعية الاقتصاد الفلسطيني الإسرائيلي الذي أصبح مرتبطاً باتفاقيات تجارية دولية مثل WTO وغيرها، لذلك فإن الاقتصاد الفلسطيني أصبح بطريقة غير مباشرة جزءاً من هذه الاستحقاقات الدولية الجديدة .

(1) المركز الإسلامي لتنمية التجارة ، تقرير حول المسائل المتعلقة بنشاطات المنظمة العالمية للتجارة ، ٢٠٠٣ ، ص٣٦ .

إلا أن وزارات السلطة المعنية، بالإضافة إلى الانقسام، حال دون تحقيق التهيئة المطلوبة لمواجهة متطلبات هذه المرحلة، وخاصة إيجاد آلية للتنسيق ما بين القطاعين العام والخاص وتطوير المؤسسات المالية. الإدارية، التشريعية، الداعمة لذلك وتحديد البدائل المترتبة على الانضمام من خلال دراسة نصوص الاتفاقية من الناحية القانونية والفنية (التي تبلغ آلاف الصفحات إذا ما أضفنا ملاحقها المهمة) من قبل المختصين وأصحاب القرار، مع دراسة تجارب الدول المماثلة التي انضمت لمنظمة التجارة حديثاً واتخاذ القرار المناسب إذا ما تم إنهاء حالة الانقسام الراهنة.

نخلص من كل ما تقدم، بالنسبة للتجارة الفلسطينية، طوال الست عشرة سنة الماضية، لنؤكد بأنه لم تحدث أية متغيرات جوهرية في هيكلية وأداء التجارة الفلسطينية، الخارجية، والداخلية، مما يعني ثبات السياسات والقنوات التجارية الإسرائيلية تجاه السوق الفلسطينية في الضفة والقطاع على ما كان عليه الأمر قبل قيام السلطة الفلسطينية في صيف ١٩٩٤ ، بل زاد تفاقم هذه العلاقة التجارية، لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، عبر تزايد التدفق في الواردات بصورة مضاعفة، أكثر من ٧٥٪ منها من السوق الإسرائيلي، وهو وضع يؤشر على أن السلطة الفلسطينية لم تقم بالخطوات العملية – الممكنة في حدود الواقع الراهن – لإحداث متغيرات في تلك الأسس والارتباطات أو الإطار الهيكلي العام الذي فرضه الاحتلال علينا طوال العقود الماضية، بل أن هذا الإطار الهيكلي الإسرائيلي بكل آلياته، بقي على حاله، مما أبقى السوق الفلسطينية، سوقاً حراً بصورة مطلقة، مفتوحاً، مباحاً بلا قيود أو ضوابط لصالح السوق الإسرائيلية، خاصة وأن الأنانية والمصالح الفردية الاستغلالية الطبقية تشكل أحد أهم سمات ومكوِّنات المؤسسات العاملة في القطاع الخاص الذي يضع الربح كغاية وهدفًا أوليًا له بصورة أساسية، وهي مؤسسات تميزت –تاريخيا– والى اليوم بطابعها الفردي/ العائلي، الذي ساهم في إعاقة تطورها

الرأسمالي التراكمي، وأعاق تطورها التقني، مما ساعد على توسع هذه المؤسسات أو المنشآت الصغيرة بما يتناسب مع طابعها الفردي المتخلف شبه المنغلق.

إن هذا الواقع الذي تعيشه مؤسسات القطاع الخاص، يوفر المناخ بصورة مباشرة وغير مباشرة لاستمرار المتاجرة مع السوق الإسرائيلية أو المتاجرة عبر الانفاق والتهريب وما يمكن أن تنتجه هذه العلاقة من أضرار لا تتوقف عند الاقتصاد فحسب بل يمكن أن تتخطها إلى أبعد من ذلك .

إن استمرار تفاقم هذه الصيغة أو العلاقة الاقتصادية الراهنة يعني مزيدا من العوامل والتراكمات التي تدفع إلى تعميق تبعية وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بحيث يصبح اقتصادنا –سواء كان موحداً أو منقسماً – على حالة من الارتهان الكامل لاقتصاد العدو الإسرائيلي، تجعل من حديث حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين، عن الاستقلال السياسي أمراً شكلياً في ظل هذا الإلحاق الذي يعيد إنتاج كل موروثات وآليات الاحتلال المباشر بأشكال جديدة أكثر عمقاً وترابطاً من جهة، وأكثر ضرراً وإعاقة لمصالحنا الاقتصادية ومشروعنا الوطني من جهة أخرى .

ان الواقع الراهن للتجارة الداخلية والخارجية، والاقتصاد الفلسطيني عموماً يؤكد صحة وموضوعية تشخيصنا أو توصيفنا لهذه العلاقة الإلحاقية التابعة، عبر العديد من المؤشرات نذكر منها :-

١ . العدو الإسرائيلي هو الشريك الأكبر والأول في التجارة الفلسطينية، والتجارة الخارجية بصورة خاصة، إلى جانب تجارة الانفاق .

٢ . إن نسبة ما تستورده السوق الفلسطينية من مجموع صادرات السوق الإسرائيلية، تصل إلى ١٠٪ (حوالي ٤،٣ مليارد دولار من مجموع الواردات الفلسطينية التي بلغت ٧،٢ مليار دولار) من إجمالي صادرات العدو الإسرائيلي التي بلغت (٣٤) مليار دولار عام ٢٠٠٨ ، وبذلك تحتل الواردات الفلسطينية الموقع

الرابع من إجمالي الصادرات الإسرائيلية، بعد الولايات المتحدة ٢٣٪ و أوروبا ٤٤٪ و الدول الآسيوية ١٣٪ وفي هذا الجانب فإن أكثر من ٩٠٪ من صادراتنا تتوجه إلى السوق الإسرائيلية، وهي صادرات لم تتجاوز ٤٠٠-٤٥٠ مليون دولار طوال الستة عشر عاما الماضية، في حين أنها وصلت في بعض السنوات الماضية على قيام السلطة، إلى حوالي ٥٠٠ مليون دولار .

٣. بعد قيام السلطة الفلسطينية، ترسمت علاقة التبعية والإلحاق لاقتصادنا الفلسطيني عبر اتفاقية أو بروتوكول باريس وفقاً لصيغة الاتحاد الجمركي وتوحيد الأسعار، الدي قيد حرية التجارة الفلسطينية في الاستيراد من الخارج ضمن نظام الكوتا المعروف بقوائم (A) و (B) ، وكان من نتيجة هذه القيود أن توجه عدد كبير من التجار الفلسطينيين، نحو استيراد بضائع مختلفة من الخارج، بواسطة تجار إسرائيليين بحجة أنهم لا يستطيعون استيراد هذه البضائع بصورة مباشرة، وفي هذه الحالة فإن الرسوم الجمركية على البضاعة تذهب إلى الخزينة الإسرائيلية، عدا عن أن الاستيراد بواسطة التاجر الإسرائيلي، والعمولات والفوائد التي يجنيها، يؤدي إلى ارتفاع تكاليف البضاعة وزيادة الأعباء على المستهلك الفلسطيني، وكل ذلك يتم بمعرفة السلطة الفلسطينية التي لم تتخذ إجراءً محددًا واقيًا ضد هذه الممارسات الضارة بالإيرادات الفلسطينية من جهة، وبالمستهلك الفلسطيني من جهة أخرى، تحت ذريعة الانفتاح و السوق الحر المفتوح دون رقيب أو حسيب .

و في هذا الجانب فإننا نؤكد على ما يلي :

- ضرورة صياغة وإقرار قانون للجمارك يتضمن التعرفة الجمركية الفلسطينية لكافة السلع وبنسب أقل بـ ٥٠٪ من التعرفة الجمركية الإسرائيلية للبضائع والسلع الغذائية والضرورية للجماهير الشعبية الفقيرة، في مقابل رفع الرسوم الجمركية الفلسطينية بنسبة ١٠٠٪ أعلى من التعرفة الإسرائيلية على السلع الكمالية المترفة .

- التأسيس لآليات عمل، اقتصادية تجارية، تدفع نحو تعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الاندماج الداخلي بين كل من الضفة والقطاع، باعتبار هذا الاندماج من أهم التحديات التي تواجه اقتصادنا من أجل التقدم والتنمية والنمو، وفي هذا الصدد فإننا مع التوجه نحو فصل اقتصادنا الفلسطيني عن اقتصاد العدو الإسرائيلي، وهو عدا عن انه يشكل بالنسبة لقوى اليسار موقفا مبدئيا، فهو أيضا، وبشهادة العديد من الخبراء الاقتصاديين، يمثل الخطوة الرئيسية على طريق فك حالة التبعية والإلحاق من جهة، وإلغاء مفاعيل أوسلو واتفاق باريس كمرجعية اقتصادية إسرائيلية، لمجمل اقتصادنا الفلسطيني، ومن أجل أن تتوقف سوقنا الفلسطينية عن كونه سوقا استهلاكية للمنتجات والسلع الإسرائيلية، ذلك هو الطريق الذي يتيح تقوية العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول العربية وأسواقها، ويوفر الفرص لصادراتنا وارداتنا الفلسطينية في تقوية علاقاتها، العربية والدولية بما يستوجب وضع الأسس الضرورية لصياغة سياسات تجارية/ اقتصادية فلسطينية ترتبط تكامليا بالاقتصاد العربي، وتحمي صناعاتنا الوطنية من جهة، وتسمح بوضع سياسات تستهدف الدعم الاقتصادي للعديد من الشرائح المعدمة والفقيرة في بلادنا .

- وضع القيود على الوكالات التجارية للسلع الإسرائيلية من جهة، وعلى حرية الاستيراد المطلقة والمنفلتة من جهة أخرى، بهدف ضبط العملية التجارية وتوجيهها بما يخدم السياسات الوطنية ومصالح الجماهير الشعبية، وهذا يتطلب تعميم تجربة العمل التعاوني التجاري الواسع عبر تشكيل الجمعيات التعاونية الحديثة التي تعتمد على المشاركة الجماهيرية الواسعة للإسهام بحصص تبدأ من خمسة دولارات للسهم الواحد، بحيث تتاح الفرصة للمساهمة للآلاف من الشرائح والفئات الشعبية في هذه التجمعات التعاونية التجارية التي تسعى إلى تقديم السلع بأسعار مخفضة للمساهمين، وهي تجربة قام بتطبيقها عدد من الأحزاب الاشتراكية في أوروبا وفي

إيطاليا بصورة ناجحة إلى ابعد الحدود، هذا التوجه كفيل بتوفير السلع الضرورية بأسعار مناسبة من جهة، إلى جانب دوره في الحد من استغلال كبار التجار، والإسهام في تراجع الطبيعة الفردية أو العائلية للمنشآت التجارية في الضفة والقطاع .

سابعاً : أي تنمية لفلسطين .. ولماذا التنمية ؟

- المحور الأول: أي تنمية لفلسطين؟ ..... ولماذا التنمية ؟

إن التنمية التي نتحدث عنها، هي تنمية نقيضة لمفاهيم الاقتصاد الرأسمالي وآلياته، خاصة في بلادنا وبلدان العالم الثالث التي لن تتمكن من الخروج من مأزقها الراهن وأزماتها المتراكمة وفق منهجية وآليات الليبرالية الجديدة أو النظام الرأسمالي، الذي بدوره لن يسمح لهذه البلدان بأي شكل من أشكال التطور إلا في ظل بقاء هذه البلدان أسيرة وتابعة للنظام الرأسمالي وخاضعة لشروطه، فما بالنا حينما تكون الأراضي الفلسطينية ممثلة، ونظامها السياسي منقسماً ومتصارعاً على السلطة والمصالح ؟

وفي هذا السياق، فإن من المفيد مراجعة تاريخ تطور بلدان العالم الثالث والبلدان العربية، في مرحلة الستينيات من القرن العشرين أو ما كان يسمى آنذاك بمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية – لأخذ العبر والدروس – حيث شهدت تلك البلدان تجربة غير اعتيادية في مجال التنمية والتطور الصناعي والزراعي، أثمرت تقدما في العديد من القطاعات الإنتاجية والاجتماعية، إلا أن هذا التقدم، أو الإنجاز المتحقق، اتسم بطابعه الكمي والأحادي المرتبط في قراره ومساره بالقيادة الوطنية آنذاك، وطابعها الفردي المركزي شبه المطلق ، وبالرؤية الوسطية الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية لهذه القيادة، التي عجزت عن الوصول إلى الجماهير الشعبية والاعتماد عليها كقاعدة أساسية لنظامها، نظرا لفشلها في بناء مأسسة الأطر

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من ناحية، وفشلها في بناء الحزب الطليعي المعبر عن مصالح تلك الجماهير، التي غاب دورها ولم يسمح لها بالمشاركة أو التعبير عن مصالحها من ناحية أخرى، وقد أدى ذلك الوضع إلى إفساح المجال لتنامي الدور الانتهازي الطفيلي للشرائح العليا من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة في إطار البيروقراطية الحاكمة وحلفائها ، واستفرادها في التحكم بكافة أجهزة الدولة ومؤسساتها، الأمر الذي أدى إلى انهيار منجزات «الثورة الوطنية الديمقراطية» فور غياب الزعيم أو القائد الفرد.

ولذلك لم يكن مستغربا انهيار تلك التجربة الوطنية والتنموية، بعد أن تعرضت لسلسلة من الأزمات السياسية والاقتصادية، كان من أهم نتائجها إعادة إنتاج علاقات التبعية مع بلدان النظام الرأسمالي، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي علاقات لم تنقطع تماما في المرحلة السابقة، إلى جانب تفاقم الأزمات الاقتصادية الداخلية التي عبرت عن الفشل في استكمال مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، و تفاقم تبعية هذه البلدان وانكشافها وضعف وتراجع اقتصادها وتراكم ديونها،، بعد انهيار قاعدتها الإنتاجية في القطاع العام بالذات، لحساب مصالح الشرائح الطبقية الطفيلية «الجديدة» المتنامية، البيروقراطية والكومبرادورية والعقارية وغيرها، الأمر الذي أدى إلى فقدان هذه البلدان لقدراتها في السيطرة الكاملة على مواردها وثرواتها الطبيعية والاقتصادية، واستفحال مظاهر الفساد والتضخم والغلاء والإفقار للسواد الأعظم من سكانها عموماً، والطبقات والشرائح الفقيرة الكادحة والمضطهدة خصوصاً، وبالتالي البروز الحاد لمأزق التنمية فيها، معلنا بوضوح إن لا إمكانية للخروج من هذا المأزق إلا وفق منهجية وبرنامج وأيديولوجية نقيضة لمنهجية النظام الرأسمالي وبرنامجه وأيديولوجيته، ونقصد بذلك

النظام الاشتراكي الذي لا تملك شعوبنا، وشعوب العالم الثالث، خيارا آخر سواه.

بهذا المدخل يمكن أن نتناول واقع وآفاق التنمية في فلسطين، بسؤال أي تنمية لفلسطين؟ وهو سؤال تفرضه علينا ظروفنا الراهنة في الصراع والتناقض التناحري مع العدو الصهيوني من ناحية، والتناقضات والانقسامات السياسية المجتمعية الداخلية التي تدفع إلى تغييب أو إزاحة المجتمع السياسي الفلسطيني لحساب مجتمعين – في الضفة والقطاع – محاصرين ومنقسمين سياسياً واقتصادياً وقانونياً في مناخ من الهبوط السياسي والأخلاقي والقيمي المرتبط بتزايد انتشار مظاهر التفكك والانهيار الداخلي. بكل أبعاده الأمنية والقانونية والمجتمعية، بما يجعل من الحديث عن التنمية المستقلة في هذه الظروف نوعاً من السخرية والوهم.

المسألة الأخرى في هذا الجانب، إننا حينما نتحدث عن التنمية في فلسطين يتبادر إلى الذهن، المسافة الواسعة بين الإمكانات الضعيفة والمحدودة المتاحة للتنمية من ناحية والمعوقات المادية- الداخلية والخارجية خاصة الاحتلال- من ناحية ثانية، التي تحول دون تفعيل تلك الإمكانات، بدرجة يتبدى معها أن محاولة الإجابة عن السؤال تظل تحمل طابعاً نظرياً لا يملك القدرة على التفاعل مع الواقع المنقسم والمحاصر الراهن بسبب حجم التناقض بين الرؤية التي نتوخاها لواقع التنمية في فلسطين كجزء فعال في إطار مفهوم التنمية المستقلة العربية من جهة و بين العوامل السلبية الذاتية أو الداخلية وطريقة الأداء التي لا تنسجم في جوهرها مع تلك الرؤية وآلياتها المطلوبة في السياق الوطني والقومي العام من جهة أخرى، دون إغفال دور العامل الخارجي المتمثل في العدوان الصهيوني الهمجي التدميري شبه اليومي لشعبنا ومقدراته، بأساليب فاقت بما لا يقاس أبشع أساليب الأنظمة العنصرية والفاشية النازية في العصر الحديث، وهو عامل معرقل بصورة رئيسة

لعملية الترابط الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي الفلسطيني في إطاره العربي، من خلال حرص دولة العدو الإسرائيلي استمرار الحصار تحت الانقسام والصراع الداخلي، ومن ثم على إبقاء الاقتصاد الفلسطيني أسيراً وخاضعاً لمقتضيات وشروط وآليات الاقتصاد الإسرائيلي .

على إننا في موازاة هذه الصورة القاتمة، لا يجب أن نقفز عن أسباب وعوامل داخلية أخرى أفسحت المجال- بهذه الدرجة أو تلك- إلى تراكم هذه الأحوال أو النتائج، وفي المقدمة منها، ضعف وتقاعس دور قوى المعارضة اليسارية والديمقراطية في فلسطين، وهشاشتها وعجزها في التأثير لتحقيق المصالحة الوطنية وانهاء الانقسام، واستمرار عجزها عن تقديم ونشر البرنامج الاقتصادي التنموي البديل بين جماهيرها من جهة إلى جانب عجزها عن استنباط الرؤية الإستراتيجية السياسية الواضحة المستندة الى كون الصراع هو صراع عربي – صهيوني بالأساس، الأمر الذي أدى إلى مزيد من تراجع إمكانات وقدرات هذه القوى في قيادة الجماهير، ومن ثم طرح البديل الشعبي المطلوب، عبر الرؤية النقدية والتغييرية الشاملة لواقعنا، التي تقوم على أن التنمية بالنسبة لنا هي جزء من رؤية اشتراكية نقيضة للنظام الرأسمالي، وهي في جوهرها، جهد وطني اجتماعي كلي مؤسسي، يهدف إلى الارتقاء بالحياة الاجتماعية إلى مستويات أعلى عبر تطوير إنتاجية العمل وتجسيد إنتاج فائض مادي وثقافي، واستخدامه بشكل إيجابي يؤدي إلى توسيع العملية الاقتصادية الاجتماعية، من أجل توفير أفضل للحاجات البشرية، وفق مبدأ الاعتماد على الذات، فلسطينياً وعربياً، الذي يعني ضرورة التعبئة الرشيدة و القصوى لكل الموارد الاقتصادية و البشرية و المالية و توجيهها في خدمة التنمية، وأن يكون التعاون مع العالم الخارجي منطلقاً من إستراتيجية التوجه الداخلي التي

تعتمد على السوق المحلي الفلسطيني والعربي، وأن تصاغ أهداف العملية التنموية لتتناسب مع متطلبات هذه الإستراتيجية التي تضمن تأمين شروط السيطرة على مواردنا وثرواتنا الطبيعية، والسيطرة على أسواقنا وحماية منتجاتنا، وامتلاكنا لآليات التطور الصناعي والتكنولوجي كمدخل أساسي في عملية التنمية المنشودة .

وفي هذا السياق فإن التنمية الهادفة إلى إشباع الحاجات الأساسية للأغلبية الساحقة من أبناء شعبنا (الطبقات والشرائح الفقيرة) وتقدمها وتطوير إنتاجيتها، لا بد وأن تستند إلى المشاركة الشعبية الفاعلة في المؤسسات الديمقراطية، كضمانة وحيدة لعملية التجنيد الطوعي لكافة الطاقات البشرية في مختلف القطاعات الإنتاجية وغيرها، للقيام بأعباء التنمية الوطنية في إطارها القومي، وما تتطلبه من معاناة وتضحيات في بداياتها الأولى تعزيزاً لمبدأ الالتزام المشروط بعلاقة جدلية صاعدة نحو آمال واقعية صوب العدالة الاجتماعية، هذا الالتزام الجماهيري الطوعي لن يتحقق بدون أن يترافق مع تحقيق مبدأ المشاركة الديمقراطية، الذي يضمن ترسيخ وعي الجماهير بأن عملها وإنتاجها يصب في خدمة مستقبلها ومستقبل أبنائها، بما يدفع ويحمي التراكم الإيجابي سواء في الأداء السياسي الاجتماعي أولاً، أو في أداء وتطوير القطاعات الإنتاجية وارتفاع معدلات النمو بشكل متدرج ثانياً، و بما يكفل خلق المقومات المطلوبة لبناء القاعدة المادية للإنتاج والنهوض والتقدم الاقتصادي والمجتمعي في الإطار القومي الديمقراطي العربي ثالثاً .

بهذا المعنى فإن التنمية المطلوبة لفلسطين بالترابط الوثيق مع الرؤية الإستراتيجية العربية تشكل مشروعاً أو حدثاً تاريخياً ينتمي إلى اللحظة / الحاضر، تفرضه احتياجات القوى الشعبية كأساس لمستقبلها، يصيب مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والسياسية في مجتمعنا، ويحمل في طياته متغيرات نوعية لكل

أشكال هذه الأطر ومحتواها . إنها ليست فقط عملية شمولية لكل جوانب الحياة – كما أسلفنا – بل هي تقترب من كونها عملية تبادلية ذاتية، هدفها الجماهير، وأدواتها المشاركة الجماهيرية في إطار الإستراتيجية الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية التقدمية باعتبارها الحاضنة التي تتسع لخيارات التنمية المتعارف عليها في بناء القدرات البشرية وتحسين مستويات المعيشة والصحة والمعرفة والعلم والمهارات، كما تتسع لضرورات التناقض الرئيسي مع العدو الإسرائيلي، وما تفرضه تلك الضرورات من ترابط مفهوم التنمية وتطبيقاتها مع هدف التحرر الوطني والاستقلال والسيادة كجزء من أهم أهداف التحرر القومي العربي المعاصر، إذ أن تحقيق هذا الهدف هو في حد ذاته أحد أهم أولويات تلك الإستراتيجية.

من هنا فإن استمرار حديثنا عن التنمية تحت الاحتلال و اتفاقاته من جهة و استفحال مظاهر التردي والانقسام والتفكك والفساد الاجتماعي / الاقتصادي الداخلي عبر استمرار الصراع بين حكومتي فتح وحماس غير الشرعيتين من جهة أخرى، سيجعل من مفهوم التنمية كائناً غريباً مشوهاً للشخصية الوطنية، قد يؤدي – تحت وطأة استمرار الحصار والمظاهر الداخلية السالبة وتراكمها – إلى حالة من اليأس تنذر بفقدان شعبنا العربي الفلسطيني لمقومات وعيه الوطني وهويته مقدمة لفقدان وعيه وانتمائه القومي، خاصة وأن الفئات الفقيرة – الأغلبية الساحقة في بلادنا – هي أداة التنمية والتحرر وهدفهما في آن ، تنمو وتتزايد، لا كنتيجة لأسباب خارجية، التحالف الصهيوني/ الامبريالي الأمريكي، فحسب، ولكن كنتيجة للعديد من الممارسات الضارة على الصعيد الداخلي بين حكومتي رام الله وغزة، بحيث بات الفقر في الضفة والقطاع أكثر من حرمان مادي، انه فقر في المشاركة، وفقر في القيم، وفقر ثقافي، وفقر في العلاقات الاجتماعية، وهو أيضا فقر في الانتماء الوطني

والقومي بحيث بات الميت في مجتمعنا أقوى من الحي، مما أدى موضوعياً إلى زيادة مساحة و نوعية وحجم التدهور السياسي والانحطاط الاجتماعي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع .

المحور الثاني: إمكانيات وآفاق التنمية:

إن مؤشرات وعوامل التراجع الاقتصادي، ومظاهر الخلل الناجمة عن الانقسام في النظام السياسي العام، إلى جانب استمرار الاحتلال وحصاره وهجماته العدوانية شبه اليومية على مقدرات شعبنا، ودوره الرئيسي في عرقلة العملية التنموية المنشودة، تجعل من الحديث عن تطبيقات فعالة للبرامج التنموية في فلسطين أمراً بالغ الصعوبة، ولكن، بالرغم من كل هذه العوامل والعقبات، الداخلية والخارجية، المسيطرة على واقعنا في هذه المرحلة، فإن هذا الواقع – رغم شدة سوداويته في المدى المنظور – لا يبرر لنا إغفال الإمكانات المتواضعة المتاحة والكامنة في البنية الاقتصادية والمجتمعية الفلسطينية، وتحديداً في مواردنا البشرية والمادية على محدوديتها، بما يفرض علينا بداية، رغم شدة الصراع مع العدو، أن نكرّس كل الجهود والضغوط المتصلة لإنهاء الانقسام واستعادة وحدة النظام السياسي الديمقراطي التعددي الفلسطيني كأولوية تعلو على كافة الأوليات، بما يمكننا من توفير عوامل الوحدة الداخلية والصمود، بما يضمن بلورة وتطبيق الخطط الاقتصادية الكفيلة باستغلال كل إمكاناتنا بصورة منهجية ومبرمجة بما يخدم صمودنا ومقاومتنا حتى تحقيق أهدافنا في التحرر الوطني والديمقراطي، خاصة وأن هذه الإمكانات المتوفرة في القدرات المتواضعة والنسبية في بنية الاقتصاد الفلسطيني يمكن أن تقدم لنا من حيث المبدأ – وبالاستناد إلى خطة وطنية تنموية-

جانبا من القدرة على النمو استناداً إلى قاعدة الموارد البشرية ذات النوعية العالية في المهارات المهنية والتكنولوجية والتجارية إلى جانب الموارد الطبيعية الداخلية المتواضعة، شرط حصرها وبرمجة الاستفادة منها واستغلالها عبر تحفيز وتشجيع رأس المال الخاص – في الوطن وأقطار اللجوء - الذي يتوفر لديه الاستعداد للاستثمار ضمن شروط الخطة التنموية الوطنية، وكل ذلك مرهون بإنهاء الانقسام واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني .

وفي هذا السياق لابد أن نشير إلى أن تفعيل وتطوير هذه المقومات أو الإمكانات الضعيفة، مرهون بدرجة عالية بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة، والمشاركة الشعبية وفق برنامج وطني ديمقراطي تتداخل فيه المستويات البنيوية (الهيكلية) ، كالمستوى السياسي، والمستوى الأيديولوجي، والمستوى الاقتصادي، ودور السلطة في بلورة الخطة الاقتصادية الوطنية، عبر التخطيط المركزي واللامركزي الذي يكفل تنظيم العلاقة بين القطاعين العام والخاص من ناحية، وكافة القطاعات الإنتاجية من ناحية أخرى، وفق قواعد تكفل مصالح الجماهير الشعبية الفقيرة، التي تتعرض تحت الانقسام والحصار لأشكال بشعة من عملية الاستغلال والاضطهاد والإفقار خاصة في قطاع غزة، تفوق في بشاعتها كل أشكال وممارسات الاستغلال والمعاناة التي انتشرت عشيه الانقسام .

على أن تحقيق هذا التوجه/ الهدف، مرهون بوعينا لأهمية الترابط الوثيق بين المصالح الوطنية الفلسطينية والعربية تحت وطأة مخاطر نظام العولمة الإمبريالي / الصهيوني على قضيتنا الوطنية وحق العودة وتقرير المصير لشعبنا من ناحية وعلى بلدان وطننا العربي من ناحية أخرى، وهي مخاطر ناتجة من حرص هذا النظام

المتوحش على استمرار تصعيد دور ووظيفة دولة العدو الإسرائيلي بما يضمن احتكاره لثروات هذه المنطقة وأسواقها ومقدراتها من جهة واستمرار خضوعها وتبعيتها من جهة أخرى، بما يفسح المجال والفرص في توليد وتجديد وتراكم شرائح رأس المال الكومبرادوري والطفيلي وتحالفها مع الطغم البيروقراطية الحاكمة وتعزيز هيمنتها وسطوتها على الصعيد الداخلي، ليس في نظام الحكم فحسب، وإنما على النظام السياسي الاقتصادي كله أيضًا، وبالتالي فإن مقاومة الشروط والآثار الضارة لنظام العولمة الرأسمالي، وكسر التبعية والخروج من حالة التخلف الراهن، هما الشرطان الرئيسيان للتغيير، وتجاوز وإلغاء دور التحالف الطبقي الحاكم من جهة وإلغاء العلاقات الرأسمالية المشوهة وبقايا العلاقات القديمة من جهة أخرى، ذلك هو الخيار الوحيد المتاح لتطبيق مفاهيم وأسس البديل الاقتصادي ـ السياسي ـ الاجتماعي بآفاقه الاشتراكية الذي يضمن تحقيق تطلعات ومصالح الجماهير الشعبية الواسعة من ناحية ويشكل نقيضا جوهريًا وأساسيًا لهيمنة التحالف الرأسمالي ـ الصهيوني في بلادنا من ناحية أخرى. إذ أنه في هذه النقلة التغييرية الثورية، تكتمل وتتفاعل كافة شروط التنمية المستقلة الوطنية والقومية، بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على قاعدة المشاركة الشعبية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وبالتالي فإن المسألة الأساسية الأولى على جدول أعمال البديل الديمقراطي التنموي في فلسطين أو على الصعيد القومي العام، هي مسألة كسر نظام الإلحاق أو التبعية الراهن صوب الاستقلال الفعلي السياسي والاقتصادي والتنمية المستقلة الهادفة إلى خلق علاقات إنتاج جديدة ورفع معدل إنتاجية العمل، إذ أن هذا الشرط ـ كما يقول المفكر العربي إسماعيل صبري عبدالله ـ «هو نقطة البداية، أو المقياس الأشمل والأكمل لأداء الاقتصاد القومي، على أن هذه الإنتاجية ترتبط

بمفهوم الدافعية كمبدأ رئيس في عملية التنمية ، إذ أن المواطنين الأحرار الذين يعرفون أن بالإمكان تغيير الحاكم أو الرئيس من خلال الديمقراطية، يعرفون بأن ثمار جهودهم تعود عليهم وعلى أولادهم بالمنفعة وأن أحدا لن يستطيع سلب حقوقهم».

عبر هذه المقومات، يمكن أن تتعزز لدى مجتمعنا الفلسطيني القدرة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والمجتمعية– وفي حدود معينة – على مواجهة التحديات التنموية، وتحديات الاستخدام والتشغيل والموارد المحدودة من جهة، وقبل كل ذلك توفير مقومات الصمود والتحدي لعدوانية المحتل الصهيوني وطرده من بلادنا من جهة أخرى، وكل ذلك بالطبع مرهون بالبدء بعملية التغيير الديمقراطي للأوضاع الحالية وصولاً إلى دينامية جديدة تحكمها الشفافية و سيادة القانون والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص كمقومات أساسية لصمودنا واستقلالنا.

التوجهات المستقبلية للتنمية :

نصطدم –عبر هذا العنوان– بثنائية متناقضة، الوجه الأول لهذه الثنائية تتفاعل في إطاره ثلاثة معوقات تعرقل كل منها نمو الفرص الاحتمالية المتاحة للانطلاق بالتنمية الفلسطينية، وهي :

١. الاحتلال أو المعوقات الإسرائيلية التي تحول دون امتلاك مجتمعنا للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية بسبب محدودية امتلاكها للقرار و القيود المفروضة علينا سواء تلك الناتجة عن نصوص الاتفاقات السياسية و الاقتصادية المعقودة مع العدو الإسرائيلي، أو بسبب الحصار والإغلاقات والأطواق والاعتداءات العسكرية التي يمارسها العدو المحتل بصورة متواصلة منذ أربع سنوات على بداية الانتفاضة إلى يومنا هذا، حيث يفرض العدو الإسرائيلي حصارا جماعيًا على أكثر من ٩ , ٣ مليون نسمة ، هم مجموع أبناء شعبنا في الضفة والقطاع

ويحصرهم داخل المعازل والحواجز الجغرافية والديمغرافية المنتشرة بين مدننا وقرانا ومخيماتنا، إلى جانب قيام المحتل الإسرائيلي ببناء ما يسمى بالجدار الفاصل الذي يجري إنشاؤه منذ أكثر من عامين تطبيقا لسياسة التوسع الصهيوني الذي يخطط لضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، حيث تقدر نسبة مساحة الأرض التي تخطاها الجدار داخل أراضي الضفة الغربية بما يزيد على ١٥٪ من مساحتها، كل ذلك إضافة إلى الاستمرار في إقامة المستوطنات، و بقاء الفصل التعسفي الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي بين الضفة و القطاع .

٢. انقسام النظام السياسي الفلسطيني واستمرار الصراع بين طرفيه، فتح وحماس، الذي أدى إلى فصل الضفة عن القطاع عبر حكومتين غير شرعيتين الأمر الذي يمثل العنوان الأبرز للمعوقات الذاتية الفلسطينية الداخلية، التي بات تجاوزها عبر العودة إلى وحدة النظام السياسي الديمقراطي التعددي بكل مرجعياته الدستورية والقانونية والسياسية شرطاً أولياً ووحيداً لأي مسار وطني أو تنموي فلسطيني، حيث أدى استمرار الصراع والانقسام بين حركتي فتح وحماس إلى تفكك أوامر المجتمع الفلسطيني إلى مجتمعين أحدهما في الضفة والأخر في القطاع ، ما يعني مزيدًا من التراجع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي أصاب المشروع الوطني التحرري الفلسطيني بأضرار بالغة، بمثل ما أدى إلى تزايد حالة الإحباط واليأس في صفوف أبناء شعبنا في الوطن وأقطار اللجوء.

٣. المعوقات الإقليمية والدولية: وهي تنحصر في تراجع الدعم العربي الرسمي عموماً ، الواضح والصريح لقضايانا العادلة والمشروعة في مواجهة المحتل الإسرائيلي من جهة وغياب الدعم الاقتصادي والاستثماري، وضعف الدعم المادي من جهة أخرى، ويرجع ذلك إلى تعمق تبعية النظام العربي واحتواءه في إطار

السياسة الأمريكية، بحيث بات يرى في القضية الفلسطينية عبئاً ثقيلاً عليه أن يسعى إلى الخلاص منها بأي ثمن. أما بالنسبة للمساعدات الدولية من الدول المانحة، (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان ...الخ) فهي مساعدات لم تتجاوز (في المتوسط) ٦٧٢ مليون دولار سنوياً لم تستطع تغطية ١٨,٦٪ من الخسائر السنوية للاقتصاد الفلسطيني والتي قدرت بمعدل ٣٦٠٠ مليون دولار سنويا، الناجمة عن التدمير الهمجي للآلة العسكرية الإسرائيلية لمقدراتنا، حيث نقدر إجمالي هذه الخسائر بـ ١٨ مليار دولار خلال الفترة ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠-٢٨/ ٩/ ٢٠٠٥ ، تضاف إلى الخسائر المترتبة على العدوان والحصار الإسرائيلي منذ عام ٢٠٠٦ – ٢٠١٠ والتي تزيد عن ٦ مليار دولار .

٤. أما فيما يتعلق بالموقف السياسي الأوروبي عموماً، فقد كان – ولا يزال – أقرب إلى الموقف الحيادي السلبي الناجم عن عجزه عن مواجهة السياسة الأمريكية التي تتميز اليوم بعدائها الصريح لنضال وتقدم شعوبنا العربية عموماً ونضال شعبنا الفلسطيني في حق العودة وتقرير المصير والاستقلال خصوصاً .

وقد بلغ إجمالي التعهدات منذ العام ١٩٩٤م وحتى نهاية العام ٢٠٠٤م حوالي ٩٠٠٠ مليون دولار، هذا إضافة إلى التعهدات التي حصلت عليها السلطة الفلسطينية في مؤتمر لندن الذي عقد في شهر مارس / آذار من عام ٢٠٠٥م، بقيمة زادت على ١٣٠٠ مليون دولار. كما تعهد المؤتمر الدولي للجهات المانحة في باريس من العام ٢٠٠٧م بدفع ٧،٤ مليار دولار لدعم الاقتصاد الفلسطيني خلال الأعوام الثلاثة ٢٠٠٨م-٢٠١٠م، وهي تعهدات لم يتم الوفاء بها وتقديمها، خاصة تلك المخصصة لإعادة إعمار قطاع غزة، بذريعة استمرار الانقسام والحصار الصهيوني .

وبينت دراسة أعدها مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، بالتعاون مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية «ماس» أن المساعدات الخارجية للضفة والقطاع زادت أكثر من ٦٠٠٪ بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٨، ووصلت قيمتها ٣ر٥٢ مليار دولار. وجاء في الدراسة أن الدعم المقدم للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية زاد أكثر من ٥٠٠٪، وأشارت الدراسة إلى تقلب مستوى المساعدات التي تلقتها هذه المنظمات، لكنها ظلت حول معدلها بنسبة ١٠٪ من إجمالي المساعدات الخارجية على مدى السنوات الست عشرة الماضية[1].

جدول (٣-١٤)

نسبة المساعدات المقدمة للمنظمات غير الحكومية من إجمالي المساعدات الخارجية للأراضي الفلسطينية

السنة	تقدير المساعدات الخارجية للأراضي الفلسطينية	تقدير المساعدات المقدمة للمنظمات غير الحكومية	نسبة المساعدات المقدمة للمنظمات غير الحكومية لإجمالي المساعدات الحكومية
١٩٩٩	٥١٦	٤٨	٪٩,٣
٢٠٠٠	٦٣٧	٥٥	٪٨,٦
٢٠٠١	٨٦٩	٩٣	٪١٠,٧
٢٠٠٢	١٦١٦	١٠٣	٪٦,٣
٢٠٠٣	٩٧٢	٦٥	٪٦,٧
٢٠٠٤	١١١٥	٥٧	٪٥,١
٢٠٠٥	١١١٦	٢١٨	٪١٩,٥
٢٠٠٦	١٤٥٠	١٩٦	٪١٣,٥
٢٠٠٧	١٨٧٦	٢١٣	٪١١,٤

(1) الأيام، رام الله :أوروبا أكبر المانحين للسلطة والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، ١٧/ ٢/ ٢٠١٠ .

السنة	تقدير المساعدات الخارجية للأراضي الفلسطينية	تقدير المساعدات المقدمة للمنظمات غير الحكومية	نسبة المساعدات المقدمة للمنظمات غير الحكومية لإجمالي المساعدات الحكومية
٢٠٠٨	٣٢٥٠	٢٥٨	٧,٩٪
الإجمالي	١٣٤١٧	١٣٠٥	٩,٧٪

المصدر: جوزيف ديفوير وعلاء ترتير، تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ص٣٦.

يوضح الشكل التالي التقلبات في حجم المساعدات الخارجية للفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية على اساس نصيب الفرد ويتبين ارتفاع كبير في بداية عام ٢٠٠٠ وصلت ذروتها خلال عام ٢٠٠٢، وكذلك بعد حدوث الانقسام وتشكيل حكومة الطوارىء من قبل الرئيس عباس ولقد تضاعف مستوى نصيب الفرد من المساعدات الخارجية بين عامي من ٢١٩ دولار عام ٢٠٠٠ الى ٥١٨ دولار عام ٢٠٠٢ ومن ٤٠٥ دولار عام ٢٠٠٦ الى ٨٤٨ دولار عام ٢٠٠٧ .

، فد تناقصت مساعدات الدول العربية مقارنة مع الدول الغربية المانحة بشكل م د، والتي كانت أساساً موجهة إلى موازنة السلطة الفلسطينية، كذلك تبين تناقص مساعدات الولايات المتحدة بشكل مطرد، ووفقا لتقديرات «ماس» فإن المساعدات الخارجية تشكل أكثر من ٦٠٪ من الدخل القومي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة.

وترى الدراسة أن هذا الاعتماد اشد وضوحا بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، حيث تصل إلى ٧٨٪ من إيراداتها.

شكل (٣-١٠)

نصيب الفرد من إجمالي المساعدات الخارجية للأراضي الفلسطينية

خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٨:

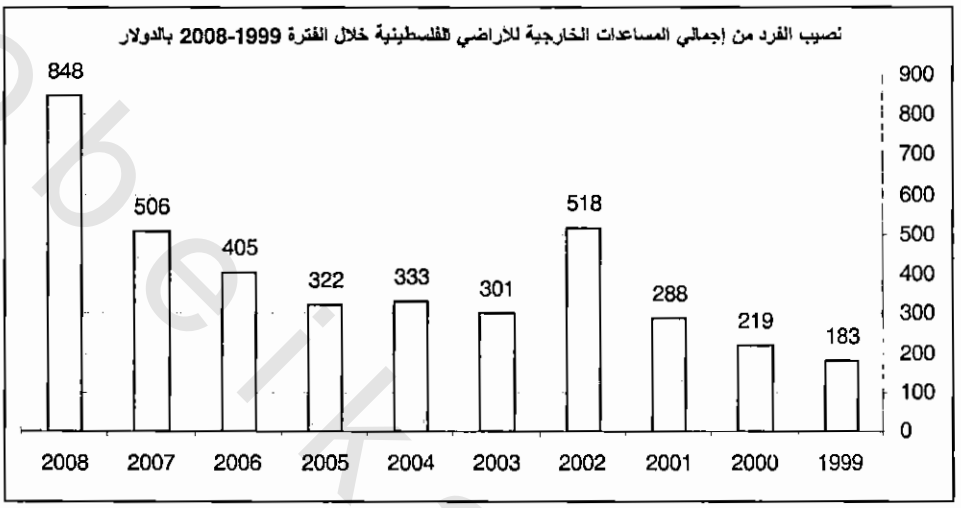

المصدر: جوزيف ديفوير وعلاء ترتير، تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ص٢٤.

أما الوجه الثاني لهذه الثنائية المتناقضة الذي يمكن أن يمتلك القدرة على مواجهة هذه المعوقات من جهة، وعلى التغيير النوعي عبر رؤية واضحة وأسلوب ديمقراطي صريح من جهة أخرى، فهو : البديل الوطني الشعبي الديمقراطي باعتباره الخيار الوحيد الممكن الذي يمهد الطريق نحو الخطوة الأولى الضرورية لإنجاح عملية التنمية المنشودة لفلسطين بكل أبعادها الاقتصادية التي تعزز صمود ومقاومة شعبنا عبر توفير المقومات اللازمة لاستكمال مهام البناء الداخلي الديمقراطي والتحرر الوطني كعمليتين مترابطتين ومتداخلتين معاً في الحركة والمسار والهدف،على أن يرتكز هذا البديل الديمقراطي على أسس وبرامج محددة تمهد وتدفع الى تحقيق متغيرات نوعية في فلسفة الوحدة الوطنية والنظام السياسي

الديمقراطي ومفاهيمه واسلوبه وأدواته، استناداً الى مصالح الجماهير الشعبية، عبر الإطار أو الحزب المعبر عن هذه المصالح، حيث بات من الواضح أنه لم يعد ممكناً التعويل على إحداث هذا التغيير النوعي الديمقراطي بكل شموليته تحت هيمنة اليمين السياسي في الضفة والميني الأصولي والاسلام السياسي في القطاع .

استناداً إلى ما تقدم يمكن الحديث عن **الشروط الأولية اللازمة لمناخ التنمية** كمقدمة أولية للبديل الشعبي الديمقراطي المطلوب :

١- الالتزام بتطبيق نظام دستوري ديمقراطي يتناول كافة جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني، إذ لا معنى للحديث عن التنمية البشرية دون نظام يؤكد صراحة على حقوق المواطنين في الحرية والعدالة وتكافؤ الفرص.

٢- إن فشل السياسات الاقتصادية للسلطة ما قبل الانقسام وبعده في كل من الضفة والقطاع من ناحية وفشل القطاع الخاص الفلسطيني وعجزه عن الإسهام بدوره في المشاريع التنموية، بحكم مصالحة الأنانية وارتباطه مصلحياً بالفريق الحاكم في الضفة أو في قطاع غزة من ناحيةأخرى، يؤكد على فشل السياسة الاقتصادية المنفلتة دون أي ضوابط ، سواء بسبب المعوقات التي يفرضها بروتوكول باريس أو بسبب عوامل ومظاهر الخلل والفساد الداخلي، في القطاعين العام والخاص، إلى جانب انتشار ظاهرة السوق السوداء والاحتكار والغلاء خاصة في قطاع غزة ارتباطاً بظاهرة تهريب السلع والبضائع عبر الانفاق .

على أن فشل سياسات اقتصاد السوق الحر، لم يتحقق بسبب العوامل الذاتية الفلسطينية السالبة أو بروتوكول باريس فحسب، وإنما كان له ولا يزال أسباب أو افتراضات جوهرية غائبة، من أهمها افتراضان[1] أساسيان:

(1)د. إبراهيم العيسوي- ثلاثون عاماً من سياسة اقتصادية فاشلة-مقال- الإنترنت- موقع بديل من أجل عالم أفضل www.albadil.net

أ- افتراض وجود سوق ضنجة، أي سوق منظمة، تنافسية، فيه تدفق سلس للمعلومات، والواقع أن السوق الفلسطينية غير ناضجة، فهو على درجة من الانقسام والتجزؤ، ويواجه عوائق كبيرة أمام 'نسياب المعلومات كما أن آليات هذا السوق، عاجزة أو غير راغبة في تصحيح اختلالاته ذاتياً، وعندما يغيب التخطيط، والسياسات الاقتصادية الواضحة من قبل السلطة، مع بروز عوامل الفساد بأنواعه- الصغير والكبير- تتزايد عملية الانفلاش في السوق، وتنفلت آلياته، ويصعب- أو يستحيل- ضبطه، مما يدفع إلى استفحال الأزمات المتمثلة في الغلاء المتواصل للأسعار والتضخم، والبطالة والركود... الخ.

ب- افتراض وجود طبقة رأسمالية كبيرة وجادة يمكن الاعتماد عليها في إنجاز التنمية، ويمكنها أن تتولى دوراً رئيساً فيها عندما تنسحب الدولة/ السلطة من الحياة الاقتصادية، والواقع أن الرأسمالية الفلسطينية أو ما يطلق عليه القطاع الخاص، هذا الأخير خليط من الكيانات، وليس كله مما ينطبق عليه وصف الرأسمالية بالمعنى الدقيق، فالرأسمالية عندما تعيش حالة من التبعية والرثاثة تجعل منها ضعيفة التكوين لأسباب تاريخية، وهشة المقومات، وبها من السمات السلبية الشئ الكثير الذي لا يتوافق مع إنجاز متطلبات التنمية الجادة، فهي رأسمالية عازفة عن المخاطرة وتفضل الربح السريع من الأنشطة التجارية والطفيلية أو التهريب والسوق السوداء واحتكار السلع والغلاء كما هو حال كبار تجار الانفاق في قطاع غزة، وهي أيضاً رأسمالية مستهلكة، ضعيفة الميل للادخار، إلى جانب أنها رأسمالية مقلدة وليست مبتكرة، كما أنها شديدة الارتباط بالخارج، فهي رأسمالية تابعة ومشوَّهة، وأخيراً« الرأسمالية الفلسطينية » خاصة تحت الانقسام، افتقرت إلى مشروع وطني لتنمية بلادها.

فلا عجب إذن أنه عندما تراجع دور السلطة بعد أن تفككت وانقسمت سياسياً، كان لابد من بروز الآثار الضارة على الاقتصاد والتنمية لا سيما في الإنتاج

والاستثمار الإنتاجي، حيث نشأ فراغ كبير، لم يقدر القطاع الخاص على ملئه، فهو تحت ظل الانقسام لم يعد معنياً سوى بالربح ومزيد من الاستغلال وبقيت التنمية في انتظار من ينجزها.

في هذا الجانب، نعيد التأكيد على أن انهاء الانقسام واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني، هو الشرط الأساسي الأول والوحيد صوب توفير أي إمكانية للإصلاح الاقتصادي الحقيقي، الذي يحتاج عند تطبيقه إلى مجموعة من الأسس لابد من العمل بموجبها :

أ- الأساس الأول للإصلاح القابل للاستمرار هو تطبيق مبدأ الاعتماد على النفس، في المجالات التي يمكن تطبيقه من خلالها، والسعي لتخفيض درجة الاعتماد على الخارج، واعتبار أن أي عون خارجي هو عون مؤقت، وأنه ليس بديلاً للجهد الوطني.

ب- الأساس الثاني للإصلاح والتنمية هو الانتقال بالمجتمع كله من حالة الفساد والانفلاش الاقتصادي والاسترخاء التنموي الى حالة من الجدية التنموية التي يتجلى مظهرها الرئيسي في اعتبار التنمية معركة حقيقية ارتباطاً بضرورات الصمود والمقاومة والتحرر الوطني، يتعين علينا الانتصار فيها مهما كلفنا ذلك من تضحيات ومشاق، فلا سبيل لتنمية حقيقية بدون التقشف وبدون الزيادة الكبيرة في معدل الادخار المحلي، وهو ما يتطلب الإقلاع عن مظاهر الاستهلاك الترفي والسفيه المبدد للموارد في وقت نحتاج فيه إلى حشد كل الموارد الممكنة لكسب معركة التنمية والتحرر الوطني.

ت- الأساس الثالث هو اضطلاع السلطة الفلسطينية، بدور مهم في الإنتاج والاستثمار الإنتاجي بالإضافة إلى تطبيق سياسة التوجيه المباشر وغير المباشر للقطاعات والأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص .

ث- التخطيط الجاد والشامل للسياسات الاقتصادية وأدواتها، باعتبار أن التخطيط هو صمام الأمان الأخير ضد فوضى السوق وانفلات الاقتصاد، إلى جانب دوره في الحد من اندفاع القطاع الخاص ذو الطابع الطفيلي في المجالات العقارية والتجارية، ويعزز أسس الحماية- في الحدود الممكنة- للسلع والمنتجات الوطنية، والإسهام في الحد من التضخم في الواردات التي زادت بصورة غير طبيعية من ١,٢ مليار دولار عام ١٩٩٣ الى ٣,٧ مليار[١] دولار عام ١٩٩٩ هبطت إلى ٢,٤ مليار عام ٢٠٠٣ بسبب ظروف الانتفاضة، ثم ارتفعت إلى ٣١٤١ مليون دولار عام ٢٠٠٧ وإلى عام ٢٠٠٨ وهذا جعل الميزان التجاري الفلسطيني يتعرض إلى اختلال لا مثيل له في أكثر أنظمة بلدان العالم الثالث سوءاً، حيث بلغ معدل العجز في الميزان التجاري عام ٢٠٠٧ (٢٦٢٨ مليون دولار)[٢] ما يعادل ٥٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠٧ ، وهو أمر غير مقبول، عدا عن كونه مظهراً ساطعاً من مظاهر الفوضى والانفلاش الاقتصادي الضار من ناحية، وما تتضمنه هذه الواردات من سلع كمالية باذخة تزيد عن ٣٠٪ من إجمالي الواردات من ناحية ثانية، بما يشكل عبئاً ثقيلاً على أي توجه تنموي داخلي، إذ أن استيراد المواد الاستهلاكية غير الضرورية، والإحجام عن استيراد الماكينات والمعدات الصناعية والأجهزة التكنولوجية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية لا تعني سوى المزيد من المعوقات والعقبات في وجه التنمية الفلسطينية المنشودة.

المحور الثالث: أهداف وشروط وآليات وأولويات العملية التنموية

إن أي حديث عن التنمية في فلسطين – في الحاضر والمستقبل – في ضوء

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إحصاءات التجارة الخارجية رام الله / ٢٠٠٤ ،(بيانات غير منشورة).

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام، رام الله ، ٢٠٠٩ ص٤٠-٤٥.

المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، لا بد وأن يتوصل استنتاجاً، إلى أن آفاق تطور هذه التنمية ستظل مغلقة بدون انهاء الانقسام الداخلي واستعادة الوحدة الوطنية في اطار النظام السياسي الديمقراطي التعددي أولاً، وبدون إزالة الاحتلال ثانياً وبدون تفاعلها التكاملي مع المحيط العربي ثالثاً و بدون التعامل معها داخلياً كعملية شمولية تتضمن جملة من المتغيرات البنيوية الملموسة من سياسية واجتماعية وتقنية وديمغرافية تتفاعل مع الأهداف الوطنية في الراهن، وتملك مقومات الاستمرار والتواصل في المستقبل رابعاً، الأمر الذي يستدعي منا – وعيا وممارسة– إلى استيعاب وتطبيق المفاهيم والآليات العملية الرئيسة التي تؤدي إلى إيضاح وتفعيل مكونات المنظور العام للتنمية الفلسطينية، وهي مفاهيم أو عناوين أساسية يمكن استعراض أبرز عناوينها فيما يلي:

أولاً: هدف التنمية: الإسهام في تطوير المقومات اللازمة لاستكمال مهمات التحرر الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتلبية الحاجات الأساسية للإنسان الفلسطيني وتوفير فرص العمل، والنمو الاقتصادي بما يحقق مصالح مجتمعنا الفلسطيني عموماً و الفقراء وأصحاب الدخل المنخفض بشكل خاص. فالتنمية بالنسبة لنا جزء من مشروع حضاري وسياسي وأيديولوجي على الصعيد القطري والقومي العربي في آن ، و إن شرط هذا التوجه هو العمل على إلغاء أهم مؤشرين من مؤشرات التخلف التي تزداد حدة واتساعاً في هذه المرحلة وهما :

١. تدني قطاعي الإنتاج الأساسيين الزراعة والصناعة .

٢. اتساع الفجوة في توزيع الدخل والثروة، وهذا يدعونا – كواحدة من المهام الكثيرة – إلى العمل على حصر الموارد البشرية والمادية الفلسطينية وتجميع رأس المال الفلسطيني المتناثر في كل أنحاء العالم وتشجيعه وتحفيزه لخدمة الأهداف الوطنية والتنموية وفق صيغة محددة .

ثانياً: شروط التنمية: إن التنمية التي ندعو لها يجب أن تستند إلى ثلاث شروط لا يمكن أن تتحقق بدونها:

١ - أن يمتلك نظام الحكم الفلسطيني، رؤية وطنية متكاملة لوظيفته بالاستناد إلى الإطار القومي الأوسع في السياسة والاقتصاد حيث تتبدى آفاق المستقبل، فأهدافنا - حتى اللحظة - غير مقننة - وهذا خلل خطير - نتحدث عن الديمقراطية والحريات والانتخابات وحقوق الإنسان والتنمية ولا وجود لنظام دستوري يقنن هذه المفاهيم ويضع حدوداً صارمة للحقوق والواجبات عبر أجهزة تنفيذية تخضع كلياً لذلك النظام. وفي هذا السياق فإن المطلوب هو الاحتكام إلى الوضوح والشفافية، والتطبيق الديمقراطي العملي لهذه المفاهيم من جهة و لكافة وظائف السلطة الوطنية وفق نظام ديمقراطي دستوري يقوم على أن الشعب هو مصدر السلطات من جهة أخرى، بعيداً عن الاشتراطات الإسرائيلية/ الأمريكية وتدخلها تحت ذريعة « الإصلاح » و «الديمقراطية الليبرالية » التي ستؤدي بشعبنا وقضاياه الوطنية إلى مزيد من الهبوط والتراجع، بما يفرض علينا استكمال صياغة أنظمتنا ودستورنا وقوانيننا بما يتفق مع مصالح وتطلعات شعبنا من ناحية ويتناقض جذرياً مع الاشتراطات والذرائع الأمريكية الصهيونية من ناحية أخرى.

٢- دور إيجابي للقطاع العام يساهم في عملية النمو للقطاعات الاقتصادية عموماً، ولقطاع الصناعة خصوصاً عبر إقامة المجمعات والشركات الصناعية المساهمة العامة، في سياق تعزيز دور القطاع الخاص في الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات وفق توجيهات محددة بعيدة عن الطابع الاحتكاري المباشر أو غير المباشر، وكذلك البدء بخطوات جدية نحو خلق المؤسسات الاقتصادية التعاونية في القرى والمخيمات والمناطق الفقيرة .

٣- تحقيق مبدأ المشاركة الشعبية عبر المؤسسات الوطنية، والكف عن ممارسة

الأوامر والقرارات الأحادية في الاقتصاد وغيره من المجالات الأخرى، فالمطلوب – من المؤسسات والوزارات المعنية – البرمجة أو التخطيط المركزي والتأشيري المنبثق عن مبدأ المشاركة الذي هو صمام الأمان لهذه العملية، بحيث تنحصر مهمة التخطيط – بنوعيه المشار إليهما – في صياغة البرامج الاقتصادية والتنموية، إلى جانب المراقبة والتوجيه والإيحاء بعيداً عن الفرض أو الإلزام الإكراهي، وهو أسلوب نعتقد أنه يضمن عدم تحول (أو استمرار تحول) مؤسساتنا إلى أدوات بيروقراطية ثقيلة العبء من جهة أو أوعية مولدة / منتجة للطفيليين ومراكز القوى من ذوي المصالح الأنانية الضارة من جهة أخرى .

ثالثاً: الآليات التنموية العامة : بداية، نؤكد على أن الآلية الأساسية والعامة لنجاح العملية التنموية، هي الشعب كهدف وأداة، وبما عليه من واجب النهوض بأعباء الجهد الإنمائي إلى جانب الأعباء الأخرى في ظل توفير العلاقة الديمقراطية المؤسسية بينه و بين مؤسسات السلطة وأجهزتها، على قاعدة مبادئ الاعتماد على الذات وتكافؤ الفرص للجميع والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون ومحاربة النزعة الاستهلاكية السائدة وترشيد الاستهلاك مركزياً، بدون ذلك لا يمكن رفع مستوى إنتاجية العمل، وتوفر الحافز الشعبي أو الدافعية للمشاركة في عملية التنمية أو غيرها من المهام الوطنية أو الاجتماعية، فالجماهير الفقيرة، المضطهدة المغلوبة على أمرها لا يمكن أن تساهم طواعية في أي فعل إيجابي في الإطار الوطني أو الاقتصادي أو الاجتماعي العام .

رابعاً: الآليات التنموية المباشرة (*): ونقصد بذلك المؤسسات الحكومية والمصارف والقطاع الخاص، ودورها في هذه المرحلة الانتقالية الصعبة، التي لا يبدو لها في الأفق المنظور زمناً محدداً لنهايتها، في ظل الأوضاع الداخلية المترعية التي

(*) الملخص التنفيذي البرنامج الإنمائي العام ، الدائرة الاقتصادية ، م.ت.ف ؛ يوليو / تموز ١٩٩٣ .

نعيشها اليوم، بما يحتم إجراء العديد من المتغيرات لتفعيل الدور الإيجابي لهذه المؤسسات، وذلك عبر:

١. التزام الوزارات والمؤسسات الحكومية بالعمل وفق أداء إيجابي ملموس في إطار النظام الأساسي، بعد إزاحة ومحاسبة العناصر الطفيلية الضارة من هذه المؤسسات، على أساس مبدأ تكافؤ الفرص وأهل الكفاءة والخبرة بديلاً لمبدأ أهل الثقة والمحاسيب الذي ساد-ولا يزال- طوال السنوات الست عشرة الماضية.

٢. تفعيل دور المصارف ودورها كأجهزة إقراض واستثمار في العملية الإنتاجية، للمشاريع الكبيرة والصغيرة في الصناعة والزراعة بوجه خاص .

٣. تفعيل وتحفيز القطاع الخاص بكل تفريعاته وأنشطته، وخاصة قطاعي الصناعة والزراعة، وفق التزام وطني بسياسة تنموية تتجه نحو الداخل لخدمة السوق المحلية بشكل أساسي.

٤. إعادة بناء مؤسسات القطاع العام وفق أسس ومنطلقات اقتصادية وطنية واضحة، بعيدة عن مظاهر الاحتكار والفساد والترهل والمصالح الشخصية،خاضعة للمحاسبة والمراجعة، ارتباطاً بأهداف اقتصادية تنموية محددة وفق خطة إستراتيجية- تتلافى سلبيات النظام العام وتجربته المريرة في بعض البلدان العربية- بما يؤكد على الصورة الإيجابية المتوخاه للقطاع العام كإطار منتج في خدمة الاقتصاد الوطني عبر علاقته بالقطاع الخاص في إطار مفهوم القطاع المختلط، أو في إطار القطاع التعاوني الذي يتوجب علينا تخطيط وتنفيذ العديد من مشاريعه الخدمية في المناطق الفقيرة من الضفة والقطاع، بما يعزز دورها الإيجابي في الهدف والمردود، خاصة وأن القطاع الخاص يستهدف الربح أولاً، ولا علاقة إستراتيجية مباشرة بالتنمية المجتمعية في خطته أو حركته الذاتية .

٥. هيئات الاستثمار وضرورة تفعيلها – عبر مبدأ المشاركة و الاحتياجات

الوطنية التنموية – بالتعاون مع رأس المال الفلسطيني في الداخل وأقطار اللجوء والمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة، وفي إطار الخطة التنموية الوطنية الشاملة

٦. تطوير الخدمات الأساسية في المناطق الحرة والإدارات العصرية المنتجة، والجمارك والمعابر والميناء والمطار.

٧. تفعيل وتطبيق الاتفاقات الاقتصادية مع الدول العربية وغيرها والعمل التدريجي على كسر التبعية للاقتصاد الإسرائيلي بما في ذلك إلغاء اتفاق باريس أو تعديل بنوده الأساسية الضارة باقتصادنا والمعيقة لحركته.

خامساً: الأولويات التنموية بالنسبة للقطاعات الاقتصادية(*): الصناعة: التخطيط الجاد لتطوير قطاع الصناعة الفلسطيني، بما في ذلك تقدم التعويض والدعم المالي للمشاريع والمصانع التي دمرها العدوان الإسرائيلي، بما يضمن تحقيق المستوى المطلوب للقطاع الصناعي للوصول إلى مستوى يمكنه من تصنيع وإنتاج الصناعات المتوسطة بصورة واسعة تغطي احتياجات السوق المحلي، مثل منتجات المعادن، الفلزات والكيماويات، والأخشاب والسلع الاستهلاكية المعمرة، وحفز القطاع الخاص على التوجه لتصنيع السلع المستوردة من المصانع الإسرائيلية، أو استيرادها من البلدان العربية، والعمل على استيعاب مقومات صناعة تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات اعتماداً على الأيدي العاملة الماهرة من المتخصصين في الضفة والقطاع، إلى جانب العمل على توفير كل السبل الممكنة لدعم وتوسيع التصنيع الزراعي.

١ – الزراعة والموارد المائية : تقديم التعويضات اللازمة للمنشآت والأراضي الزراعية المدمرة بسبب االعدوان الإسرائيلي وتشجيع الاهتمام بالزراعة العضوية، للزراعات الحقلية والشجرية، والاهتمام بالصيد البحري، والثروة الحيوانية

(*) جورج كرزم –« البديل الاقتصادي المعتمد على الذات »– رام الله أبريل / نيسان ١٩٩٨.

والأعلاف والأسمدة العضوية والمناحل والدواجن، وذلك يتطلب الاهتمام بالمزارع الفلسطيني سواء عبر دور البنوك في توفير التمويل اللازم أو القروض الإنمائية لتشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة والصيد، وتشجيع وتنظيم عملية التسويق والتصدير الواعي عبر شركات فلسطينية تتوجه نحو الأسواق العربية والأجنبية، وفي هذا السياق لا بد من التذكير بأننا كنا نملك فائضاً في الكثير من المنتجات الزراعية، بمعنى أن هناك نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي، « تجاوزت عام ١٩٩٣ ، ١٠٠ ٪ في الحمضيات، و أكثر من ٢٠٠ ٪ في بعض أنواع الفواكه، وحوالي ١٥٠٪ في الزيتون و حوالي ١٥٠٪ في الزيوت وحوالي ١٥٠٪ من الخضار الرئيسية بما فيها البطيخ و الشمام ... الآن بدأت هذه النسب في التراجع خاصة الحمضيات، أما الحبوب وخاصة القمح فإن النسبة الضئيلة من اكتفائنا الذاتي منها كانت ١٥٪ فقط، تراجعت عام ٢٠٠٣ إلى ٦ ,٨٪[1] (أي أن رغيف خبزنا الذي نأكله ٩٠٪ منه مستورد)، كذلك الأعلاف ، كانت نسبة اكتفائنا الذاتي منها ٢٥٪ عام ١٩٩٣ قد هبط إلى اقل من ١٥٪ عام ٢٠٠٠ أما الإنتاج الحيواني (لحوم حمراء و دجاج و أسماك) فقد كانت نسبة اكتفائنا منها ٤٧٪ عام ١٩٩٣ يتوقع أن تنخفض إلى ٣٠٪ عام ٢٠١٠ ، الأمر الذي يؤشر على ما يمكن أن نطلق عليه شمولية التراجع في القطاع الزراعي رغم الإمكانات المتاحة، حيث تبلغ مساحة الأراضي المزروعة في الأراضي الفلسطينية ١ ,٨٥ مليون دونم منها (١٦٠) ألف دونم في قطاع غزة إلى جانب ما لا يقل من ١ ,٥ مليون دونم من المراعي في الضفة الفلسطينية، وفي هذا الجانب نشير إلى ندرة المياه العذبة في قطاع غزة حيث ارتفعت نسبة الكلورايد إلى أكثر من ١٥٠٠ ملغم / ليتر، كما ارتفعت نسبة النيترات إلى ما

(١)علام غباين من جدول الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية لعام ٢٠٠٣- إدارة الدراسات- وزارة الاقتصاد الوطني .

يزيد عن ٢٠٠ ملغم / لتير ما يعني انذاراً شديداً بالمخاطر الجدية التي يتعرض لها أهالي القطاع عموماً وأطفاله خصوصاً المعرضين لخطر الموت بسبب انتشار أمراض الكلى والفشل الكلوي خلال أقل من عشرة أعوام إذا ما بقيت أوضاع المياه على حالها التي تزداد سوءاً، ما يعني أن يتحمل السلطة والقوى السياسية مسئوليتها في إعداد خطة طوارئ عاجلة لبناء محطة تحلية مياه بطاقة إنتاجية لا تقل عن ٤٠ مليون متر مكعب سنوياً من المياه العذبة وإلا فإن مئات الآلاف من أطفالنا سيتعرضون بالتأكيد لخطر الموت المبكر .

٢- العمل على تطوير وزيادة فاعلية خدمات البنية التحتية في الرعاية الصحية والنقل والطرق والتعليم والنفايات والصرف الصحي والطاقة الكهربائية ومشاكل التلوث البيئي التي وصلت إلى مستويات متدنية في الضفة والقطاع إلى جانب الاهتمام بتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية والثقافية.

المحور الرابع:أفكار أولية مقترحة حول الاستراتيجية الاقتصادية التنموية في نظام فلسطيني ديمقراطي موحد:

يفترض الحديث عن الاستراتيجية التنموية، وضوحًا مؤكدًا في معالم المستقبل الاقتصادي لأي بلد من البلدان، وبالتالي فإن تناول موضوع الإستراتيجية التنموية في أرضنا الفلسطينية المحتلة لا تعترضه ضبابية المستقبل وتعقيدات الحاضر، ليس بالنسبة للاقتصاد فحسب، بل تعترضه أيضا إشكالية عدم اليقين بالنسبة للمستقبل السياسي أيضا ارتباطا بالموقف العدواني الإسرائيلي المسنود بدعم أمريكي صريح ومباشر، وبنظام عربي وصل إلى حالة من التبعية والخضوع والتفكك بات يتعامل عبرها مع قضيتنا الفلسطينية وحقوقنا السياسية والاقتصادية كعبء ثقيل على كاهله لم يعد قادرا أو راغبا في التعاطي معه إلا في حدود ما تسمح به السياسة الأمريكية .

لذلك فإننا لا نبالغ في القول أن اقتصادنا الفلسطيني – خاصة في ظروف

الانقسام والحصار والتدمير الإسرائيلي بات أكثر ضعفًا وانكماشًا ما كان عليه من قبل وخاصة في قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى تغييب الوضوح أو التأكيد بالنسبة للمستقبل عليالأصعدة الاقتصادي والسياسي والاجتماعي معا، نتيجة للدور الإسرائيلي – الأمريكي على وجه التحديد، ولكننا على ثقة بأن إعادة بناء العلاقات الداخلية الفلسطينية واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني التعددي، والتغلب على آفة الانقسام الخطير وفق ثوابتنا الوطنية والمجتمعية، وبإرادة وطنية تقوم على المشاركة والتعددية فإننا سنملك بالتأكيد القدرة على تحديد معالم مستقبلنا بوضوح، بدل تكريس انفصال قطاع غزة اقتصادياً وسياسياً عن جناحه الرئيسي في الضفة الفلسطينية التي يعمل تحالف العدو الإسرائيلي الأمريكي على ترك مستقبلها غامضاً بما يعني تفكك وانهيار المشروع الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، وهي الغاية الأساسية لدولة العدو الصهيوني التي تستهدف التبديد السياسي للفلسطينيين، بعد أن بات قيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة نوعاً من الوهم .

صحيح أننا نقر بمسؤولية العدو الصهيوني وحصاره وعدوانه المستمرين، كسبب أساسي من أسباب التراجع والتدهور الاقتصادي إلا أن ذلك لا يعني إغفالنا لدور السياسات الداخلية عندنا طوال ١٦ سنة العجاف الماضية عموما، التي عمقت مظاهر الخلل والهبوط في كافة القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية في القطاعين الخاص والعام على حد سواء، بما يستدعي العمل الجاد صوب تفعيل العملية التغييرية الديمقراطية الداخلية التي يجب أن يرتكز محورها أو جانبها الاقتصادي، على المفاهيم والخطوط العامة للإستراتيجية التنموية التي يجب العمل على بلورتها وتبنيها للخروج من هذا المأزق الحاضر إلى المستقبل،وذلك لتحقيق هدفين[1]:

(1)دراسة حول انجازات المرحلة المؤقتة ومهمات المستقبل – سكرتارية الاونكتاد و د. فضل النقيب – ٢٠٠٠ .

الأول : إيجاد إطار مفهومي يوضح الأولويات الاقتصادية الفلسطينية .

الثاني : تعريف ماهية المراحل المتعاقبة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف التنموية بأسلوب تدريجي .

على أن ندرك أن **الإطار المطلوب** « يجب أن يقوم على أساس الأحوال الموضوعية للاقتصاد الفلسطيني، وأن يتجه صوب تحقيق الطموحات الفلسطينية الوطنية، آخذين بعين الاعتبار دروس التنمية الهامة في بلدان أخرى من جهة، وبوضوح الأهداف ذات الصلة بالموضوع، لتطوير رؤية تنموية فلسطينية تسلط الضوء على أهداف واحتياجات القطاعين الخاص والعام من جهة أخرى، ومن أهم هذه الأهداف : الاهتمام بعملية التحويل البنيوي، والتركيز على تضييق الهوَّة في الميزان التجاري، إلى جانب مشاركة كافة المؤسسات والقوى – في السلطة وخارجها – بدور فعال من أجل صياغة إستراتيجية وطنية للتطور التكنولوجي لأهميته القصوى في تطوير الاقتصاد الفلسطيني بكل قطاعاته عموما وقطاع الخدمات خصوصا، وكل ذلك مرهون بإيجاد بيئة داخلية خالية من مظاهر الصراع وعدم الثقة .

في هذا السياق أقدم فيما يلي اقتراحا لمجموعة من الأسس المكونة لهذه الاستراتيجية :

أولاً : حصر كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالموارد الطبيعية والبشرية الفلسطينية عبر فريق وطني اقتصادي متخصص، تمهيدًا للسيطرة المباشرة عليها وإدارتها، كهدف وطني يستحيل بدون تحققه تطبيق أي خطة تنموية فلسطينية

ثانياً : خلق مقومات اقتصاد المقاومة والصمود انسجاماً مع متطلبات هذه المرحلة، وما يعنيه ذلك من العمل الجاد على تطبيق سياسة اقتصاد التقشف أو المخيمات أو المناطق الفقيرة، بكل ما يعنيه من إجراءات تلغي – بعد المحاسبة القانونية– امتلاك أي مواطن أو مسئول لأي شكل من أشكال الثروة الطفيلية غير

المشروعة وإلغاء كافة مظاهر الإنفاق الباذخ بكل أشكاله وأنواعه وأساليبه عموما وفي مؤسسات السلطة خصوصا .

ثالثاً : فك الارتباط والتبعية والتكيف مع الاقتصاد الإسرائيلي ووقف هذا التضخم في حجم الواردات، وفرض الرسوم الجمركية العالية على الكماليات المستوردة مقابل تخفيف الرسوم على الواردات الأساسية، ووقف عمليات الاستيراد المباشر وغير المباشر من السوق الإسرائيلي، الأمر الذي يعني إلغاء بروتوكول باريس .

رابعاً : التخطيط التأشيري والمركزي لتفعيل العملية الإنتاجية في الصناعة والزراعة، والعمل على تفعيل العلاقة بين هذين القطاعين بما يخدم تطوير المنتجات الصناعية المعتمدة على الإنتاج الزراعي، وإقرار مشروع القانون الزراعي بهدف تحديد وإرساء إستراتيجية زراعية فلسطينية تتناسب مع أهمية القطاع الزراعي.

خامسا: وضع سياسة تنموية زراعية آنية ومستقبلية تقوم على التخطيط و تفعيل دور مؤسسات الإقراض الزراعي والبنوك لتقديم الدعم للمزارعين الفقراء، وتطوير وتوسيع الأراضي الزراعية وأراضي المراعي والثروة الحيوانية.

سادسا : مراعاة الحفاظ على ثبات الأسعار للسلع الأساسية الضرورية للفقراء ورفع أجور الفئات والشرائح الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود.

سابعا : تطوير دور القطاع العام والتعاوني والمختلط بعيداً عن أشكال الاحتكار، بما يدفع إلى توسيع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، والسوق الفلسطينية، على نحو يؤدي إلى إيجاد المزيد من فرص التشغيل المتواضعة، لليد العاملة، في الإنتاج والسوق المحليين من ناحية، ويسهم في ضمان معدلات عالية – نسبيًا- من النمو لقطاعي الإنتاج الرئيسيين – الزراعة والصناعة- من ناحية أخرى. وفي هذا السياق فإن من الواجب والضروري، الأخذ بمقترحات البرنامج العام للتنمية

الذي أشرف عليه المفكر الاقتصادي الفلسطيني الراحل د.يوسف صايغ، إذ أن هذه المرحلة وضروراتها الاقتصادية-السياسية معا تقتضي من كافة المسئولين في السلطة الأخذ بتلك المقترحات بعد إهمال طويل وغير مبرر لها.

ثامنا : إنشاء وتفعيل المؤسسات الاقتصادية الكبرى في قطاع الصناعة على نمط الشركات الصناعية المساهمة العامة والشركات القابضة والمختلطة بين القطاعين العام والخاص، لمواجهة هذا الضعف في البنية الصناعية ونقلها من طابعها الحرفي-الفردي- العائلي إلى طابعها الإنتاجي العام الكفيل وحده بتطوير القطاعات الإنتاجية في بلادنا.

تاسعا: العمل بكل جديه، وعبر كافة السبل والضغوط السياسية الممكنة، من اجل تفعيل وتوسيع مجال التبادل التجاري الفلسطيني العربي، ووقف احتكار السوق الإسرائيلي لهذه العملية. وكذلك التركيز على فتح سوق العمالة العربي، في مختلف البلدان، أمام العمالة الفلسطينية، الماهرة وغير الماهرة، وفقا لقوانين وأنظمة التشغيل في تلك البلدان، دون أن يؤثر ذلك إطلاقا في هوية الفلسطيني أو يتخذ أي بعد سياسي يتناقض مع حقه في العودة أو الإقامة الدائمة في وطنه، علما بأن السوق العربية في دول الخليج يستوعب أكثر من خمسة ملايين عامل أجنبي سنويا.

عاشرا: متابعة تنفيذ البرامج والدراسات والتوصيات المتعددة الخاصة بتفعيل دور رأس المال الفلسطيني في أقطار اللجوء، رغم وعينا بارتباطه برأس المال العالمي المعولم.

إن هذه الرؤية، أو الخطوط العامة الأولية المقترحة، لا بد لها لكي تملك مقومات التغيير الإيجابي المطلوب، أن تتبنى منهجا علميا، وفلسفة ذات مضمون وطني وقومي، تقوم على الإيمان العميق، بوجوب تمتع شعبنا الفلسطيني بحقوقه وحرياته الأساسية وممارسته لها، كمقدمة تؤدي إلى وقف تراكمات الأزمة الراهنة، وتفاقم

تناقضاتها المحكومة بثنائية غير منطقية أو منسجمة، تتراوح بين فردية القرار وأحادية الخطاب في السلطة وأجهزتها من جهة، وبين جماعية المعاناة والتضحيات والآمال الكبيرة من جهة أخرى، وبالتالي فإن إلغاء هذه الثنائية المتناقضة، هو سبيلنا الوحيد نحو نظام الحكم الديمقراطي الوطني، العادل والقوي، الممتلك للفهم السليم والواضح لوظيفته الجوهرية بشقيها: الوطني والديمقراطي الداخلي بما يضمن رسم السياسات الإستراتيجية المعبرة عن مصالح جماهير شعبنا، بمثل ما يضمن أيضا، توجيه وزارات ومؤسسات وأجهزة السلطة نحو تحقيق تلك السياسات أو الرؤى في الاقتصاد كما في السياسة، بكفاءة عالية تخدم أهدافنا وثوابتنا الوطنية العامة، بمثل ما تخدم وترتقي بأهدافنا المطلبية الداخلية دون أي انفصام بينهما.

على أن تطبيق هذه الخطة الإستراتيجيةمرهون بعملية تغيير جدي وعميق، بدايتها الأولى انهاء الانقسام والالتزام بالثوابت الوطنية والسياسية التوحيدية المستمدة من الديمرقاطية ومفاهيمها التي تقوم على العدالة الاجتماعية والتعددية والحرية، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وسيادة القانون وقواعد المحاسبة ضد أي شكل أو مظهر من مظاهر التفرد أو الصرعات غير المبدئية أو الخلل والفساد من جهة أخرى، إذ أن تطبيق هذين الشرطين في إطار الرؤية الإستراتيجية سيمكننا من الحديث بثقة عن تحقيق أهم ركيزتين من ركائز صمودنا على الصعيد الداخلي هما :-

١- ضمان وحدة وتعددية النظام السياسي واستمراه وفق مبادئ حرية الرأي والمعتقد وسيادة القانون، ووقف استخدام السلطة، من قبل الكثير من رموزها، كجسر لجمع وتراكم الثروات الطفيلية غير المشروعة على حساب قوت وحياة الجماهير الشعبية، حيث أدى هذا الاستخدام الأناني البشع إلى تراكم العوامل التي دفعت بدورها إلى الصراع الدموي الداخلي ومن ثم الانقسام بين فتح وحماس عبر

حكومتين غير شرعيتن في كل منهما، كما أدى إلى فقدان مساحات واسعة من جماهيرنا لدورها وحريتها.

٢-تقوية وتعزيز الوحدة السياسية لمجتمعنا وتوفير قدراته على الصمود والمقاومة حتى طرد الاحتلال وتفكيك وإزالة مستوطناته على طريق الحرية والاستقلال وتقرير المصير والعودة والتنمية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية .

أخيراً : إننا نفترض أن هذا الفهم للتنمية يجب أن يشكل أحد المحاور الرئيسية لنشاط و برامج الحركة الوطنية الفلسطينية لأنه المحور المكمِّل عبر علاقة جدلية ومتصلة لعملية التحرر الوطني والاستقلال والدولة، فالانهيار الاقتصادي – الاجتماعي الناتج عن استمرار تفكك وانقسام النظام السياسي انديمقراطي الفلسطيني، واستفحال مظاهر الفساد والاستبداد والهبوط السياسي والتفاوض العبثي وغياب سيادة القانون العادل، يدفع أو يراكم بالضرورة نحو خلق المزيد من مقومات الانهيار السياسي والاجتماعي بما يجعل من الفوضى والعشوائية والفلتان الأمني والاقتصادي من ناحية وتزايد تحكم القوى الخارجية (الأمريكية الإسرائيلية) في مستقبلنا من ناحية أخرى، عاملاً مقرراً في أوضاعنا السياسية الاقتصادية المجتمعية، وفي كلا الحالتين يصبح مستقبل شعبنا معلقاً بعوامل لا دخل لإرادة جماهيرنا في تشكيلها أو التأثير فيها، وهذا بالقطع وضع يائس، ما أتعس الأمة التي تجد نفسها فيه .